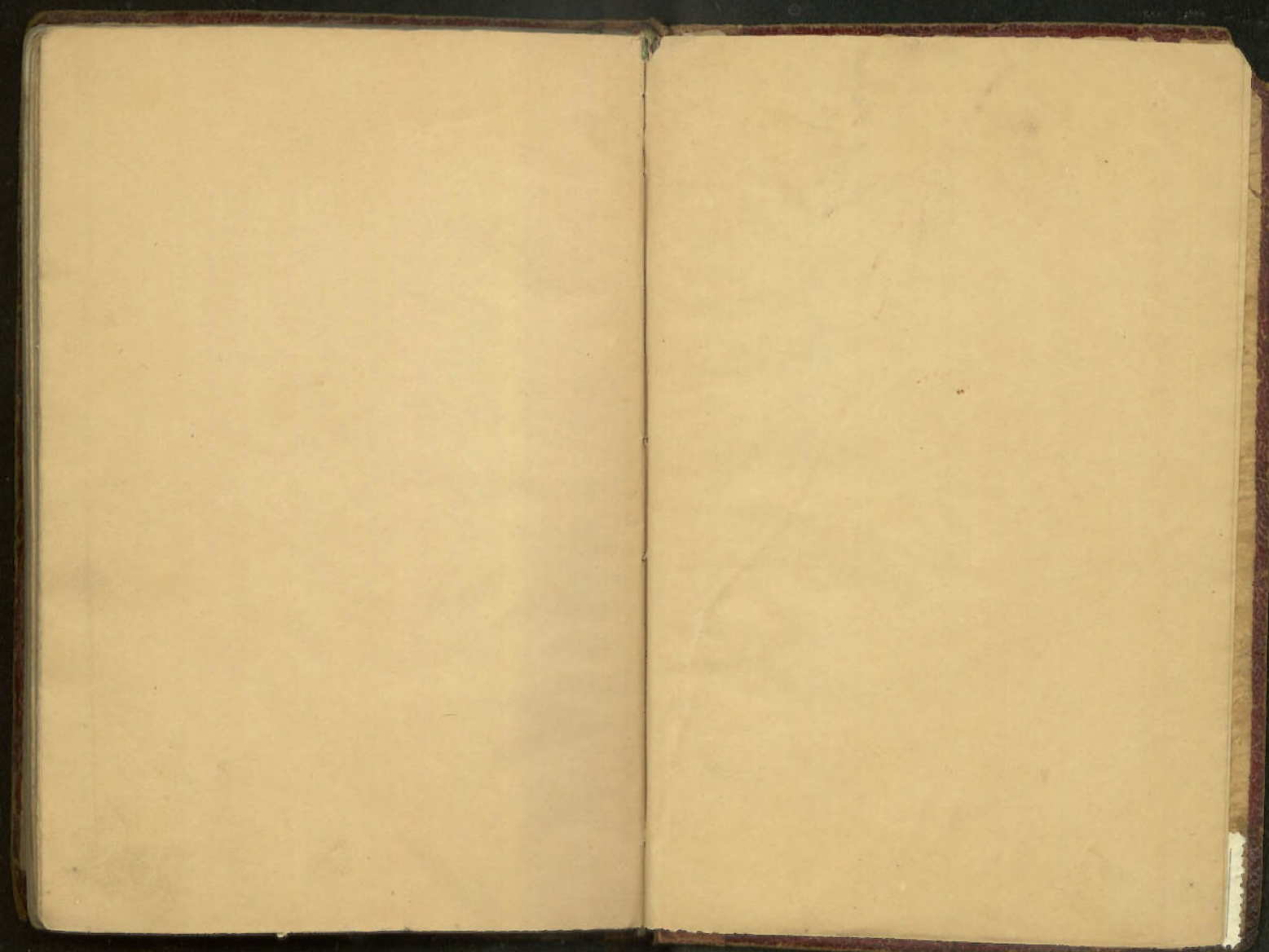
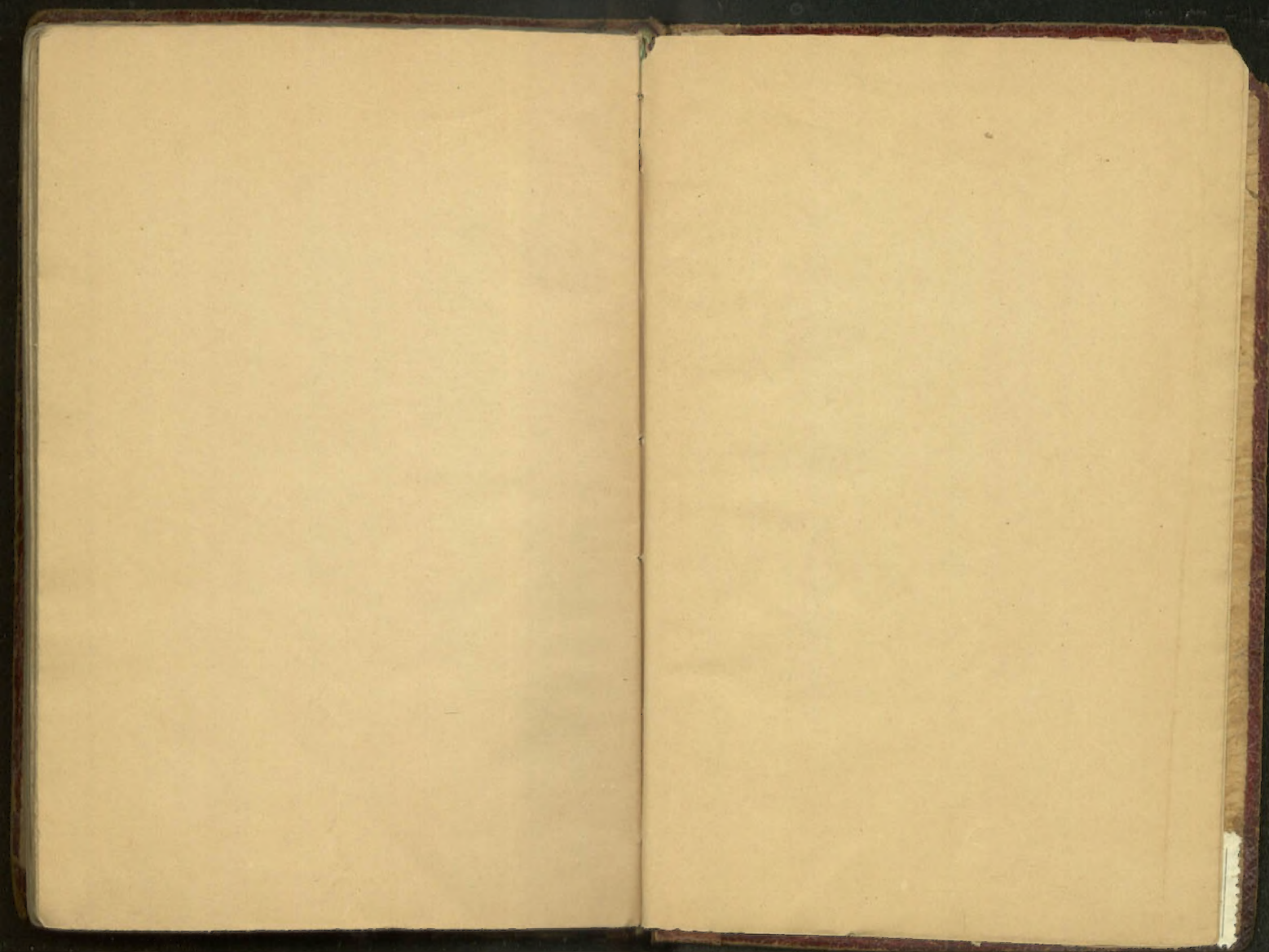


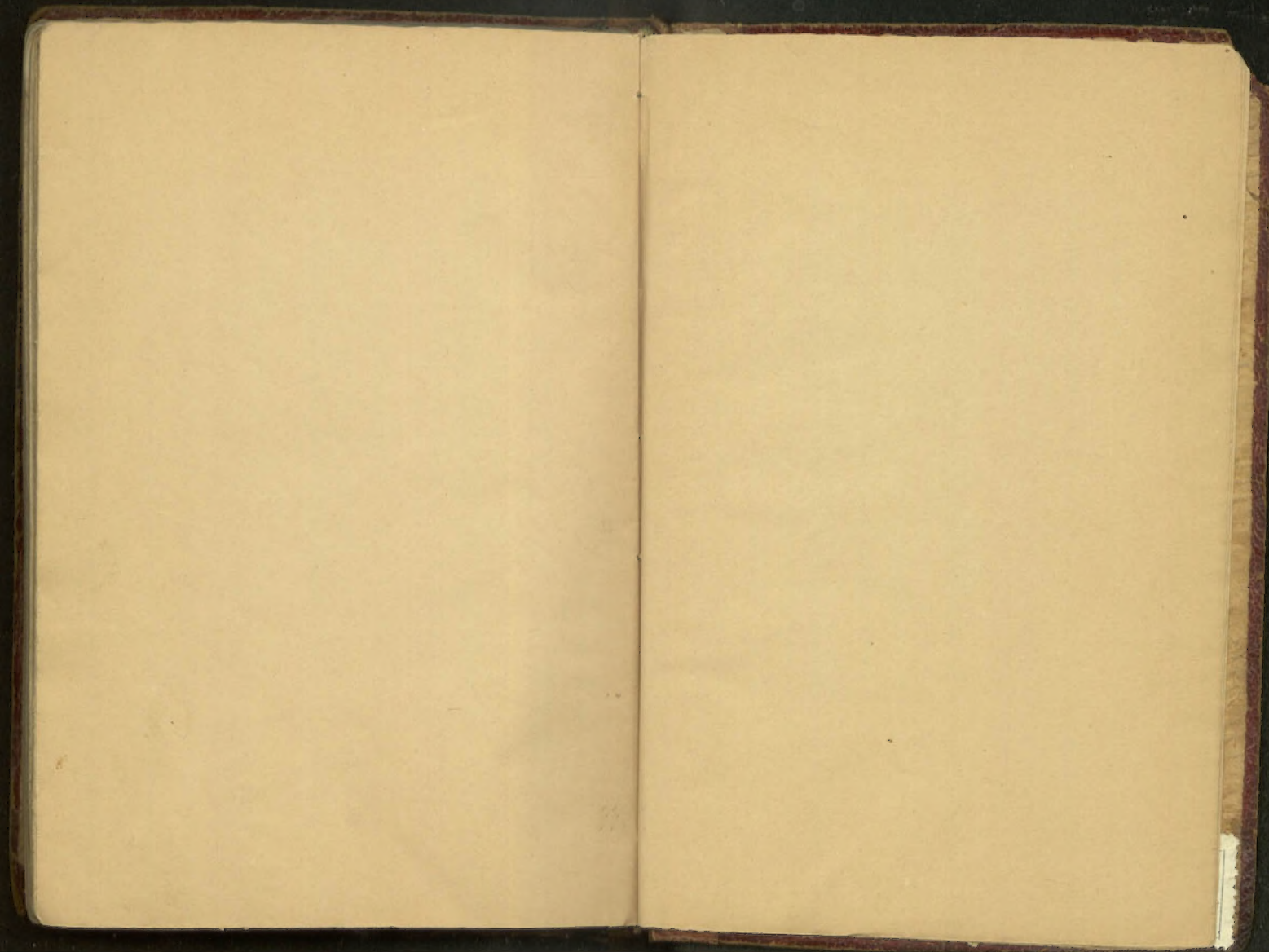
کتابخانه
جمهوری
اسلامی
۹۱۹

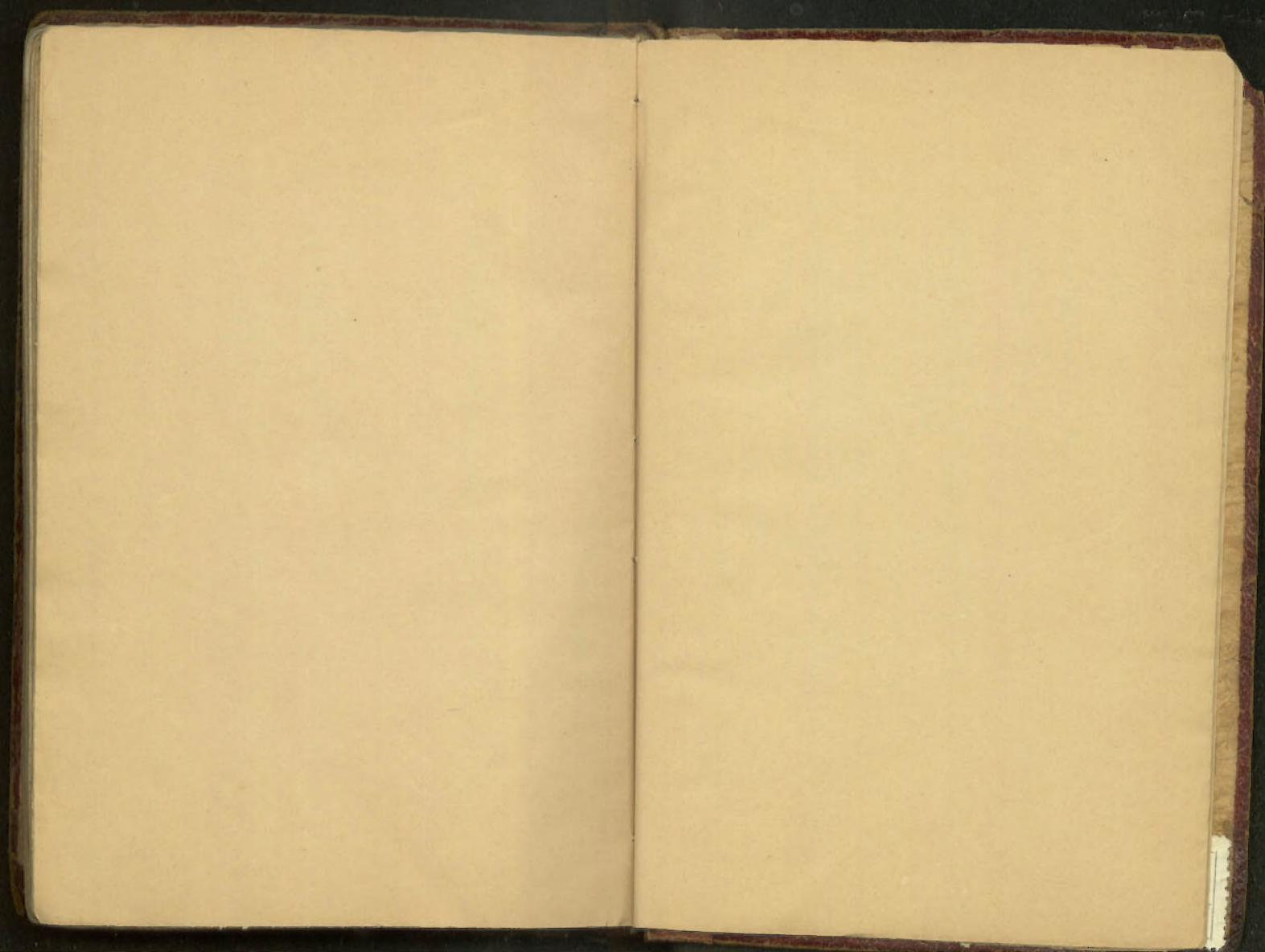
فتیٰ ابنیٰ نسا له عجبہ سہ روپہ

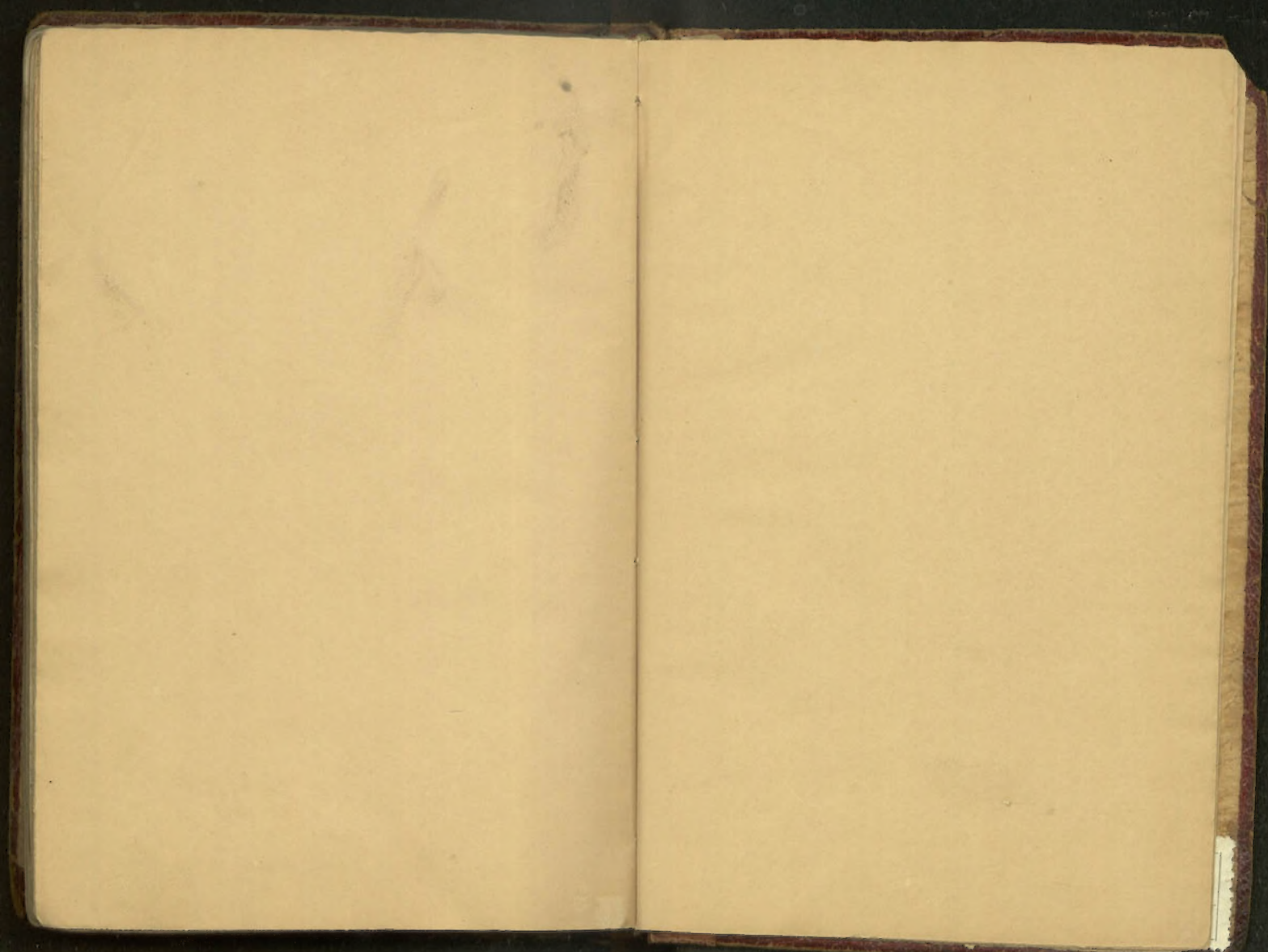


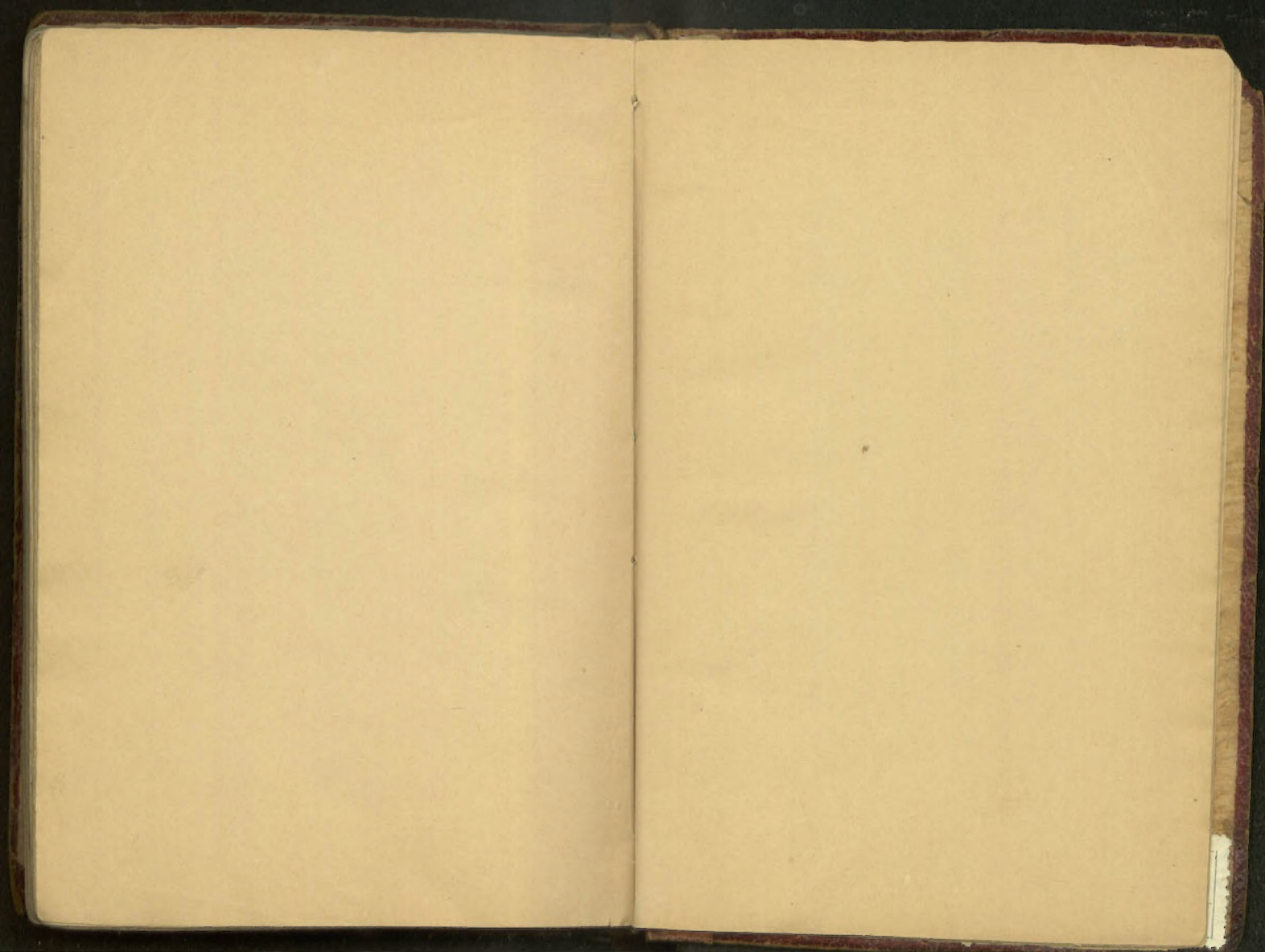




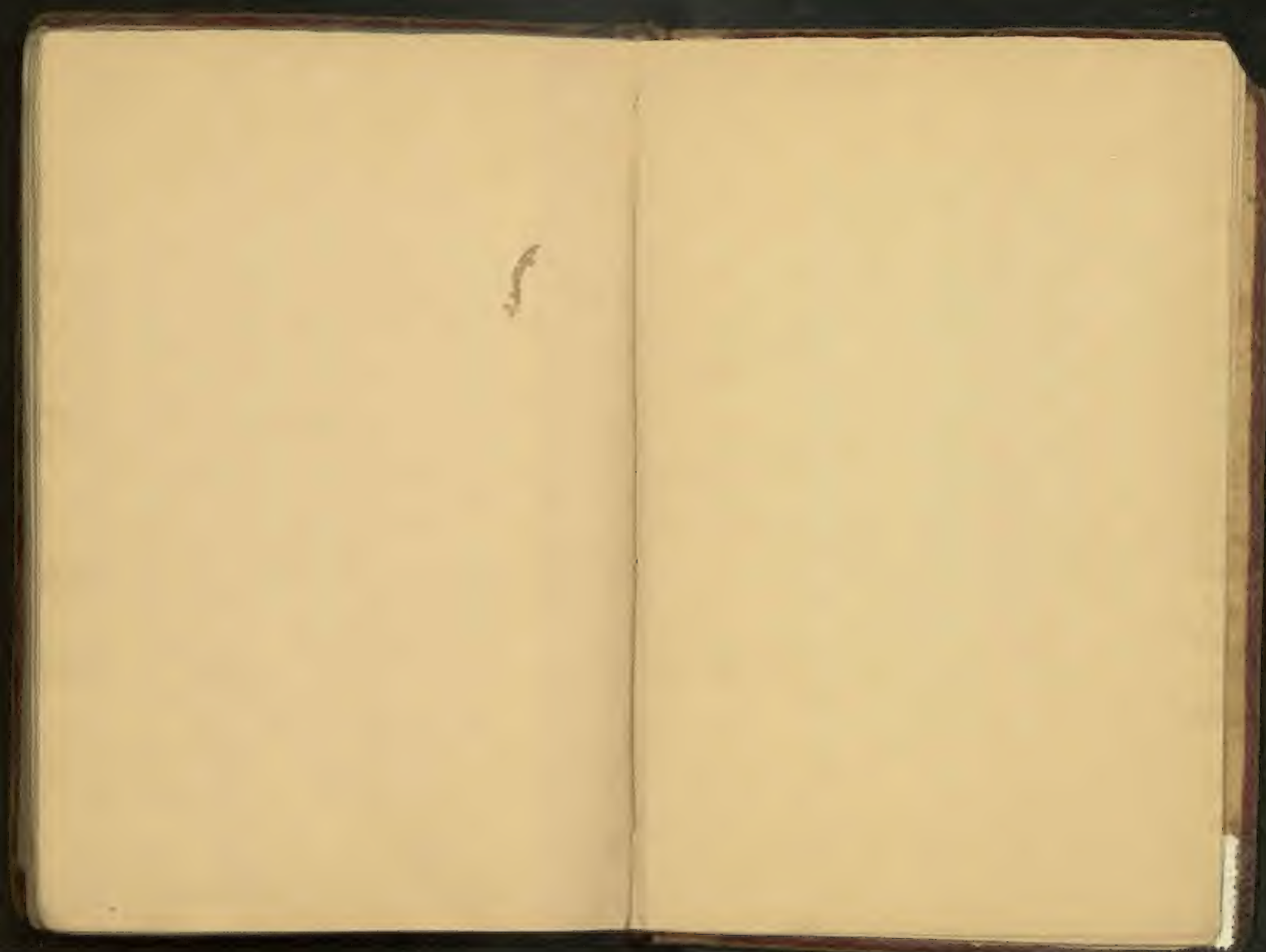












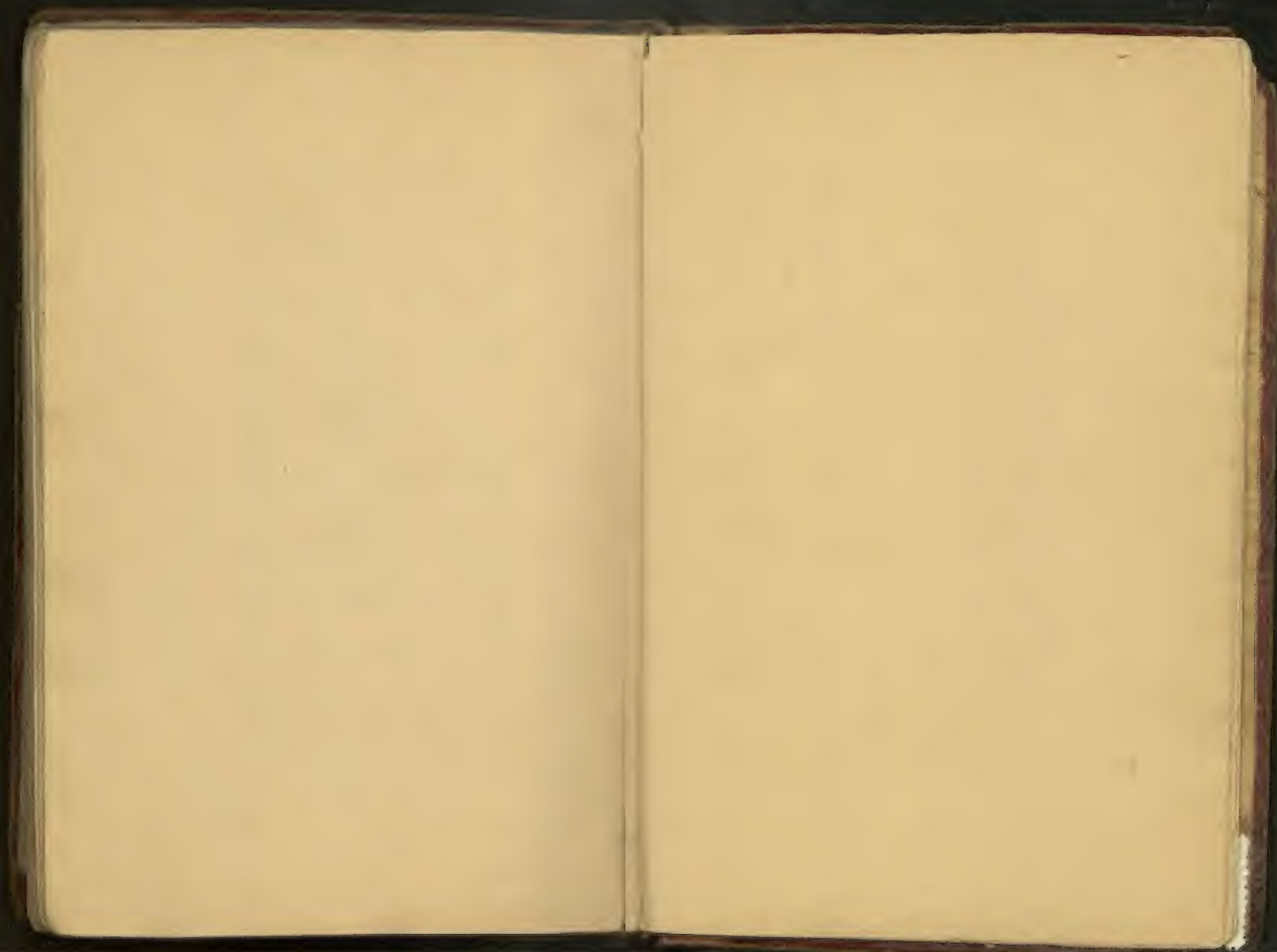












بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي بدأ الخلق بالصورة **و** مني البشارة **و** طاقا **و** القدر
الذي بالجود والاحسان استمر **و** وفي آياته وحلوقاته
ظهر **و** بكنه ذاته عن الاوهام استتر **و** لا يقرّب به
فهم ملك **و** لا يشهد **و** يحده على ما نحب لنا **و** الساع **و** البهت
المهادي الى احسن السير **و** وانجى لنا من العبد الباعث
للعنك **و** الموديه الى سعاد المنتهى **و** الصلوة على اشراف
القطر **و** خلاصه البشر **و** جد **و** آله الغد **و** ما هي **و** حجاب
وهو **و** وثق **و** ليل **و** دجر **و** وتفنن **و** صبح **و** وانجى **و** عهد
فهد **و** المقدّم **و** المرسوم **و** بالعلم **و** الجليل **و** في معرف **و** اليه
وجي **و** اتها **و** على **و** فروع **و** غريبه **و** مكات **و** عجيبه **و** حاتم
الظم **و** لذين **و** المغنم **و** علمنا **و** ارجيا **و** بضعها **و** الثواب **و** وكلا

على باب الارباب وفيها مقدمه وارباب **اما التمهيد**
ففي وجوب اليه وحقيقته ويدر على وجوبها العقل
لان الفعل عند صدور محتمل وجوها ولا يحتصر
حدها الا باليه فان لجه اليتم مثلاً محتمل امرين
يجب اخدها المدح والاخر الذم **والتمهيد** كقولنا تعالى
وما امرنا الا لعباد الله مخلصين والاخلاص انما
يتحقق اليه وقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات
وانما الغرض والامراج **حقيقه** المقصد اليها اتباع الفعل
على وجه متقرباً اداء او قضاء او وضع له الوقتان والاش
سقط التيقان فلم يضع الشارع لصما لظواهرها فيفتحها
ذكرها على انها في المقدمات والعقائد على سبيل التعليل
والتهميم **اعرفت** هذا فاعلم ان كل فعل يباو لوجه
عن اليه فهو شرط في حقه كالتكليف والصوم وما
اتقاه عن الشارع بمجمله مع ملاحظه التيقان وان وقع
موقعه ومد صدق لم يشترطها وان كانت افضا ^{بطله} افضا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
أمرنا على كل حال

ما كان الغرض منه اتباعه في الوجوه فقط كالنقص
 وتحمل الشهادة وأدائها **الباب الأول في الطهارة**
 وأقسامها ثلاثة **الأول** الوضوء وهو واجب ومندوب
 ولا يجب للفتنة أصلاً بل لغيره وهو الصلاة والطواف
 ومسح الرأس بالتراب في حال الذمة عن وجوبه أحد الثلاثة
 ينوي به الذنب ولو تحقق وجوبها بعد ذلك استباحها
 به إن كان قد نوى الاستباحة فيه أو المرفع والأفلا
ويجب الأول بالاصل والتحليل **والثاني** بدو به الذنب
 في المصحف فإلما يتم إصلاحه الأبعس وتترك الصلاة
 في المذنب **ويجب** انقضاء الاستباحة الصلاة لوجوبه فزيرة
 إلى الله ولو أبطل المختار الاستباحة بالرفع جاز وكذا انقضاء
 الاستباحة الصلوات من خط المصحف أو الطواف وإن كثر
 يردّها على شكله وكذا يجوز أن ينوي استباحة الصلوة
 معينه وإن كانت مندوبه ويدخل به في غيرها وإن تغاه
 وليس كذلك الطواف المندوب لعدم اشتراط الظهارة

واوهم

فيه وفيه تطرأ وقد يجب الوضوء بالذلة فإنه بوقت
 تعين فيكون له حالان لم يترك ذلك الزمان ويتعني وإن
 اطلق كان وقته المبرر ويتبين عند طن الوفاء فيها ثم لو اختر
 حصة ولومات مع ذلك حيث كلفنا في ماله ولا معه تنيط
وننبه انقضاء الوجوب على بالذلة فربه إلى الله وله حكم الرفع
 أن الاستباحة ويستبيح يد مع أحدهما الدخول في موطئه لا مع
 الإطلاق ويحتمل انصرافه إلى المرافق ولا ينوي الإطلاق فلو
 عينه بوقت غاشق فيه لم يجب الحدث ويجوز احتياطاً
 ومع حال الذمة عن مسر وطو يجب داياً وقد يترك الاستباحة
 منها ما لا يصح فعله الآية كالصلوة وإن كانت مندوبه
 ومنها ما يصح بدونه والوضوء كحل لك الطواف المندوب
 والتخيروا في الجمار وقراء القرآن والركعتين المندوبتين
 وكذا المعصية في الحاجة ونوم الجنب وجماع المحتلم والحامل
 وزيارة المقابر ولو أرا واحد هذه عينه ولم يكف عن غيره ولا
 يكفي الإطلاق ولو منع الحدث كفي عن الكل وقيل لا بد في المندوب

مطهر

من الرفع حيث يكون ومع تعدده يتصرف الى الصور و
 بعين سية فيقول **انوصا** التزم للجب مثلاً لنذهب
 قربة الى الله وحمل اليه عند غلب يقيم ثم عند انقضائه ولا
 ثم خلاها وينشق عند غلب اول جزء من اعدا الوجبة مستديماً
 حكمها الى عندك الفزع ولو فطن وحوله الوقت فتوفي الوجوب
 او عده فتوفي الذنب وظهور الخلافة لعاد علي **لما صح القسم**
الثاني الفصل وهو واجب ودرج فالواجب غسل
 الجنباء والحجض والاحتجاض والتفاس وغسل الميت و
 منه قبله بعد بده فعل الجنباء والموت والجنبان انفسها
 ويقتط من الوضوء معها ويندب مع الثاني وبن الاوالة والبول
 لعجزها فلا يجب واحد منها الا بوجوب من وطريده وهي
 مشروطه الوضوء خوله المستجدين واستيجان فيهما
 وقراء الغرايم والصوم في غير المس فمع خلوا لزمه عزها
 يتوحي به الذنب **ونيب** اغتسل لرفع حدث الجنباء او
 لرفع الحدث او لاستباحة الصلاة او اغتسل للجنباء بوجوبه

الستوي
 قسم

فم

قربة الى الله وحملها كالوضوء والوجه فعوده الراس وتخير
 كل جزء منه حتى الوجه ولا يشترط الموالاة في الغسل الا
 في المس والمبطون اذا خاف فحاة الحدث في **قناسية**
 واسما مع التوالي ويجوز في المس بين اغتسل غل اليك
 لذبه قربة الى الله واغسل لرفع الحدث او لاستباحة
 الصلاة لذبه قربة الى الله ومع غسل الذمة بشرط
 يتوحي به الوجوب ولا يكفي في اباحه الصلاة بل لا بد
 من الوضوء قبله او بعده وان تراخي او احدث **فيقول**
 انوصا لرفع الحدث لذبه قربة الى الله ويستجرح من الغسل
 بعد تحقته وكذا المياقة في الحجض والتفاس اما الا
 فان غلبا يجامع حدثها فالزم ان لم يغسل النقطة وجب
 الوضوء لكل صلاة ومعه ولم يغسل اضافة الغسل للصحيح
 دخوله وقربا الا ان يكون مشغولاً **الخصاية** مطلقاً فقد
 على الخرج وجوبا ويحرم وان سأل وبمع ذلك غسل
 لظفرها يجمع بينهما وكذا العساكين ولو اخلت الصايقضت

بالاعمال

وكذا الغايض والنفسا والجنب يكفر ولا يبيح على الاخر
ونيت اعتل غسل الاستحاضه او الصوم ولا استباحه
 الصلاه لوجوبه قربة الى الله وعليها مع ذلك الموضوع
 به الاستباحه والرفع كما يم الحديث وعليه الموضوع
 صلاه والشرع فيها بعده ولو لم يكن غير ذلك على ما
 الواجب ومنها كما لا اذان والتوجه استأنف وكذا الا
 ولو كان وقت نظر على الحديث فيه عن قدر الصلاه
 وجبت تحميمه **ونيت** اعتل غسل الحيض لرفع حدث الحيض
 او لرفع الحدث والاستباحه الصلاه لوجوبه قربة الى الله
 او لرفع قربة الى الله وكذا النفس وتجعل عرض الحيض
 القاس **ونيت** **تفصيل الميت** اعتل هذا الميت لوجوبه قربة
 الى الله ولو قال اعتل هذا الميت بآء المحدث جاد فيضم
 اليقين التمسوه فلهذا فورا القراح ويجوز ان يجمعها في نية
 كما يجوز جمع ذلك ويضم اليه الموضوع با فيقول **اوضي**
 هذا الميت نجا قربة الى الله ويجبر في تدبيره وتأخير عن

الانسان

في

ط

هذا الميت نجا قربة الى الله ويجبر في تدبيره وتأخير عن

الفضل كغيره كحياته النجاسة **ونيت** **النية في الحوط**
 والتكفين والدفن ويسوي بها الوجوب فيقول
 احفظ هذا الميت لوجوبه قربة الى الله عند ابتداء المرح
 فيه ونية تكفينه كمن هذا الميت لوجوبه قربة الى الله عند
 عند الميزر مستقرا عليها الي عهد الكفاية ونية **دفنه**
 اذ من هذا الميت لوجوبه قربة الى الله عند تامله مستقرا
 الي تمام اجتماعه في عينه مستقبلا في حفرة حارة من
 التوامير ولو اجتمعت الاسباب الواجبة تدخلت الالفاظ
 فيجترى من غيرها ولا يجترى عفا ويدخل الكل تحت الميت
والندب قد يكون للزمان يوم الجمعة ووقته
 من طلوع فجره الي الزوال ثم يصير قضاء الجنازة الميت
 وخاتمة الاعمال فيه يقدمه من اول الخبز ويعيده
 لوجوبه فيه والافضل الاما والمقدّم لجزء والقضا
 اوله ونية التوديع **اعتل** غسل الجمعة اداء لندبه
 قربة الى الله ولو حدث فاجاء لم يضرب **وطه** **قد** **نيت**

9

هذا الميت نجا قربة الى الله ويجبر في تدبيره وتأخير عن

المحل او اقدم على الجمعة لندبه قربة الى الله ^{صية} ولقيا
 اقصي على الجمعة لندبه قربة الى الله وفرا دي رمضان
 واكد لها الاولى ومن نصفه الى ثلاثة وعشرين ليلة البظر
 ربيع من العيدين وعرفه والغدير ولا بد من تعبد الرب
فيقول اغتسل لا ليلة من رمضان اوليله ثلاثة
 وعشرين من اول يوم عرفه لندبه قربة الى الله **والمكان**
 كالحرم وسكر وسجدها والكعبة والمدينة وسجدها
 وثلاثة اغتسل لرؤيته مثل لندبه قربة الى الله
والفعل لصلاة الحاجة والاستحابة وقصا الكوف
 المتعبد لما كبره عمدا والتوبة والحي روية الصلوة
 بعد ثلاثة **ويجب** اغتسل لصلاة الحاجة مثلا او
 لرؤية المصائب او من روية المصلوب لندبه قربة
 الى الله ويقدم ما كان والفعل الا ان يكون سببا
 كانه ويد او لحيامضيتا كالتوبة ويتقصد الحد فله
وما الزمان فيه ولا تداخل مطلقا ويجايمها الحد

وهو يوم ثامن عشر من شهر ربيع

ولا يتقصد مطلقا وقد يجب الغسل بالندى وحويبه
 وهما العهد واليمين اذا عيده بلحاذا سببه لا مطلقا وبينه
 اغتسل على الجمعة مثلا لوجوبه بالندى قربة الى الله
القسم الثالث التيمم وهو واجب وذنب
 فوجبه موحى الطهارتين وحز وجع الجنب من الحج
 وكذا الحائض والنفسا وحكم الثبث والمخول مع الصلوة
 كذلك وهل يدخله في الصلاة فيه تطهر عند الحجر عن استماله
 الماء بدلها او عن احداهما وبنته اذا كان بدلا عن
 الصغرى انهم بدلا من الرضوخ لا استحابة الصلاة
 قربة الى الله وبعد وضع يديه على الارض وما يقع
 عليه اسمها كالمدر والمجر وان كان صلا كالحرام
 لا المعدن او الخضر او الغصوب او مقارنا له ثم يمسح
 بها وجهه من قصاص شعره الى جوف اذنه الاعلى ثم
 ظهر كفه اليمنى بطن اليسرى ثم ظهر كفه اليسرى
 بطن اليمنى مستويا للمسوح خاصة اذا كان بدلا
 عن الكبرى انهم بدلا من الغسل لا استحابة الصلاة

قربة الى الله ثم يضرب ضربين احدهما للوجوب والاخرى
 للدين وللاحتياطية عنهما بنيتين منفردتين ويجوز في
 التقدير وذلك في غير الجاهل ويحتمل في الميت فلا ما يكر
 بثلاث نيات ويجزي الواحدة فيقول **ايهم هذا**
 الميت بدلا من غيره بما جاء السدر لوجوب قربة الى الله ثم
 يضرب ضربين لوجبه ويريد به ويسمح منه ما يحياه
 الحي في تيممه وعلى الاحتمال ايهم هذا الميت بدلا من غيره بما
 السدر لوجوبه قربة الى الله ثم يأتي بنية الميت على القياس
 او ايهم هذا الميت عن غيره بما جاء السدر والكافور والفراس
 لوجوبه قربة الى الله وان كانت عن الغير قال اصلي فرض
 الظهر مثلا نيابة عن والدي او عن فلان قضاء لوجوبه
 قربة الى الله ويقرب له ست ضربات الوتر من الوجود والشرع
 للدين ويستباح ما يتصلح بالمبدل على قوله ويتنصه
 نفاقضه والتكن منه الاخر وجب الوقت نعم لا يؤدى به
 في اوله اذا وقع زوال عذره في اخير ويصلي به الفرض والمفرد
 اداء اصاله او تحلا ومنذوبه ما كان بدلا عن الوضوء

بدلا

اي ان كان الميت ميتا
 او ميتا او ميتا او ميتا
 او ميتا او ميتا او ميتا
 او ميتا او ميتا او ميتا

النافع

النافع والنفقة وصلاه الجنان **الباب الثاني**
الصلاة وهي واجبة ومندوبة فالواجبة منها
 اليومية فالظهر والعصر والعشاء في الحضر والبع والمفرد
 والمغرب ثلاث والصبح ركعتان وبنيتها اذا كانت اداء
 من الامام والمنفرد اصل فرض الظهر مثلا او الوجوب
 قربة الى الله ولو كانت مندوبة كالمعاودة مع الجماعة
 قالوا عيدا للظهر اما ما او ما وما لندها قربة الى الله ويجزى
 الصبي ويحقن المصوي بنية الوجوب والندب وان كانت
 قضاء اصل فرض الظهر مثلا قضاء لوجوبه قربة الى الله
 ولو كانت عن الغير قال اصلي فرض الظهر مثلا نيابة عن
 والدي او عن فلان قضاء لوجوبه قربة الى الله او جليل
 فرض الظهر قضاء لوجوبه عن فلان قربة الى الله ولو
 كان متبرعا قال اصلي فرض الظهر قضاء عن فلان لوجه عليه ومنه على
 قربة الى الله **نعم** في كل احتياط الفيد
 وصورتها اصل ركعة او ركعتين احد

والنافع والنفقة
 او ميتا او ميتا او ميتا
 او ميتا او ميتا او ميتا
 او ميتا او ميتا او ميتا

سهوت عنه في فرض الظهر مثلا اذا وجوبه
 قربته الى الله مع بناء وقت المحبوس ومع خروجه
 ينوي القضا ولو كانت قضاء سجدة كذلك ولو
 كانت المحبوس سجدة عن الغيرة **اصل**
 ركعة احتياطا لما سهوت به في فرض ركعة الظهر الواجب
 على نيابة عن فلان قضاء لوجوبه قربته الى الله ولو
 كان الاحتياط لنفسه سجدة قال **اصل** ركعة احتياطا
 للغير قضاء لوجوبها على فلان نيابة عنه قربته الى الله
 ثم يجزئ ويعتبر فيه ما يعتد به في الصلاة وقراء الفاتحة
 خاصة احتياطا ولو كانت للغير وجب تقديمها على العصر
 مع سعة الوقت ولو ضاقت الا من قدر الاحتياط على العصر
 ولو بقي قدر العصر خاصة لاحتتمل احتصاصها به وقضا
 الاحتياط وللزحمة فينوي فيه الاداء تبعاً لفرصة ويمثل
 القضاء لو خرج صارت قضاء فترتب على الغواية **نفس**
 القول بانها تمام او من وجه وعلى القول بانها

هذا هو الوجه في الاحتياط
 في الصلاة في وقت المحبوس
 ان يقرأ الفاتحة في كل ركعة
 احتياطاً لما سهوت به في فرض
 ركعة الظهر الواجب على نيابة
 عن فلان وقضاء لوجوبه قربته
 الى الله ولو كان الاحتياط لنفسه
 سجدة قال اصل ركعة احتياطاً
 للغير قضاء لوجوبها على فلان
 نيابة عنه قربته الى الله ثم
 يجزئ ويعتبر فيه ما يعتد به في
 الصلاة وقراء الفاتحة خاصة
 احتياطاً ولو كانت للغير وجب
 تقديمها على العصر مع سعة
 الوقت ولو ضاقت الا من قدر
 الاحتياط على العصر ولو بقي
 قدر العصر خاصة لاحتتمل
 احتصاصها به وقضاء الاحتياط
 وللزحمة فينوي فيه الاداء تبعاً
 لفرصة ويمثل القضاء لو خرج
 صارت قضاء فترتب على الغواية
 نفس القول بانها تمام او من
 وجه وعلى القول بانها

لو لم يأتها تمام الى ان يركع يوم
 انه على القول بان الاحتياط
 في وقت المحبوس بان يقرأ
 الفاتحة في كل ركعة احتياطاً
 لما سهوت به في فرض ركعة
 الظهر الواجب على نيابة عن
 فلان وقضاء لوجوبه قربته
 الى الله ولو كان الاحتياط
 لنفسه سجدة قال اصل ركعة
 احتياطاً للغير قضاء لوجوبها
 على فلان نيابة عنه قربته الى
 الله ثم يجزئ ويعتبر فيه ما
 يعتد به في الصلاة وقراء
 الفاتحة خاصة احتياطاً ولو
 كانت للغير وجب تقديمها على
 العصر مع سعة الوقت ولو
 ضاقت الا من قدر الاحتياط
 على العصر ولو بقي قدر العصر
 خاصة لاحتتمل احتصاصها به
 وقضاء الاحتياط وللزحمة في
 ينوي فيه الاداء تبعاً لفرصة
 ويمثل القضاء لو خرج صارت
 قضاء فترتب على الغواية نفس
 القول بانها تمام او من وجه
 وعلى القول بانها

كالتمتع ولو كانت عن الغير فالاصلي صلاة الكسوف
 او الايات قضاء لوجوبها قربته الى الله **ومنها صلاة**
الطواف ركعتان وهي واجبة في الواجب ومندوبة
 في المندوب فتيها اذا طاف واجبة لاصلي ركعتي طواف
 العزم المتمتع بها او المفردة او طواف الحج والنساء والواجب
 في النسك الفلا في اداء لوجوبها قربته الى الله وقهرها بعد
 الطواف قبل تمام السعي ثم يصير قضا فلو ذكر تركه محلاً
 السعي جمع والية الاداء ثم اقر السعي ولو لم يذكر حتى فرغ
 سعي فيهما القضا فيقول اقصي ركعتي الى الحق وان كان
 سجدة عن الغير صالة او لغيره قال اقصي ركعتي الطواف
 الفلا في الواجب على فلان بالنسك الفلا في نيابة عنه
 قربته الى الله ولو كان متمتعاً قال ياخذها وينتهي بها على ان
 كان نفس النسك سجدة قال التحمل له اصلي ركعتي طواف
 العزم المتمتع بها لوجوبها قربته الى الله وان كانت قضا قال
 اقصي عن خواصلي ولومات النايب قبل فعلها قضاها

الطواف

الحج الاسلام
 صلاة الواجب على نيابة
 عن فلان اداء

الولي على المحيط فيقول هو وناييه اقضي ركعتي فورا
 العلم المتع بها الحج الاسلام الواجب على فلان تحالا
 عن فلان نيايه عنه لوجوبها قربة الى الله **ومنها صلاة**
الندب والعهد واليمين وهو اما معين بصفة او زمان
 فيجب ايقاعها فيه وان كانا احدا الخمسة ويكفر لو كانا وقع
 احدهما او وقعها في غير اذ لم يتكرر ويقضي ولو عين
 المكان تعين مع المزية ومع عدمها ينقضي المطلق لا المعين
 او مطلق فان قال صلى الله عليه وسلم ركعتان وقيل ركعة هو
 اقوي وان عين عددا اقربه وسلم في كل ركعتين ولو قال
 ثلاثا او خمسا تحين في التسليم غيب الركعات **بهي جعل**
 ثلاثا وثلاثين او ربا عيه ومفرجه او ثلثين ومفرجه
 ولا يحسن مكانا ولا زمانا ويتحقق عند من الوفاء فيقضي
 ولو خرج وتجب الكفارة فيما به ولا معه الفضا حاشا
 على وليه وهو وان الذكر لا كبر المكلف عند موته وان
 كان هالكه اكبر منه انبي او فاقص الحكم ويقضي ما تركه من

صلاة

صلاة وصيام اذا كان قد تمكن من فعله ولم يفعلها سوا
 لان وجوبه اصلا او نذرا او كفارة وان كان في حج النيا
 لا ما تجده بالاستيحار او عن ابيه **ونيتة** اذا كان
 في وقت اصلي ركعتين اداء لوجوبها بالندب قربة الى الله
 او اصلي صلاة الحنيفة اداء لوجوبها بالندب قربة الى الله
 وبعد عن وجهه اصلي ركعتين فضا لوجوبها بالندب قربة الى الله
 الله **ومنها صلاة الحنابلة** وتجب على كل ميت مسلم
 حقيقته او حكا اذا بلغ ست سنين وتجب لوفاء الله
 انصافا ونيتا اذا كانت واجبة من الامام والمنفرد
 اصلي على هذا الميت لوجوبها قربة الى الله وحال الموم اصلي
 على هذا الميت ما مومها لوجوبها قربة الى الله ولا يحمل
 الامام هنا شيئا عن الماهوم **وقاية الندب** فخصيصة
 الجماعة وعدم اشتراط المحافاة والقرب ولا يتقبل التحمل
 والقضا لغيره لم يصل على الميت صلي على قبره ما لم
 يحضر يوم وليه واذا كانت مستحبة اصلي على هذا الميت

نكح

لندرك قربة الى الله ونعص من مشغول الذمة بالغرض
والامام هنا الوفاة اجمع الشايط بالاقدم الجامع
ولو كان انفي او خشي استنابت اذا كان في المأمونين
ذكر او خشي ولو كان الذكر افضل الحكم وهي كماله في
الاولى كونه في طبقته مكلف فالا قربان الولايه يصرف
فيها الولي ومع فقد يصلون فرادي ولو قدم المأمون
جان ولما جتمع جازي وقساح اولياءهم فالاولى تتقدم
اقدامهم في المكتوب مع احتمال تقدم من سبق قتره والحق
مع الحاقق واما المندوبه فما عدا ما ذكرناه واولها ركنها
بالحمد فلا تتقدم بوقت ثم تكرر عند طلوع الشمس وغروبها
وقيامها الى ان ترقله في غير الجمعة وبعد الصبح والعصر
لم يكن لها سبب وذات السبب افضل من المطلقة فقد تنحى
للكان تكرر في الكعبه وسط المسجد الحبيب والمسجد
مطلقا تنحى له والنقل واما المصلحة عامه كالاستعا
او خاصه كالخبره او لغيره مطلوب كالسكر او مكرمه

في غير وقت الصلاة

لأنه كان ياره او لتكميله كالاحرام والزماني كقول السمع
ورمضان والغدير والدينه اليوميه ولها ركعتين
الغسله وشبهها وما بين لظهور الجمعة وحدوث جاذب
كذلك الخيش وكونهما صلاه استحسان عينين كصلاه
علي وفاطمة وجمعهم عليهم السلام فما للكان ولا يعبد بها
في غيرهما وما للعقل قبله عند ابتداء الشروع فيه خلا الدنيا
فانها بعدوها وكذا التكرار وما للزمان بعد دخوله ولا
يعبد به في غير عدا اليوميه فتقتضي بعده ويقدم
عليه الخائف الموت باليومه والراوية اليوميه
اصلي ركعتين من قبل انزالم والظهور والندبها
قربة الى الله وكذا العصر والمغرب وبية الدين اصلي
ركعتا العتيرة اذ اللهما قربة الى الله وبية صلاه
الليل اصلي ركعتين من صلاه الليل اذ اللهما قربة
الى الله وبية الشفع اصلي ركعتي الشفع اذ اللهما قربة
الى الله والوتر اصلي صلاه ركعتا الوتر اذ اللهما قربة

صلاة

قربة الى الله **فصل في ركعتين** اصل ركعتين من صلاة الليل
 اداء لهما قربة الى الله وما فلهما اداء اصل ركعتي الفجر
 اداء لهما قربة الى الله ولو جحد فالا في هذه المواضع
 لم يصح نعم لا بد في القضاء من ذكر القضا **ونبه المذنب**
 اعلم ركعتين من صلاة الليل لهما قربة الى الله ولو جحد في
 الثلث او ركعة الوتر لهما قربة الى الله ولا تجز ركعتي
 الفجر قبل الانقضاء وبعد قبل وقتها الا نصف فتجوز بل
 هي اداء ولهذا سميت الراسيتين **ونبه نافذ** اصل
 ركعتين من نافذ رمضان لهما قربة الى الله ولو فاته
 قيام ليلة فعليه فقهها والمستقبله **ونبه القدر** اصل
 صلاة لهما قربة الى الله ولا يترتب الغرض لكان في الكا
 بل يكفي اذ كان في العتبة او مسجد الخيف اصل ركعتين لهما
 قربة الى الله وفي التيمم اصل ركعتين تحية المسجد لهما
 قربة الى الله وياق بر كعتين وفي عمل الاسبوع اصل
 ركعتين من صلاة ليلة الجمعة او السبت مثلا لهما قربة

القديرة

اداء اصل ركعتين من صلاة ليلة الجمعة او السبت مثلا لهما قربة الى الله

الاول

الى الله وفي اول الشهر اصل ركعتين لهما قربة الى الله
 وكذا ما يصلي في جوف الليل وبين العائنين والظهور بين
 وفي ذات النعل اصل صلاة الاستسقاء والاستسقاء او
 الحاجة او الكثر لهما قربة الى الله **ونبه صلاة على عمار**
 اصل ركعتين من صلاة على عليا السلام لهما قربة الى الله
 وكذا اخاها ويختين في نوافل الجمعة وهي غزوة ركعة
 بعد تسليمات بزيادته اربع على المرتبة بين اصل ركعتين
 من نوافل يوم الجمعة لهما قربة الى الله في الجميع ويجوز
 بينا يتابعهما في ايجز شاء منه والا فضل التفرقة **الاول**
 بكعتي الزوال وبين اصل ركعتين من نافله الظهر لهما
 قربة الى الله ويصلي ثانيا ثم يصلي نافله العصر وليعطف
 قيدا الاداء والقضاء هما مطلقا ويصلي الاربع الباقية
 بنية الجمعة ولو فاته قضاها نوافل الظهرين ويصلي
 ما يجزئ اليوم ولو صلى بهما وفاته الباقي فان كان قد
 نواه على الظهرين صح وسقط ما يجزئ اليوم وان نوى الجمعة

تضيها بغير طهرين فلو كان قد صلى رجا حصل الجميع
 آداء وقضاء وفيه التضييق ما يخص الطهرين وتضي
 الادب الباقي ولو صلى بعضا ثم سافر قبل الزوال ما عكس
 السياقة فان كان قد نوى ما وقع عنه الطهرين ما يخص اتم
 اليوم وان نوى الجمعة وكان ما وقع اربعا فصاعدا
 صح وسقط ما يخص الطهرين والا اتهما اربعا لان التضييق
 ربا عية الغرضه وبسقطنا قلها دون يا قبا لو اقل
 للزمان كالتوا للفضل ولهما او للكان ليليه كانتا و
 نهاريه للبعد بالتحية وصلاته الزياره بطلنا اجماعا
وتبي صلاه الزياره اصل وكعتي زياره النبي واحدا
 عليهم السلام او اصل وكعتي الزياره لهما فريه الي
 الله ويقال بعد هذا الاسم اني صليت وركعت
 وسجدت لك وحدك لا شريك لك لان الصلاه والركوع
 والسجود لا يكون الا لك انت الله لا اله الا انت اللهم
 صل على محمد وآل محمد وابعثهم عني افضل التحية والسلام

وارد

واراد على نعم السلام اللهم وعاتان الركعتان
 عند بيته مني الى مولاي وسيدي وبنيي وامامي فلان
 بن فلان صلوات الله عليه اللهم صل على محمد وآل محمد
 وتقبل ذلك مني واجري علي ذلك بافضل اسلي ورحلي
فيك وفي وليك يا احمد المرحوم الباب
الثالث فان ركوه وهي قيمان **الاول** ركوه الاسود
 واجبه وسند وبه محل الواجبه تسعة الابل والبقرة
 الشتر الغنم والذهب والنضه والخضه والمغبر التي
 والزبيب ومحل المسد وبه الجوب عن الاربعه ومال
 النجاره واما الخيل الساعية الخايله والبارك والمنع
 والصال احوالا فيزكي لولده والعقار المتحد للماء فيخرج
 ربع عشره ولا يعتبر فيه المضاب ولا الخول **ففيه التوا**
 اخذ هذا القدر من ركوع مالي او من الركوة لوجوبه قريب
 الى الله ولا يجب تعيين الجنس بل ركوعها ركوة مال او فطره ولو
 كانت عن الغير فالأخخرج هذا القدر من ركوعه عن فلان

لوجوب قربة الى الله وكذا الوصي ونيه وكيله ووكيل الوكيل
كذلك ولما صام او الساعي ان يقول اخرج هذا القدر من
الركوة لوجوب قربة الى الله وان لم يذكر اربابها ولم يخطبها
بعد قبضها بعينها من الركوة ولم يخرجها من غير نية ان
كان قد سبق المالك ولوم يغير مني احدها فان كان قد
اخذها كلها الجمل والافلا اما الوكيل فلا بد من النية عند
دفعه الى المتعين ويكتفي المالك في الدفع اليه فيه ان كان تركوه
وكتلك على اخراج هذا القدر من الركوة او يتولاه الوكيل
انا وكيالك في اخراج هذا عندك من الركوة فيقول نعم وان
كانت دينيا على العتيق وان كان واجبا للفتنة على المالك
او ميتا **فالشئ** احتسب بما يلي في ذمة فلان من ركوة
ماله من ركوة العظيمة الواجبة على آء او قضاة قربة
الى الله ولو كان نايبا مال احتسب بالعدان في ذمة فلان
من ركوة ماله ومن ركوة العظيمة الواجبة عليه آء او قضاة
نيابة عند قربة الى الله وان كانت لعين المالك حابا ان يرفع

اليه

اليه لينضي هو ان كان حيا والى المالك مطلقا فيقول
اخرج هذا القدر عما في ذمة فلان من ركوة ماله ومن العظيمة
الواجبة آء او قضاة قربة الى الله ولو كان نايبا قال
اخرج هذا القدر عما في ذمة فلان من ركوة ماله فلان
او من العظيمة الواجبة عليه آء او قضاة نيابة عن فلان
قربة الى الله **ويجب** في العين لا الذمة ولم يخرج القيمة
نقد او عوضا على العود فلو اشترى المكذ من جامع عدا
ولم يرفعها ولا ضمن قيمتها بقيت في المصايب فلو كتف
بغير تعريض لم يضمن ولو ضمنها ضاقت في ذمة فلان
يبري الا باخراجها ولو تلف كل ماله ولو عجز لها ضاقت
وتعين ولو تصرف فيها كان كالمعاصب ولا يملك الزنا
وان كانت بتعيله وكذا الحكم في الخنس **ويستمر** اعول
هذا القدر من الركوة او من الخنس ومن ركوة العظيمة الواجبة
قربة الى الله **ويجب** المذونة كالتجارة اخرج هذا القدر
من ركوة التجارة لئلا يها قربة الى الله وفي الخيل اخرج هذا

الدينار والدينارين من ركوة البرذون او القسق لذهبها
 قربة الى الله **وفي الجيوب** اخرج هذا القدر من الركوة
 لذهبها قربة الى الله **وفي القطار** اخرج هذا القدر من ركوة القطار
 لذهبها قربة الى الله ولما هلك النقيين في المذوبات كلما
 لم يضر ولو كان نايبا قال اخرج هذا القدر من ركوة الجاه
 او الجبل او القطار او الركوة نيا به عن فلان لذهبها قربة
 الى الله ولما سقط قيدا نيا به في الكل لم يضر **القسم الثاني**
 ركوة **النظرة** وهي ولجيه ومندوبه فراجها على الفخ
 وهو المالك مونه السنة لدو لعياله الوجي المتقنة والخرج
 عنه وعن من يعوله مطلقا لكل راس صاع **وقبل الوجي**
 غروب الشمس من ليلة العيدين في روال العيد فتصير قضا
 ان لم يكن عن لها قيل **ونسب الوجي** اخرج هذا القدر او
 هذا الصاع او هذه الاصواع من ركوة العيطة اداة او قضا
 لوجهها قربة الى الله ولو كان نايبا قال اخرج هذا القدر
 من ركوة العيطة الواجبة على فلان اداة او قضا نيا به

عن

عنه قربة الى الله ولما لم يكن المدفوع اصلا كالخطة والغير
 والقر والمزيب والار واللبن والافط اعتسه قربة
 فيقول اخرج هذا القدر من قيمه صاع من المثلثات
 ركوة العيطة الواجبة اداة او قضا قربة الى الله ولو كان
 دينا على القير قال احسب بمالي في ذمه فلان من ركوة
 العيطة او احتسب من مالي في ذمه فلان بتيهه كذا كذا
 صاعا من الخطة مثلا من ركوة العيطة اداة او قضا
 لوجهها قربة الى الله والنايب ينوي النيا به **ومندوبها**
 على من لم يملك الموند **ونيتها** اخرج هذا القدر من ركوة
 العيطة اداة او قضا لذهبها قربة الى الله ولو كان
 نايبا قال اخرج هذا القدر من ركوة العيطة نيا به عن
 فلان لذهبها قربة الى الله واقلها ان يدبر صاعا على
 عياله ثم يخرج الي اجني والنيه من كل واحد **الباب**
الرابع في النسي ونسابة ونسابة قد يكون نصاب
 الركوة كما في الكهن والمعدن وقد يكون ما راد على مونه السنة

لا لا دراح وقد يكون ديناً ما كان لغرض في غير الحيوان والله
تفرق بنفسه أو بالله وقد يكون ما حصل من غير تدبير
لغفل السابغ والممتنع المشكل وما راد عن الجملة قال
الراعي والمحافظة في الغنم ولا يعتبر بالكلفة الخول لا
في الأرباح فيخرجها في قمامة احتياطاً وإن شاء عجله ولا
تجب في الموزون والموصوب والمقبوض زكوه ولا حنثاً
وإن زاد على المؤنة وكذا المهر والثقة من الزوج والعرب
ويقتسم نصيبين لكل من الأمام والهاشميين نصف ونصف
نصفه حال الغيبة إلى الأصناف مع تصور الكفاية على وجه
الثقة **ويقتسم** هذا القدر من الخمس لوجوبه قربة إلى الله
وفي المخرج كذلك أو يخرج هذا القدر لتحليل مالي لوجوبه
قربة إلى الله ولا يكفي عن الخمس الأصلي ولو كان وكيلاً قال
أخرج هذا القدر من الخمس الواجب على فلان نيا بعمه
قربة إلى الله ويقاوم لها شي بما في ذمته فيقول أحسبها إلى
في ذمه فلان من الخمس لوجوبه قربة إلى الله ولو كان نائياً

نار

نائياً قال أحسب بما لفلان في ذمه فلان من الخمس الذي
عليه نيا بعمه قربة إلى الله ولو كان المخرج من حصه الأمام
عليه السلام قال أخرج هذا القدر من الخمس من حصه الأمام
لوجوبه قربة إلى الله ولو كان نائياً قال أخرج هذا القدر
من الخمس من حصه الأمام الواجب على فلان نيا بعمه قربة
إلى الله ويجوز الاقتصاص على بقية الخمس **الباب الخامس**
في الصوم وهو واجب ومندوب فالواجب ستة **الأيام**
شهر رمضان ويفعل دخوله بروية العدل وإن أفرد
أورد أو شاعها أو قيام البنية بها فإن شهد عدلين
بأولايه استقصاها فإن استدلى بالروية قبل مع
اتحاد الليلة وإن اختلف زمانها لا مع تعددها على الأقوي
أو مضى ثلثين من شعبان ومحمد المار دون الليل أو
طلوع الفجر المصادق الذي يجب معه الصبح وأخره
دخول الحرم المكيه وتجاوزها في الرأس المستقل والله
في كل يوم من أيامه ووقتها عامة الليل ولو من أوله بشرط

الاستمرار عليها فهو معه لا يجب تجديدها بعد الأكل والوقوع
ولا بعد الانتشاء ولو فاتت سحوا تداركها إلى الزوال
ولو زالت قضاها معها **وصورتها** الصوم قد مر من رمضان
لوجوبه قرب إلى الله ولو اعتل التعيين جاز والحاصل
المقرب والمرغوب قليله البرهان كان حريصا غنية وذو
العطاس الذي ذواله الأقطار فيه مع العذبة لكل يوم
مدا والقضا مع ذواله العذبة **والله** انصدق بهذا
المدحجبر رمضان لوجوبه قرب إلى الله والشيخ والشيخ
وذو العطاس لا زما الاقطار مع العذبة بلا قضا
ونيتها انصدق بهذا المدح بلا او فيه فهو عوضا
عن يوم من رمضان او بهذه الامداد بدلا عن رمضان
لوجوبه قرب إلى الله **الثاني في قضاء** ونيتها الصوم
عند قضاء عن رمضان لوجوبه قرب إلى الله ووقتها
الليل ويجزئها النسي إلى الزوال ان لم يصرح بنية
القطر قبل وكذا الواضح وفيه نظم ولو استيقظ بعد

الزوال

المجئجنا او فعل في ثابته ما يجب الكفارة في المعين
او القضا لا لا فطار للظلمة بعد التي بطردون ما لا يجب
شيئا كالا كل والجوع مع السهر وكذا الواجب في انشاء
النهار مطلقا وسبب فواته في غير الصبي والمجنون والغني
والكافر الا صلي الى الردة وان كانت عن فطره ووقته
ما بين رمضان مع الزوال العذبة ومع الاستمرار
ليقط الماضي ويعوض عن كل يوم بعد ولو حقه الثاني
صام الحاضر وقضا الاول خاصة ان لم يكن لها ونالا
كفر عن كل يوم بعد **وبعد** اخبر هذا المداد هذه
الامداد كفاية عن تأخير قضا رمضان لوجوبه قرب
إلى الله ولو افطر بعد قبل الزوال فلا شيء عليه مع
عدم تعيينه ومعه مدان ان كان لضيق الوقت وكفاية
الكبري ان كان للندرة وتوسطه ان كان لليمين
وبعد اطعام عشرة ساكنين فان عجز صام ثلاثة ايام
متتابعات وتجميع الكفارات لو اجتمعت سباجها

وبينه الاطعام انصدق بهذا المدا واحج هذا الله
او القدر عن كفارة قضا رمضان لوجوبه قربة الى الله
وبينه الصيام اصوم عن كفارة قضا رمضان
قضاء لوجوبه قربة الى الله ولا يقضي من الصوم الا
رمضان والمعين والاعكاف على وجهه ومن المذوب
الاكلاء الشهر **الثاني** الكفارات وهي عزوب الاول
كفارة رمضان وهي عتق رقبة او صيام شهرين او اطعام
ستين مسكينا **وبينه** العتق انت حر عن كفارة رمضان
لوجوبها قربة الى الله **وبينه** الصيام اصوم عن كفارة
كفارة رمضان لوجوبه قربة الى الله **وبينه** الاطعام
اطعم عن كفارة المساكين او هذا المساكين واحج هذا
القدر عن كفارة رمضان لوجوبه قربة الى الله وتعين
بينا اطعام العدد قدرا يشبعهم ما كان قوما عاليا
كالخنطة والسعي والارز والرجز والبر وبين التسليم

القسم م

المسكين

للم

لكل واحد مد ولا يجزي اطعام الصغار منفردين فيجب
الاثنان بواحد ويجوز منفيين ولا يدفع الى الطفل
بل الى وليه فان فقد فالي من يمتني بحاله ولا يعسر
اذا في الاطعام ولا يجوز التكرار الواحد احتيازي
ويجوز مع المعنى وانه يوما فيوما ومعهما الفقرا والمساكين
وانباء السبل **وبينه** المدفوع الى الولي احج هذا
القدر من الكفارة الى هذا الرجل مثلا ليقبضها عن ولا
لوجوبها قربة الى الله وكذا الحكم في الركن والخمس **الثاني**
كفارة العين عتق رقبة او اطعام عشرة مساكين او
كسوتهم فان عجز صام ثلاثة ايام متتابعات **وبينه** الكسوة
احج هذا التوب عن كفارة العين لوجوبه قربة الى
الله ويجزي ما نفع فيه الصلاة منفردا كالمسوا والارز
وان كان غسلا او فروا اذا كان المعطي رجلا ولو
كانت امرأه قبل يحسن ما يصح في صلاتها **الثاني** كفارة
الاعكاف والذود والمهد وهي رمضان **الثاني** كفارة

الثالث

الرابع

قيل الخطأ والظهار كرمضان إلا أنها من قبله إجماعاً
الحاشية كفارة الحج على اختلاف من وبه وقد ذكرنا ما
 يعني عن تكرار بنيه كل واحد والصابط أن الذبح في كل فداء
 ثلاثة فصد التكفير والقربة وتعيين السبب لا يخص
 الكفارة فيقول أصحاب هذا القدر عن كفارة الظهار
 أو النذر والقنل لا قبل زيدا وعمرا والذبح والفلا في
القسم الرابع النذر فإن أطلقه يوم واحد في أي يوم
 اتفق غيره عيدين ولا يشترق للمساك وسفر وان وصفر بعده
 وجب كذلك وإن تخصصه بوقت يخص فإن لم يتكرر
 وأخل به فيه كفر ولو قيد بتتابع تقيد ولو أخل به فإن
 لم يتعين زمانه بقي على النذر ولا معه ليستأنفاً ولا الشر
 والسيهر بعد تجاوز النصف ولا يجب فيما بقي وكذا الكفارة
 وإن تعين كفارة عن كل يوم وقضاه متتابعاً ولو كان
 شهراً أو شهرين أو فطرهما تابع في القضاء ولو أخل به
 استأنفان كان قبل تجاوز النصف وبني بعده ولا كفارة

لما

في الحائض ولو عين الوقت خاصة كرجب تعين فيكفر
 خالف من كل يوم ويتابع في الأداة دون القضاء ولو
 وصفه بهيمة كالاعتكاف وجب ولو أخل به مع تعين
 زمانه كفر ولا معه كذلك إن كان بالجماع أو في
 الثالث ولا قضاء خاصة وحكم العهد والعين
 كالنذر **ونبذة** أصوم عن النذر أو من وجب
 بالنذر قربة إلى الله **ونبذة** قضاؤه أصوم عن قضا
 عن النذر أو عن يوم من وجب له وجوبه بالنذر قربة
 إلى الله والمعنى منه كرمضان في كل الأحكام إلا في النية
 فيعينه والمطابق لقضائه إلا في الوقت فلا يخص
 زمان ولا يجب الكفارة بأفساده مطلقاً وإذا كان
 من الغير قال أصوم عن النذر المولج على فلان
 نيابة عنه قربة إلى الله **الحاشية** دم المتعة وقد ذكرنا
 أحكامه في الكفاية **المساك** مالك الاعتكاف **وما الذب**
 فجميع السنن عند المعينين والتشريق للمساك والمفر

قضاء

فيما في م

إلا أن يشترط في المذنب يتأكد من كل شهر أو الخمسين
منه وأول أربعاء في العشر الثاني وآخر خميس في الأخير
ويقتضي لو ترك لشقه وغيرها أو يتصدق عنها كل يوم
عبد أو درهم **ويجبها** الصوم عند أداء الذبة قريبة إلى
الله ولو أهمل الأدميض ولا بد من التيقين بالقضاء
في القضاء فيقول الصوم عند قضاء عزاء أو خمسين أو
أوسط أربعين كذا الذبة قريبة إلى الله **وبه الله** ان تصدق
بهذا المقدار درهم بدلا أو فدية عن أول خمسين من شهر
كذا الذبة قريبة إلى الله وفيه العترة والحيث والمولد
ولا بد من التيقين في شيء من ذلك بل يكفي صوم عند الله
قربة إلى الله وقبها الليل متدا إلى الزوال وانا صح
بنيه العطر وقيل إلى الغروب **الباب السادس في**
الأعكاف وهو أصل الشرع مندوب فإذا مضى يومان
وجب الثالث **ويجبها** إذا كان مندوبا صوم عند مقتضاها
أو أعكاف عند صاعا لذبة قريبة إلى الله فيجزي فيه نية واحدة

في الزوال

مع اتحادها سببا ومع اختلافه نوي ولا على حدته **و**
يجب بالذرة فإن أطلقها وقيد بأقل من ثلاثة وجب
بالمريض على غيرها قبطل ووقته العزم يتصدق عند الموت
فيكفر مع اختلافه خلفا لذرة ويحتل المقدار **الأيام**
ولو قيد بعدد وجب فإن عزم التسابع والزمان وجب
ثلاثة فيدني عليها ولو أفسد ويستأنفه لأقل منها ولا
كفارة إلا في الماء أو الجماع ولو كان أربعة وأبى بنية حله
كفي ولو كان خمسة فاشكال وكذا السبابة في المسجدة **والثانية**
وما زاد ولو وصفه بالتابع وجب ولو أفسد لغنا
كان في الماء أو الجماع واستأنفه متتابعاً ولو عجز عنه
مع ذلك برهان تيقن ويكفر ولو أفسد مطلقاً مع ما
تقدم على أشكال الاستيناف ولو عجز معني الزمان
عز الساب كمثل كل يوم يفسده ولا يجب تسابع قضائيه
ولو اخل بالأعكاف من راس وجبت كفارة واحدة تكلف
الذرة بخلاف الصوم المعين ولا يشترط أصالة الصوم

فيجزي فيه رمضان وقضاؤه والكفارة والندب مطلقا
ومعينا واجبا كان الاعتكاف او مندوبا مطلقا او معينا
على اشكال مع اختلاف سببه اصوره من
رمضان مثلا لوجوبه قربا الى الله ويؤتي الوجوب
في الثالث وكذا السادس والتاسع وكل ثالث ويكفي في
الاعتكاف فيه واحد ولو قال في ابتداء اعتكاف عشرة
اياما وعدا وما بعده الى نهايه الشهر وهذا العشر
كفي عن تحديد يومها كل يوم ولو كان مندوبا وقال في
ابتداء واعتكاف لندبه قربا الى الله كفي عن الاول والثاني
والثالث ان لم تجبه والا يوجب له الوجوب ولو كان
عليه ثلاثه واجبة فقال اعتكف لوجوبه قربا الى الله
كفي عن الثلاث ولو كان عليه اربعة ايام حاز ان يقولها
جملة ويدرك عددها بخلاف الثلاث فان الاطلاق
ينصرف اليها ولا بد في الصوم لكل يوم من فيه **وبه**
قضاؤه اعتكف عدا قضاؤه لوجوبه قربا الى الله ان وجب

بالاولين

بالاولين وان وجب بالندب قال اعتكف عدا قضاؤه
لوجوبه على بالندب قربا الى الله ثم ياتي بنفيه الصوم
الا ان يتخذا سببا فيكفي الواحد كما تقدم وله ان
يجعل الاعتكاف في واحد ثم ينصرف للصوم وان كان
عنا العير قال اعتكف عنه قربا الى الله ثم ياتي بنفيه
الصوم فيقول اصوره عدا قضاؤه فان لوجوبه
عليه مطلقا اذ بالندب نيابة عنه قربا الى الله
الباب السابع في الحج وهو واجب وذبح النحر
بالاصح في العمرة وهو حجة الاسلام لحاج النبي
وبالندب وسننه والاستحباب والافراد مكررا
بحسب كبر سببه والندب لما قدها وجب بالشرع
وهو ثلاثة انواع تمتع وقربان وافراد والتمتع
من من نائي عن مكة باثني عشر ميلا ويقدم عمرته
امام حجة مرتبطة به والقران والافراد فرض مندوب
ذاهب عن ذلك ويخرجان التمتع وليس بينهما تساطع

مقرباً به ثم وجمنا القارن سياق الهدى بمقرباً به **والجنت هنا**
 يقع في مقامين **الاول** في عمر المتنع وافعاله **الحمد الاول**
 الاحرام من المقات او من دونه اهل ان كان اقرب
 اليك **وصفة** ان ينبع ثيابه الخيطه ويحت اليه
 فيه فيقول **اتزع الخيط** لوجوب قرب الي الله ثم
 ليس يثري الاحرام يثري لاحد هاهنا فوشح بالافر
 ثم يحرم فيقول احرم بالعم المتنع بها الحج عمر الاسلام
 والبي الملبيات الاربع لا اعتد بها الاحرام المذكور لوجوب
 ذلك كله قرب الي الله ليك اللهم ليك ان الحول
 والسعة والملك لك لا شريك لك ليك ولو كان نايباً
 قال اخرم بالعم المتنع بها الحج عمر الاسلام لوجوبه **الواجبة**
 على فلان والبي الملبيات الاربع لا اعتد بها الاحرام
 المذكور لوجوب ذلك كله ثيابه عنه قرب الي الله **الح**
 الطواف ثم يحل بك الطواف للعم فيقول **طواف**
 بالبيت سبعة اشواط طواف العم المتنع بها الحج عمر

العلم

الاسلام لوجوبه قرب الي الله ولو كان نايباً قال الطواف
 بالبيت سبعة اشواط طواف العم المتنع بها الحج الواجب
 على فلان في عمر الاسلام ثيابه عنه قرب الي الله ولو كان
 الطواف طواف العم المتنع بها الحج الحج الي اخر اليه لغيره
الشيء الثاني من ايتها الاول جزء من الحج بحيث يمر عليه كله
 بجميع بدنه ويكفي في هذه الحاذاه عليه الطواف **ثيابه** اصل
 ركعتي طواف العم المتنع بها الحج الاسلام اداء لوجوبها
 قرب الي الله ولو كان نايباً قال اصل ركعتي طواف العم
 المتنع بها الحج عمر الاسلام الحاذاه على فلان ثيابه
 عنه قرب الي الله **الرابع** السعي بين الصفا والمروة
ونيف اسعي سعي العم المتنع بها الحج عمر الاسلام
 لوجوبه قرب الي الله ولو كان نايباً قال اسعي سعي عمر
 المتنع الواجب على فلان في حجة الاسلام ثيابه عنه بها
 قرب الي الله **الخامس** التيمم **ونيف** اقصر للاعدال من العم
 المتنع بها الحج الاسلام لوجوبه قرب الي الله ولو كان

الاسر وحيث يكون
 من جهة ان اول الحرم
 الثالث على ركعتي
 معام ابراهيم عه
 م

نابيا قال اقصر للصلوات من احرام عمر الاسلام
 العاجب على فلان نيا به عنه قربة الى الله ويحمله
 من كل شيء احرم منه **المنام الثاني في الحج** وافعاله
 اشاعت **الاول** الاحرام من مكة وافضلها المسجد
 المنام ولو كان مفردا كان ميثاقه ما ير عليه منها
 او دونه اهله ان كانوا قريبا الى عرفات **ونيمه** احرم
 حج التمتع حج الاسلام والبيات للبيات الاربع لا عقد
 بها الاحرام المذكور لجوبه قربة الى الله لبيك اللهم
 لبيك لبيك الى اخره ولو كان نابيا قال احرم حج التمتع
 حج الاسلام العاجب على فلان والبيات للبيات الاربع
 لا عقد بها الاحرام المذكور لجوبه ذلك كله نيا به
 رجة عنه قربة الى الله **الثاني** الموقف بعرفات **ونيمه**
 اتف بعرفه حج التمتع حج الاسلام لجوبه قربة الى الله
 بعرفه وقوف الحج ولو كان نابيا قال اتف **الثالث** الوقوف بالمسعر
 حج الاسلام **ونيمه** اتف بالمسعر حج التمتع حج الاسلام لجوبه قربة
 على ولا سائر عنه لجوبه
 صم الى الله ص

قرب

قربة الى الله ولو كان نابيا قال اتف بالمسعر حج التمتع
 العاجب على فلان في حج الاسلام نيا به عنه لجوبه
 قربة الى الله **الرابع** روي عن العقبه النبي يوم الخيبر
 حصيات **ونيمه** روي عن العقبه العاجب على في حج
 التمتع حج الاسلام لجوبه قربة الى الله ولو كان نابيا
 قال روي عن العقبه النبي العاجب على فلان في
 حج التمتع حج الاسلام نيا به عنه لجوبه قربة الى الله
الخامس الذبح بها **ونيمه** ذبح الهدي العاجب على في
 حج التمتع حج الاسلام لجوبه قربة الى الله ولو كان
 نابيا قال اذبح هذا الهدي العاجب على فلان في
 حج التمتع حج الاسلام نيا به عنه قربة الى الله ثم ياكل منه
 شيئا فان قذ **ونيمه** اكل من الهدي العاجب على فلان
 في حج التمتع حج الاسلام نيا به عنه قربة الى الله ويتصدق
 بثلثه وما زاد **ونيمه** اتصدق بثلث الهدي العاجب
 في حج التمتع حج الاسلام لجوبه قربة الى الله واتصدق

اكل من الهدي
 الواحد على حج
 التمتع حج الاسلام
 لجوبه قربة الى الله
 صم

ثلك الهدى الواجب على فلان في حج التمتع حج الاسلام
 نيابة عنه قربة الى الله ويهدي ثلثه وما زاد **وينتد**
 اهدى ثلك الهدى او من الهدى الواجب على في حج الاسلام حج التمتع
 لوجوبه قربة الى الله او اهدى ثلك الحج الواجب على فلان
 في حج الاسلام نيابة عنه قربة الى الله **ويجوز** ان يستيب
 في الذبح فيقول **النايب** اذبح هذا الهدى عن الواجب
 على فلان في حج التمتع حج الاسلام لوجوبه قربة الى الله
 ولو كان نايبا صاحبه حاضرا لم يرض ايضا وكذا لو كان الاصل
 نايبا لوقال اذبح هذا الهدى عن الواجب على فلان في حج التمتع
 حج الاسلام الواجب عليه نيابة عن فلان قربة الى الله
 جاز وينوي الاصل ايضا مع حضوره **الناو** من الخلق
 والتقصير بها **وينتد** اخلق راعي خلق حج التمتع حج الاسلام
 لوجوبه قربة الى الله ولو كان نايبا قال اخلق راعي خلق
 حج التمتع الواجب على فلان في حج الاسلام نيابة عنه لوجوبه
 قربة الى الله **ويجب** قضاء هذه المناسك بها لومها بياثم

الهدى

بأنفسهم

بأنفسهم ويجزي طول ذي الحجة وكذا لو حال طول
 ذي الحجة للترتيب **النايب** لو افاض حج وجب ان يرقعه
 ليوميه او افاضه ويأثم لو اخرج عن ذلك ويجزي لو وقع في
 ذي الحجة وكذا السعي وطواف النساء **وينتد** اطوف طواف
 حج التمتع حج الاسلام لوجوبه قربة الى الله او اطوف طواف
 حج التمتع الواجب على فلان نيابة عنه قربة الى الله **النايب**
 صلاة ركعتيه في المقام **وينتد** اصل ركعتي طواف حج التمتع
 حج الاسلام لوجوبه قربة الى الله **النايب** السعي **وينتد**
 السعي حج التمتع الواجب على فلان في حج الاسلام لوجوبه
 قربة الى الله **النايب** طواف النساء **وينتد** اطوف طواف النساء
 الواجب على في حج التمتع حج الاسلام لوجوبه قربة الى الله
 او اطوف طواف النساء الواجب على فلان في حج التمتع حج الاسلام
 نيابة عنه قربة الى الله **المجاوي** عن صلاة ركعتيه في
 المقام **وينتد** اصل ركعتي طواف النساء الواجب على
 في حج الاسلام لوجوبه قربة الى الله او اصل ركعتي طواف

او اصل ركعتي طواف حج
 الاسلام حج التمتع الواجب
 على فلان في حج الاسلام
 نيابة عنه قربة الى الله

بأنفسهم

النساء الرابع على فلان في حج التمتع حج الاسلام نيابة عنه
 قربة الى الله **الثاني** المضي الى بيتي للميت بكلمة الى الشريفة
 بهاد في الحجار في بابها وهي ليلة الحادي عشر والثاني
 عشر والثالث عشر وملتقى الصيد والنساء مطلقا انفس
 في الباقي عشر فيد في حصا الثالث عشر **وسج** النبيه
 في الميت فيقول بيت الليله يعني الميت الواجب علي في
 حج التمتع حج الاسلام لوجوبه قربة الى الله وحده حضور
 بها حتى يحضر نصف الليل فيجب عليه ساه لو باتت بغيرها
 الا ان يكون عكة مستعلا بالعبادة الى نصف الليل
 وكذا لو خرج من منى بعد الغروب قاصدا للعبادة
 عكة ويرمي كل يوم من ايام الحجار الثلث مرتبا يبدأ بالاولى
 ثم الوسطى ثم جرة العقبة **والنهار** رمي هذه الحجج الرمي
 الواجب على فلان في حج التمتع حج الاسلام لوجوبه
 قربة الى الله ولو فاته رمي يومه قضاء من العدم قد
 له فيقول اقضي رمي هذه الحجج لوجوبه قربة الى الله

ولو نكر الترتيب اعاد علي ما يحصل معه وهو يحصل با
 باربع حصيات لا بد منها مع النسيان والليل في العبد
قضاء **الاول** ان يرمي علي كل حجر من الثلث
 ثلثا فيتم الاولى ويستأنف الاخيرتين وهو مختار
 عدد وتر في المسحط يعيد علي الثلث وهو المروي
الثاني ان يرمي كل واحد من الجميع اربعا فيتم علي الجميع
 مرتبا **الثالث** ان يرمي الاولى ثلاثا وكل من الباقيتين
 اربعا فيعيد علي الجميع في الطوتيم الاولى ويعيد علي الباقيتين
 في الكتابين **الرابع** ان يرمي الاولى اربعا والثانية ثلاثا
 والثالثة اربعا فيتم الاولى ناقصة في كلهما مطلقا
 ويستأنف عن علي بن بابويه ويعيد الثانية والثالثة
 علي اختيار ط والثالثة خاصة علي اختيار الكتابين
 وقال ابن ادريس يعني علي الثلث **الخامس** ان يرمي الثانية
 ناقصة في كلهما مطلقا ويستأنف او يستأنف عند علي
 بن بابويه **السادس** ان يرمي كلا من الاولى والثانية اربعا

والسائل ثلاثاً فيتم الأولى قطعاً والثالثة على الأصح
من موع الأول لو بني أربع حصيات من جنس
 جعل بينها أعمار على ثلاث مراتب مع احتمال إتمام
 الأولى واستئناف ما بعدها **الثاني** لو بني ثلاثاً من
 جنس جعل بينها في كل واحد منها بلدان ترتب **الثالث** ولا
 لو بني أكثر من حصاه ولا يعلم أنها من جنس أو أكثر فإن كان
 دون الأربع روي العدد على كل مجموع مع الترتيب وإن
 كان أو بعضاً عدا احتمال ترتيبه على الأولى واستئناف
 ما بعدها واستئناف الجميع مرتباً **ونبه القارئ**
 والمفرد أحرم من القرآن أو الأفراد في حج الإسلام **الموع**
 لوجوب قربته إلى الله وكذا السياقة في باقي بيانه وأفعال
 التمتع ألا الهدي فلا يجب عليه نعم يجب ذبح الموق
 خاصة أو نحر يوم النحر يعني أن كان في أحرام الحج
 ويكفي أن كان في أحرام العمرة **ونبه** أذبح أو أضح هذا
 الهدي لوجوبه على السياقة في أحرام عمره **والأضحية**

ونبه عمره **الأضحية**

حج الأفراد عمره الإسلام لوجوب قربته إلى الله والمعتمر
 أذبح هذا الهدي لوجوبه على السياقة قربته إلى الله
 في أحرام عمره الإسلام فزاد عمره الإسلام قربته إلى الله
ونبه الأفراد أحرم بعمره الأفراد عمره الإسلام
 لوجوبه قربته إلى الله وكذا باقي أفعالها وسرايط وجوبها
 وسرايط الحج وقد يوجبها الغوات للخلل بها فيعد لها
 يتيته ويقول أعدل من الحج إلى العمرة المفردة للخلل
 بها لوجوبها قربته إلى الله ثم ينوي باقي أفعالها كذلك
 فيقول في الطواف طواف طواف العمرة المفردة عمره
 للخلل لوجوبه قربته وكذا باقي الأفعال فلا يقسم **العمرة**
 من عمره التمتع لصيق الوقت عن فعلها فيقول أعدل من عمره
 التمتع إلى الحج الأفراد حج الإسلام لوجوبه قربته إلى الله ونوي
 سياقة أفعال الحج الأفراد حج الإسلام والسياقة في الثاني
 يعلم فاعلمه **ونبه** الحج المندوب وأحرم من الأفراد
 أو العمرة المفردة والبيات للبيات الأربع لا عقد بها الأحرام

الذكور الذنب ذلك كله قريب الى الله ليسك اللهم ليك
 الى اخره ثم ينوي الوجوب بيا في الافعال فيقول
 اطوف للعرش المفردة لوجوبه قريب الى الله او قل بغيره
 الحج الافراد لوجوبه قريب الى الله وينبغي **عشرة** المتبعها
 احرم بجمع التمتع والبياتات الاربع لا عقدها
 الاحرام لندبها فبما لي الله وينوي الوجوب بالباقي
 فاذا قصر منها وجب عليه الاحرام بالماضي فيقول
 احرم حج التمتع لوجوبه قريب الى الله وقد سبق في كتابنا
 هذا ما يعلم منه بنية الحج المندوب والعهود واليمين
ثم يحب العود الى مكة لوداع البيت
 والصلاة في زواياه والنطوع بثلثا يده وستون
 طرا فالولم يتمكن جعل العدد واشواطا فيكون
 احدي وخمسون والآخر عشرة **ونبذة** اطوف بالبيت
 سبعة اطواف اربعة اشواط لندبه قريب الى الله **ونبذة**
 صلاة اصلي ركعتي الطواف لندبها قريب الى الله

دور

وجوب افراد المندوب عن ركعتيه ويصح من مشغول
 والامه بالقضا ويحتمل المنع والصدوقه بتريث ترويه
 بدرهم **ونبذة** انصدف هذا التماس احتياط المندوب
 قريب الى الله **حائفا** يحب ورود طيه لزياره
 النبي صلى الله عليه وآله ويجبر الامام الحاج على ذلك
 لو تركه فان كانت اول زيارته له عليه السلام نوي
 بها الوجوب احتياط فيقول **ارور النبي عليه السلام**
 لوجوبها قريب الى الله ثم يصلي ركعتي الزياره وقد تقدم
 وينوي الاستحباب فيقول **ارور النبي عليه السلام**
 لندبها قريب الى الله ويجوز ان يقول **المسلم عليك**
 يا رسول الله وصلى الله وبركاته **وزياره** فاطمه
 عليها السلام بالروضة وينتهي بالبتيع وينوي بالماضي
 الوجوب وعالمها الذنب وكذا الآية **عليهم السلام**
فيقول **ارور فاطمه عليها السلام** لوجوبها قريب الى
 الله ويجوز ان يقول **السلام عليك يا سيدة نساء**

او
 بجمع

بنت رسول الله ورحمة الله وبركاته ثم تصلي الركعتين
وزياره الاية عليهم السلام بالغنيح **وتبها** انور
 الاية عليهم السلام لمجوبها او نديها قربة الى الله ويكره
 ان يقول السلام عليكم ياسادتي وموالي ورحمة
 الله وبركاته ثم يصلي ثمان ركعات لكل امام ركعتين
 او ينوي لكل امام على محله وكذا المسافة في زياره باقي
 الاية عليهم السلام وينوي بالركعتين الاستحباب **مطلب**
 ويدعو بعدهما بما تقدمه **ويجوز** القصد الى زياره
 على وجه السلام استحبابا مؤكدا في يوم الغدير
 سبع النبي صلى الله عليه وآله ومولده وزيارته الحسن
 عليه السلام في اول يوم من رجب ونصفه ولبه
 نصف شعبان ويوم البطر وعرفه وعاشورا وعند
 ارتفاع النهار من عشرين صفر والمشهد بوقت هذه
 السبعة للحسين عليه السلام وروي مضافا الى ذلك
 الاصحى ولبه البطر وعرفه والحضر وتلك وعشرين

رمضان

رمضان وكل شهر ولبه كل جمعة **وزياره** الرضا
 عليه السلام في رجب ولوعين المقات في
 الذرتين فيكم مع تحقق المخالفه ويقضى ما ولو
 اطلاق نذرهما فان نوي المقاتية وجبت والا
 اجر مطابق لزيارة ومدتها **المر** **وتبها** او رعلتا
 عليه السلام زياره يوما لغدير مثلا لذها او
 لمجوبها قربة الى الله **ويقتضيان** اقصي زياره
 البيت مثلا لمجوبها بالذرة قربة الى الله ثم يتولى
 السلام عليك يا حجة الله ورحمة الله وبركاته
الثاني الثامن **في الجهاد** وهو واجب
 على الكفاية المكلف الذكرا الحرة المسلم من العمى والرجس
 والمرض ومنع الابوين والفقراء الذي لا يجد معه
 النفقة والسلاح على الكفاية مع دعاء الامام او
 نايبه عموما او خصوصا كقتال الحزبي والذمي
 المحل بالشرائط والباغي والدفع عن النفس مطبقا

ومندوب **باب** اذا زاد العدو على الضعف قلب
ظن السلامة ومباح عن المال وان قل وعنا المومنين
وماله كالرقة مع قتلها ع الطريق وعن المجنونا
والغير اذا ظن السلامة وامن الضرر وترك كله
الكفر وان تحقق القتل ويجب بالذبح والخوف **وفيه**
عند بدء الشروع فيه وقت القتل الصفيين مستمر
حكيم **باب** في سبيل الله لوجوبه بالذبح قربه الياس
ويجب عند الحد وح من المثل ونوي بها الوجوب
ايضا فيقول اوجه للجهاد في سبيل الله لوجوبه قربا الي
ويجب اعادها عند الشروع في الموضح ولم يحصل المقتله
فلا قصاص مع تعيين الوقت وفما بها بغيره وسيله ولو
لم يمين الوقت وفات بعد فيه او صلح على الجزية من
غير حرب لم يخرج عن العهد ولو عينه بغيره ولو
ولم يخرج فيه مع ظن الغوات وخروج المجاهدين
ثم رجعوا من غير موافقه فلا كفاره **الباب** التاسع

باب في الذبح **باب** في الذبح **باب** في الذبح
اعظم الغرايب واحكام في نظر الشارع والامر بالمعروف
بالواجب والمندوب تابع والذبح عن المنكر ككلمه واجب
اذا تقرر فليطرب الامن ونحوه من التاثير ولهما ما لم
قادماها اعتقاد وجوب المترك وتحرير المقتول
ثم اطهار الكراهيه ثم الهجر والاعراض ثم الايسر من القتل
فلا يسهل ثم الضرب باليد والعصا ولا يقتل الي
المترقبه الامع عده ثاثير ماد وبها ولو اقتصر على الجرح
والقتل توقف على اذن الامام ولو كان حدا حال
الغيبة تجاز للسيد اقامته وكذا المقيده وعلي
الناسل عانته والوجوب على الكفايه ويتعين ان
اذ لم يقرهما عزم وبالذبح والخوف فان اطلقه تضيق
عما ذكره ويظن الوفاة قياتم وتخرج الكفاره من
تركته ارضينه بوقت او مكان او اسان لقر
بالاهمال فمع العدة وظن الوفاة لامع العجز ولو

كان

ظن التكرور وفات في الكفار اشكال **وب** الحاج
 بالاصل امر بالمعروف او انهي عن المنكر لوجوبه قربة
 الى الله ولو صدر منه الامر والنهي لانيه اي لا مع
 قصد التقرب لم يستحقوا يا **وب** العتاس
 بالمعروف او انهي عن المنكر لوجوبه بالندرة
 الى الله ولو اخل بالنية او التيقن لم يخرج عن العهد
وب المندوب امر بالمعروف لندبه فريضة الى
 فهذا اجر ما لا يتاخر بآخرة وقصدنا تعداده في
 هذه اللغة نعم الله بها الطالبين اذ حين موفق
 وضعين **الحمد لله** رب العالمين وصلى الله على
 محمد واهله بيته اجمعين وقد فرغ من توبيدها

ازدنا بآل محمد

ليلة الاحد الرابع والعشرون من ذي
 القعدة سنة ثلاث وثمان مائة
 الحجة به علم مشربها افضل الم تعينه
 لا فخر رافضه صيني رعا
 حسن بن محمد بن صالح
 حسن بن علي بن كروال
 لا اولي النواحي
 اصلا والكراني
 مولود ووراء
 واهله
 وصوه
 اسر
 قهر



المكتبة العامة
 دار الكتب
 القاهرة

كاتب القصة
 كاتبة القصة



دار الكتب
 القاهرة

دار الكتب
 القاهرة



اصلا او في رتبة
 دار الكتب
 القاهرة

في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام

في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام

في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام

في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام

في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام

في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام
في كل يوم من هذه الايام

هذا اليوم المتعلق بالعدة اسوة حاكم عظيم غاليا وحاله البالغة فاعلمنا
يا منة يلوح سبين ان كانت قرشية او عطية او حنين وغيره ما ويجوز
القدر بالخلق وعن الفرج نحو جسد من لا يبرحها من الكل ولا يفرق
افله ثلثة ايام متواليه يدايها والتم عظم هو اقل الظاهر ولا خلاف
واذا انقطع الدم على العشر فالحل حش وان تحله الزناه بعد الملائه
ان عزمها فالحل له وحل العشر حشها وقتا بعدا اخذوا انظروا
تجوز الى عادتها وما اتفق في احد ما حاشته استغفر للميت دون
الآخر والملا بعد ايام العادة ان تستطع يوم اولي من الى العشره
فالحل فمقتضى ما ذكره زمان الاستطاعه من وجع وصلوة وصوم
العاده خاصه ويحكم لانه يحبس بروية الدم والمضطره ترجع
الى القيسيم الروايات ان ثبت العاده والوقت مضافا وان ثبت
احدا علمت بما علم فتجوز في شخص العادة ان ذكرته وان ذكره
خاصه تحبصت في الشيقن واختاطت بالجم من قبله الحايض والمحل
في المحل ويخرج ردها الى الرقايقتم الى ما علمه فيه اخذها والميتا

الصلوة والصوم والطواف لمن خط المصحف واسم الله وانما يتصور
دخل المسجد خاصته والبيت طلقا ووضع فيه وقاربه الفركم الزهر
وايقاضها ولو بغيره كرامة احلها ويجوز في غسل الميت طهارة استقام
الافعال او لم يزل جزء من الرأس وسدامة الحكم الى غسل الاستيلاء
الصلوة لوجبه بقرنه الى الله ولو تم الرفع او انقى يصح على ما سبق فضيلة
وعلى الرأس والرقبة والاذنين وما ظهر من الفم من الميا من التماس
وتخليل ما بين وضوء الماء وان كان كسفا لا غسل الى ان يوقف غسل
البشر عليه ويحضره غسل العندين والسر من اجابته شاة والترتيل
ذكر الملاءة ويحفظ بالمراس فقاربا بالنية اساية للماء بجزء من الرأس
ويشبهه بالاناء من كسح يخطي ولو وجدته لم يغسل اعاد ان حال الراس
تتبع الوجهة عرف في الترتيب قبلها وما بعدها ويغني الاستبراء بالنية
للتستر ويجوز بعده ولا اش للبلل المشيخ ويدفعها او الاولى خاصة
مع اسكاذ بعد الغسل ويدون الثاني بعد الوضوء ولو احدث في ثوبا
كفاه الا انما على الاصح ولو كان على كسح ثوبه الجش من افاض عليه الماء
لغسل **وبل** يحض الفاسر من الميت كغسل الحجاب الا انه لا يامنه

الموت

يعلم

والاستحاضة

هذا اليوم المتعلق بالعدة اسوة حاكم عظيم غاليا وحاله البالغة فاعلمنا
يا منة يلوح سبين ان كانت قرشية او عطية او حنين وغيره ما ويجوز
القدر بالخلق وعن الفرج نحو جسد من لا يبرحها من الكل ولا يفرق
افله ثلثة ايام متواليه يدايها والتم عظم هو اقل الظاهر ولا خلاف
واذا انقطع الدم على العشر فالحل حش وان تحله الزناه بعد الملائه
ان عزمها فالحل له وحل العشر حشها وقتا بعدا اخذوا انظروا
تجوز الى عادتها وما اتفق في احد ما حاشته استغفر للميت دون
الآخر والملا بعد ايام العادة ان تستطع يوم اولي من الى العشره
فالحل فمقتضى ما ذكره زمان الاستطاعه من وجع وصلوة وصوم
العاده خاصه ويحكم لانه يحبس بروية الدم والمضطره ترجع
الى القيسيم الروايات ان ثبت العاده والوقت مضافا وان ثبت
احدا علمت بما علم فتجوز في شخص العادة ان ذكرته وان ذكره
خاصه تحبصت في الشيقن واختاطت بالجم من قبله الحايض والمحل
في المحل ويخرج ردها الى الرقايقتم الى ما علمه فيه اخذها والميتا

من الوضوء قبله او بعدا ولو غسله لم يثبت كفي غامض الوضوء والمحيض
هذا اليوم المتعلق بالعدة اسوة حاكم عظيم غاليا وحاله البالغة فاعلمنا
يا منة يلوح سبين ان كانت قرشية او عطية او حنين وغيره ما ويجوز
القدر بالخلق وعن الفرج نحو جسد من لا يبرحها من الكل ولا يفرق
افله ثلثة ايام متواليه يدايها والتم عظم هو اقل الظاهر ولا خلاف
واذا انقطع الدم على العشر فالحل حش وان تحله الزناه بعد الملائه
ان عزمها فالحل له وحل العشر حشها وقتا بعدا اخذوا انظروا
تجوز الى عادتها وما اتفق في احد ما حاشته استغفر للميت دون
الآخر والملا بعد ايام العادة ان تستطع يوم اولي من الى العشره
فالحل فمقتضى ما ذكره زمان الاستطاعه من وجع وصلوة وصوم
العاده خاصه ويحكم لانه يحبس بروية الدم والمضطره ترجع
الى القيسيم الروايات ان ثبت العاده والوقت مضافا وان ثبت
احدا علمت بما علم فتجوز في شخص العادة ان ذكرته وان ذكره
خاصه تحبصت في الشيقن واختاطت بالجم من قبله الحايض والمحل
في المحل ويخرج ردها الى الرقايقتم الى ما علمه فيه اخذها والميتا

شفاها

هذا اليوم المتعلق بالعدة اسوة حاكم عظيم غاليا وحاله البالغة فاعلمنا
يا منة يلوح سبين ان كانت قرشية او عطية او حنين وغيره ما ويجوز
القدر بالخلق وعن الفرج نحو جسد من لا يبرحها من الكل ولا يفرق
افله ثلثة ايام متواليه يدايها والتم عظم هو اقل الظاهر ولا خلاف
واذا انقطع الدم على العشر فالحل حش وان تحله الزناه بعد الملائه
ان عزمها فالحل له وحل العشر حشها وقتا بعدا اخذوا انظروا
تجوز الى عادتها وما اتفق في احد ما حاشته استغفر للميت دون
الآخر والملا بعد ايام العادة ان تستطع يوم اولي من الى العشره
فالحل فمقتضى ما ذكره زمان الاستطاعه من وجع وصلوة وصوم
العاده خاصه ويحكم لانه يحبس بروية الدم والمضطره ترجع
الى القيسيم الروايات ان ثبت العاده والوقت مضافا وان ثبت
احدا علمت بما علم فتجوز في شخص العادة ان ذكرته وان ذكره
خاصه تحبصت في الشيقن واختاطت بالجم من قبله الحايض والمحل
في المحل ويخرج ردها الى الرقايقتم الى ما علمه فيه اخذها والميتا

الروايات عن
الرفق الى
الروايات عن

بعد التمسح من العادة فأنها تم أقرانها من كلامه الرواية وحسب أن
سبقه من كلامه أو ثمانية عشر من آخره في القصص أو ثمانية
ثم أصغرها جريق غالبا ويجوز الجارة فان لم تكن ثم لا شقة وجا
أول الله وقطع من ملأه من الخلق أو وضعت لكل صفة وإن ثقتة ولم يسل في
ذلك تغير الخفة وعمل للقاء فان لم يسل في ذلك عمل الظاهر في
بينها وآخر العاشرين كذلك مع الإضافة إلى حكم العلام فان أخذت
منها لم يفتض صلوها أو لا يفتض على الزمان لم يفتض صلوها وإذا انفتح
للغير وجب الاقتضاء الدائم سابقا عشرين أو وضعت والنقاس لم لا
معها أو بعد ما فلا نقاس بدونه فلا ما يكون فيها أو السع عشر في الأجر
فان جبرها الله على المعادة بعد أدائها والمبتلى أو في المصطفى بالشرع والتم
نقاسان وقضاء في الحاضر في الأجل والله أعلم بالبيع وقضاء العدة أو
في الجاهل من زمانه ويشتركان في حكمه ما سبق ما يفتض فيه العلام والتم
ولا يفتض في حكمه أن يستعمل مع العلم بالخير وبسبب التكفير بدلائل قصه عشر
منهم أو لا وصف في وسطه ومع في آخره وكذا التناقض مع الدخول
الشرعي وصفه في الوجوع أو يحكم ويحكم الوطع قبل الفصل على الأجر في المست

[illegible]

والتدبير في ذلك على ما
يذكر في كتابه في التاريخ
عنه العبد المذنب
عبد الله بن محمد بن
عبد الله بن محمد بن
عبد الله بن محمد بن

وتكفيت في ميزر وقصص وانما يستأجر من جنس يصل في الرجل ان يصل
 تركه وقدا على الاول والوصايا مع فقد حافيت المال او من الكثرة
 وكثر الرفعة الذميمة غير النافعة ربحها وان كانت زادة مال وتخط
 مساجد السجدة في الكاهن ويكتب بركة الحيد على القصر والاربا
 الله يشهد الشهادتين ويقرأ بالامنة ويحجل معه جديان من الخمل ثم
 السدة ثم الخراف ثم شجر بلحسها فيها وجب كفاية النسل على العلم
 ومن حجل من الخراف مستسين واول الناس بها اعلام بالارش فالاب
 اولى ثم الولد ثم الجدة ثم الاخ لا يرب ثم الاب ثم العم ثم الخال
 ثم ابن العم ثم ابن الخال ومع صفة الاقربى فالعم اكبر من عمه كما
 واما ما اورد في مطلقا لا يرب ثم الابن ثم الخال ومع تسمى الاقربى
 الشاخ بعد الام الاقربى فالعم اكبر من عمه كما
 ويحجل معها ولا ينفصل جاعدا به من اخذه فقص فرادى وتغير فيها
 الاستقبال وتغير العزيم دون الطهارة وجعل راس اليسرى على
 مستلقيا وعدم التباعد كثيرا والقيام والنية وتكرار شخص السجدة
 الاولى والصلوة على النبي مع عقيب الثانية والدعاء للمؤمنين

وغيره من الامور
 التي فيها

والله اعلم
 بالصواب

التي وليت على الاموال والافاضل في حجة القامعة وحسب المرافق
 بالاربعه ويذبح للسنن صنف والطفل نحو انقل ثم يرب دقه في
 نكته رجه واقص منه سبعة الى الصلوة بان يحس على جانبه الايمن الى الله
 الكامل ثم يركب في ثوبه العبد او مع ثوبه البشرا فيحجل مع وقاء وتيل
 مستقلا ويحجل من ثوبه البشرا فيحجل مع ثوبه البشرا فيحجل مع ثوبه البشرا
 المشقة من عدم للثوب ولوم يصل على اليسرى على فيه ولا يرب
 النعم بالصعيد وهو الزايب باي لونا تقن او المذبح او الخمر او ارمي واهله
 الفرة والجنس قبل الحراق دون المعدن والنبات والمساكن من مع
 سلب لا يرب ولو يرب او استنجا او عار او شاهد حال ويحب قول حبس
 وعبه الملاءة التي ومن هذا فغيرا القوب واللبد وعرف الدابة ثم
 الوكيل بالنج ولو اسكن العسل بدا وعرفه على النعم ويحب على الملك في
 البشرا الا يرب غارة في الحرة وغلقت في السجدة ولو يرب له وشرا وروا
 زاد عن ثوبه البشرا من العدة وعلم الصخر ثم وحرف استعلاه ولو يرب
 الاخصاء كقوله ومنه الشين ولما السوف على فرس او مال ويضرب وكذا
 على من يرب وان كان هذا الحفاة او المنع بركام النجوة ويقدم

بسم الله الرحمن الرحيم
 في حجة القامعة

التي وليت على الاموال
 والافاضل في حجة القامعة

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

المباينة الى الله تعالى على ما في كتابه اذ لا يخرج الرق وواحد
سائر احدى المعينين من غير هذا القيل والقال في نفسه قبل ان يثبت
تخالفه مع العلم ولو سادى حتى الثوب العود فجمعه اجزا كان من
بنة عليه وعلى من لم يثبت الا ان يثبت على امره ومنا بطا
فان يثبت به الورع والنجس وليس ثابته ومع فقهه فالطير ثم الماء الا ان
الشيء ثم ان يثبت من هذا الجمع ولو ثبت او استبان على ما كان
امر المطلق وحيث لا يمتد موقفا في الحالين فيحصل الشبهة ان يثبت
الساكن ان يكون جليلا يمتد او يمتد او كان شاملا في حكمه ما يمتد على
الجزء بد كافر او شريك الكفر او في بد يمتد بالبراع على قول الا ان يثبت
فيقبل خلاف ما يمتد في سوق الاسلام او يمتد في سلم غير متحل او يمتد على
ولا يمتد في الاول وان يمتد وانه كان مالا يمتد في العلو مستفرا ولا يمتد
وشتم ووزيرة الا ان يمتد وراو جلا على الامم والسياسات على كراهية ولا يمتد
محضا للرجل والحق في كراهية يمتد لها اصلاح غير الحرب والصلوة ويمن
الكهنة الى ما يصنع والايته منه واليكاد ويغمرها على كراهية وان يمتد
والصلة عليه ويمنع للاراء والنبوة والصلوة فيه والمنهج للنجس ولو قل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

الامم صدق الشريعة عليه لا سيما في الحق والبر لم يجد الا ان يمتد على
بخله في الحق فقدم عليه ولا يمتد للرجل والحق ولا يمتد في ما به ولا
مفصلا وان لم يكن سائر اولى من العلم والحق او يمتد في الاغنية لا ان يمتد
ولو اذن المالك لمعين لخصم ليجازيه او مطلقا جازا لخصم القاصب او يمتد
ظهر العلم ولا ساق له كرامة الصلوة فيه ولو تم الثوب بعض الواجبات
او اللاتم لم يمتد الصلوة فيه الا مع الصلوة في **الرجل** المالك في شرط المصلحة او
كثرة حملوك العيون او المنفعة يعرض ويبدلوه او الاذن فيه اما يمتد
او يمتد او يمتد او يمتد هذا المكان لاسان فلا يمتد في المصنوب ولو يمتد
سواء فيه غضب العين وهو ظاهر والمنفعة كاذبا لا يستحار كذا ولو
اذن المالك لمعين او مطلقا فلما ولو يمتد عن الاذن قبل الشروع لم يمتد
فلما ضاق الوقت على خاتما وبعدة فيراو يمتد ويشتطها في موم يمتد
من كل نجاسة اذا كان يمتد في المساقطة والاعضاء فلا ان يمتد
نجاهته التي لم يعف عنها الى المصلحة او يمتد وفي نجاستها اذا تامل
للراة او يمتد ما عليه في الصلوة في الاصل كراهية سواء في المصنوع
والزوجة ولو يمتد احدى الصلوات في المصنوع ويمنع للملك لاولاد

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

سبق

والزينة والخدم والخدم والخدم فلا يخرج ويؤلف النسخ الجاهل والافان
 او بعد عشر ايام ويخرج من الجنة في السجود على الارض واستغفارها ما لم يخرج
 عنها الاستغفار كما تخرج والمعدن وكذا الثابت لان كون ما كولا او كلبا
 عادة كالتقليد والكان ولو قيل ان يعلما ويؤلف النسخ مع التيقن او خوف
 الاذى من جهة في المظلة وهذا غير الخوب ولو لم يجزئ شيئا من الخوف او ما
 ولو كان شيئا ثان فان قيل في احداهما دون الاخرى فترى ان الله اخضعهم
 بحال الاكل ولو اكل شئ في فمهم من استغفار الظاهر ثم لم يسمع ويخرج السجود
 على الارض طمأنينة ان اخذ من بين ما يجزئ السجود عليه ويكره المكوث فيه لقاري
 المنصرف ويخرج من عند الشئ وهو يخرج في غير البصر والواجب في هذه المساحة
 السجود واستقامت قبلها او التفاوض في هذا ما راجع اصابعهم فمهم علوا
 ونحوا اضافل وقت الحجة على ما لا يسمع عليه روعا ان كان على ما يركب
 اربع والآخرها حذرا من السجود السجود ويسجد السجود على الارض واضل منه
 على الزينة الحسية لو شئت بالنار **الفاصل** القلة وهو من الكثرة لمن
 تمكن من الشاهد والقيمة للثاني على الاصح هي الثمن الذي يظن فيه الحجة
 فان عليها يقينا بحراب حصوم فلا استعادة اصلا وبقيت المسجون في قعرهم

عشر

حيث لا يعلم الغلط مع حجارة الاجتهاد والحقاق منه وترفع لا مطلقا كفاؤه
 انهم على ما رايها ورجعت فوجها او اذ احلها بها البريدين وادب منها طيلا
 ولا يخرج الى الشخص ولا هل كل اقليم عوامات توجعون بها الى كرمهم
 البراقع والجرى وهو من مقيي يذنه وبين الفرقان التجم فصار من الجاهل
 كصغر بطن السحوت النجدي مائة والفرقان الذباب يذنه في كل يوم
 ليلة من وجع كاسه حوال القطب خلف المكب الابن اذا كان سقيما كان
 يكون وغاية الاضطراب والفرقان في غاية العناء والعكس ومغرب الا
 على شية وشية على سابع وعكس لغايله كل اهل الشام جعل النجدي على
 المكب الا يذنه في وقت اللوم من العيين وعذابه على العيون
 وبنات شمس سال عنونها وهو غاية السخطا خلف اذن النجدي وعكس
 اذنه واهل الشرق جعل الشرا على العين العيون في على اليسار والنجدي على اليمين
 الا يذنه عكس اهل الشرق وما بين هذه البلدان له علامة مذكورة في بعض
 الاعصاب وقد استقفا من العوامات المذكرة اضر من الاجتهاد والتمهق
 استخبار التيسر على العراق يبرأ ولو غلبت العلامات فلا تقليد بل في كل
 اربع ولولا قلة الوقت على الخصال والاولى حجة فان طاب ولا اعاد مطلقا ان

الملك المظفر الذي من اكتشف الوسط
 حاد لا اقل على اقله والى العيون
 يحلون اجدي على اقله والى العيون
 تسعون
 من سماء وشمس والى العيون
 المسحور والى العيون والى العيون
 اذ غاب عن الكون والى العيون
 اهل اذن العيون والى العيون
 الذي والى العيون والى العيون
 اقول على ما في الكتب النجدي

في كل اقليم عوامات توجعون بها الى كرمهم
 البراقع والجرى وهو من مقيي يذنه وبين الفرقان التجم فصار من الجاهل
 كصغر بطن السحوت النجدي مائة والفرقان الذباب يذنه في كل يوم
 ليلة من وجع كاسه حوال القطب خلف المكب الابن اذا كان سقيما كان
 يكون وغاية الاضطراب والفرقان في غاية العناء والعكس ومغرب الا
 على شية وشية على سابع وعكس لغايله كل اهل الشام جعل النجدي على
 المكب الا يذنه في وقت اللوم من العيين وعذابه على العيون
 وبنات شمس سال عنونها وهو غاية السخطا خلف اذن النجدي وعكس
 اذنه واهل الشرق جعل الشرا على العين العيون في على اليسار والنجدي على اليمين
 الا يذنه عكس اهل الشرق وما بين هذه البلدان له علامة مذكورة في بعض
 الاعصاب وقد استقفا من العوامات المذكرة اضر من الاجتهاد والتمهق
 استخبار التيسر على العراق يبرأ ولو غلبت العلامات فلا تقليد بل في كل
 اربع ولولا قلة الوقت على الخصال والاولى حجة فان طاب ولا اعاد مطلقا ان

[illegible]

111

1944

[illegible]

كبريا المفسر سافخا فاما لا وانا فانه كذا عرفه الجليلي ع

إبراهيم

قوله

لا اقله ويخرج من بين يديه او يخرج من بين يديه
 والاشياء والحيوان الخضر والنبات الكثير مع الحاجة اليه وشرع الجاهل
 استغنى عن الحاجة اليه والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 النية والتكليف والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 فان من الرضا عن الوجوب وقاسم الحرف فيشفي عيبه لان كل اسباب
 سواء في حكمه والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 لغيره والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 وهي مستحبة والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 في النافذة والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 فقد اقبلت الفلاسيع وعشيرة دجاجة والاشياء والاشياء
 ثلاثة في قوله والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 ياخذ الفاسية ومن اراد ان يرضى عن الاشياء والاشياء
 وقد عرفت عن الرضا عن الاشياء والاشياء والاشياء
 من الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 ولا ريب ان الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء

من الاشياء

منه وهو صلي على من قتل من المسلمين في الجهاد والاشياء والاشياء
 والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 في حكمه والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 للحاكم وولداها وانما اشياء من حكمه والاشياء والاشياء
 ولا يكون الاسلام ولا التعويل على الاشياء والاشياء
 وقام للملأ الشاة والاشياء والاشياء والاشياء
 فالاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 معقولة من مطلق الاشياء والاشياء والاشياء
 تقدم للمسلم على الامام في الموضع والاشياء والاشياء
 يكون اقرب اليها وكلما اقبلت على الامام ما يصدق به وهو الاشياء والاشياء
 اقل من الموضع والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 بل انما كان في الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 القرب القربة والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 عن رتبة الامام والاشياء والاشياء والاشياء والاشياء
 حصول الاشياء والاشياء والاشياء والاشياء

فردی

[illegible]

قال المستدل ولو تقرر ان هذا لا يمكن من الامر المذكور لعدم كون الضد انما هو ما يتم
 المحذور وهو ان الضد انما يتم وقت ذلك المور به قال واما في ما لا يوضح ان لا يتم تقدير
 وجود ذلك انما في وجه الاستحالة بل على وجه ذلك الامر لا يوافق على ان لا يكون له فيكون
 بالامور لا يكون محسوسا بالثبوت لا يستلزم انما على تقدير عدم الاستحالة ان لا يزداد
 يلزم على التقدير ان لا يزداد في التكليف بالضم مع تجويز وقوع ضده على تقدير الاول لا يكون
 اما اوله فلا يمكن ان اجاز الدليل المذكور على خلاف المدعى بان يقال لو لم يكن الضد لما يجرى
 العقل لكان حرا فليتم في نفسه وانما في ذلك الوصف في هذه الوقت بل يجب ذلك
 الامر المطلق المضيق اذ لا فعل الا على ان يلزم التكليف بما لا يصدق في وقت وجود ضده وهو
 تكليف بالمال على ان لا يلزم خروج الواجب المطلق المضيق عن كونه كذلك وهو خلاف
 المفروض فاما ثانيا فليجمل دعوان قوله فعلى الاول يلزم التكليف بما لا يصدق في وقت
 وجود ضده وهو تكليف بالمال غير صحيح لان التكليف بما لا يصدق في وقت وجود ضده فكل
 بان يرد فعل الضد المور به التكليف انما هو المحدث بالصلوة فاني كل ما ياتي في البر
 ثم يمتد وطهارة في الباب ان التكليف بفعل الضد مع الضد الاخرى وذلك ضرورة بشرط
 المحمول وهو لا ياتي في الاحكام الذاتية فان الصلوة في وقت عدم فعلها مكروهة وانما الضد لعدم
 فعلها وانت خبير بما في جميع مكلف يكون من هذه القبيل اذا التكليف بفعل وتكليف بالمال
 به انما يكون قبل فعله لان قبل الفعل لا واجب المحمول لا انما في الفعل فكيف يمكن ان يوجد وانما قال
 فانه لا يمتد كونه قبل الفعل فان اخذ في جميع الفعل مع ان انما في عدم الفعل بحيث يكون في وقت
 والحد فاما على كل ان تكليفه بغيره ومن ذلك يعلم بان على كل ما لا يمتد فاما ان لا يمتد
 مستدل بخبر الصلوة فانه لا يتم فيه هذه الا بغير المحسوس كالكثرة والعلو والجواب قولنا لا يصح

بعدم

بعدم في تمام الامر المذكور في تقسيم النسخ الجواز في كماله لا يصلح وتوقفا
 على ما ارجع عليه الاحكام اذ لا جاز الصيغة ذلك على تعيين احداهما بل على تحريم
 من الحرمة فانهما في غير الاربعة انما يترجم في التحريم مكانة تحريم من الجواز
 التي هي العبرة عند الماخير فانهم استدلوا اليها وعولوا في الحكم بينهما فانه فان ثبت
 على ان لا يمتد على السمع اسلمه على الضد في فلتسوه حرز محض او فلتسوه بغيره فكل
 لا يحل الصلوة في غير محض والحال ان لم يلزم كما ان التاخير ان لم يكن كذلك فهو
 وجوب على الضد منه فتعول في ترتيبه كما هو مصرح في كتب الامور انما انما بالاحكام
 يستلزم التحريم فلهذا احكام الاحكام على الكراهية لا على الاصل الا ان لا يسلم من تحريم
 به ان لا يمتد على الواجب الا على ان لا يمتد منصف طريقها فان الضعيف من الايمان
 التي اعتقدها على او استجاب او فاما ان يمتد من الادلة وجب العقول عليه ويؤيدها
 ايضا انما مثل الكثرة والعلو لا يمتد من الكثرة بغيره خصوصا وقد روي في
 على عدم كونه من غير الامر المذكور في بعض او قلت او ابلغ واسم اعلم

عند ان لا يمتد على من عدم الكثرة
 مع ما يمتد بهذه الكثرة
 في هذه الصيغة التي هي
 العبرة في ترتيبه

بسم الله الرحمن الرحيم
 قوله رحمه الله مشروطة بالقبلة والقيام اختياراً تقريراً
 الى الله تعالى هذا التعريف يصدق على بعض الصلوة
 كما المؤلف من التكبير والقراءة في الاوليتين وعلى الذكر
 على قولين الذين يفعلونه قايماً مستقبلاً وعلى الدخ الواجب
 اذا لم يكن فعله بدون القيام وعلى المطلق الافعال المتفرقة
 لها الى الله تعالى اذا توقف فعلها عقاباً على القيام
 والاستقبال وايضا ان اريد اشتراط جميع الافعال بالقبلة
 والقيام خرجت الصلوة وان العاضها لا يشترط فيه
 القيام كالشهادة وان اريد الاشتراط في الجملة لصدق على
 المؤلف من الصلوة وغيرها من العبادات مع انه لا يكون
 صلوة والاولى تعريفها بما وقعت الاشارة اليه في الخبر وهو
 افعال يحرمها التكبير وتحليلها التسليم قوله رحمه الله
 ويجب لام فعلها معرفة الله تعالى وما يقع عليه اداء العبادة
 فتوقف على معرفة المعبود كجمع اجزاء به النبي صلى الله عليه واله
 اشارة بذلك الى اعتبار تحول ما جاء به من اي من احوال المعاد
 رحمه الله تعالى كل ذلك بالدليل الى كل المعارف المقدسة

يجب كونها بالدليل وانما يكون فيما يمكن احرازه فيما دون
 ما علم بالتواتر من احوال المعاد فانه كان عند رحمه الله
 لا بالتقليد هو قبول القول من غير دليل وهذا ما فيه الامور
 وهو المعاني في القروع الى المجتهد ليس بتقليد عندهم للجماع
 على وجوب رجوع اليه فلا يكون قولاً لقول من غير دليل وقد
 اشتهر في عرف الفقهاء تسمية ذلك تقليداً لا مستحجة في
 الاصل مع التقليد عندهم وقول من الغير فلا في اذعان
 رحمه الله صفان مجتهد وفرضه الاخذ بالاستدلال اما اختار
 المجتهد بقوله وفرضه والمقلد بكيفية تنبها على المقارنات بين
 الراسخين في المشقة والسير وحيث ان المتبادر من المجتهد فمعرفة
 الاكل اعني المجتهد في جميع الاحكام وبني عليه على كل فعل من افعالها
 وانما اهل التقليد في المقلد ليدخل الخبر في الاجتهاد فانه لا يخرج
 عن الاستقنا بطلاناً في كيفية التقليد في بعض البنية رحمه الله
 فمن لم يعتد ما ذكرناه ولم يأخذ كما وصفناه فلا صلوة له
 اراد بذلك من لم يحصل المعارف المقدمة توسعاً ولم
 يأخذ بالاجتهاد وان كان من اهلها او بالتقليد ان لم يكن
 فلا صلوة له اي صحيحة وهذا الحكم الظاهر في الاخذ بالأفعال

فان لم يأخذ بالاحتماد مع كونه من اهله او بالتقليد مع كونه من
 كان ما الى يد من الاعمال منها عنه فيتمتع القول بالصحة لثبوتها
 للمولود واثباته مع عدم تحصيل المعارف بالدليل كالمعاجز
 خالي عن التعليل بشئ منه وكذا اضطرب كلام المصنف فادركه
 بالطلان كما هو ظاهره هنا وادركه جواز امكن حمل الشيء على المشترك
 بين نفي الصحة والكل السؤال اوردته على نفسه وهو صولة المخالف
 لثبوت اذا استبعد فانه لا يجب قضاؤها ولو كانت فاسدة لوجب
 والذي يظهر في الجواب ان القضا با مريد به كما هو الحق فاشارة
 لا يدل على الصحة والحياد دللت على عدم قبول اعمال من يحصل
 المعارف والمعارف لا يكون الاعلى للدليل فان الفرق بينهما
 وبين العلم ليس الا الكيفية والجزئية رحمه الله الطهارة هي
 اسم لما يقع اشارته وتوابعه الى ان التعريف هنا لفظي وهو يدل
 لفظا لفظا اخر اطهر منه من غير اعتبار الاطراد والانعكاس
 وكذا يتفق الحديث والشك في الوضوء او يقيتها والشك في
 الاصح سواء علم حاله قلها او لا لان يقيد بقايتها شيئا
 فيبقى عليه رحمه الله والاولى اليتيم مع تقدير العسل بل
 يجب وتحصيل اليتيم بخروج الحب والمناص من المعدين
 ظاهر عدم جواز العسل وان ساوى رمان اليتيم او قصره

وقد قيل ان المولود لا يعلم طهارة
 بالفتاوى قالوا ان يقال في الجواب ان عدم الاعادة لا يقتضي
 الطهارة وانما هو صورة السطر الى القاسم فلا يثبت
 القضا ان انا قد فرسته والاعادة وما في برهانها انما هو

والا لم يصير

والا ليدفع الاحتصاص والقول بماواه المحايض الحب
 في وجوب اليتيم للخروج هو المختار ولو ايتى بحججه عن ابي جعفر
 عليه السلام ومن الاصحاب من ذهب الى استحباب التيمم اذا لم يسل
 لها الى الطهارة وهو اجتهاد في مقابلة النص اذا امتنع ارتفاعه
 لا يستلزم امتناع حصول الاحتياط في جرحها رحمه الله
 ويجب تحيل ما يمنع وصول الماء اذا خف اما الكيف من السجود
 لقوله الباقر عليه السلام كلما احاط به الشرف فليس للعبد ان يطلبوه
 ولا ان يجتوا عنه بل يحرك عليه الماء رحمه الله ولو لم يصح
 او نكسوا بل لا يجوز النكس رحمه الله مع بشرة الرجلين
 من رؤس الاصابع الى اصل الساق هذا هو المختار ولا ينافي
 ذلك القول بان العكسين هما العطنان الثابتان في ظهر القدم
 لان محي الى معنى مع كثير فيحصل في الآية عليه توفيقا بينهما وبين
 ما ورد من الاخبار ما يدل على ان الملح انما يجب انتهاءه باصل
 الحافق ولا يجوز النكس بل بداء بالاصابع الاقوى
 جوارحه على كراهية اجراءه على العضو فلو مسيه
 في الفصل من غير جريان لم يجز اما في الملح فيجوز طاهره
 فيجوز مع عدم تعيينه فلو مسح بالحرى على العضو اخره

فيكون الفصل والمصحح
 وهو من وجوه الحق
 الفصل في جريان الماء
 والمصحح مع عدم الجريان
 ونقصا فان مع
 الجريان ع

كذلك فان تقارب الفسل والمسح اما هو بحسب المفهوم وذلك
لا يستلزم التقارب فيما صدق عليه عدم تحلل حدث
في اثنائه الاقوى التحصيل بالاعراب اما الاصغر فحلله غير
قادح في الفسل ولا يجب معه وضوء اذا كان غسل الجنابا
غيره فلا بد معه من الوضوء وينبغي ان ينعقد مع ضيق
الوقت بل يجب والكف واخوأة وهما الكاف والمختزير
والمسكرو وحكم حكم المسكر حكم الفتاة والعصير العنبي
اذا غلوا واشتد او ثلوث مسحات فضا على الخ وليكن
جانبا ويجب على المحلل ستر العورة عن الناظر المحرم
واخراجه عن القبلة لها اي معها ويجب العصر
في غير الكثير وكذا الجاري وما في حكمه والفسلات
غيره هذا ايضا في غير الكثير وما في حكمه كما مر والثلث
في غسل الميت بالسدر والكافور بالقليل والكثير
والفسالة كالحل قتلها هذا هو المختار وقيل كالحل بعدها
وذهبي المرفق الى طهارتها مطلقا ونقتل ران نجاستها
مطلقا وان زاد الغسل على العدد المعتبر شرعا ونوب
المريه للصبي ويلحق بالمريه المرنى والصبي الصبية والولد

المعزود والاولى ستر شعرها واذا فيها لم يجب
ان لا يكون جلد ميتة طاهر ان لا يكون الشرط الاول ينبغي
يعني عن ذكر الثاني فان جلد الميتة نجس وان ديم وقد يقال ان
اشراط الطهارة في الساتر من عن اشتراط كونه غير جلد
الميتة لا يظهر بالدواع كما اختاره المصنف قال لما كان المتابع
في جلد الميتة ليس هو الخامسة فقط اذ لو فرض طهارته باليداع
لم يحل الصلوة فيه اجماعا كان اللازم الاحتراز عنه عدم الخطأ
اجتناب الخامسة كافي عن عشر ارتها فان ثبتت من
حيث النجاسة والاثبت من حيث ان جلد ميتة لثالثها
للحكم وكذا حوزة بعض اصحابنا الصلوة في النوب نجس عند
عدم سائر غيره وواجب الصلوة عاديا لو كان جلد ميتة
ولعله اشار بها الى حالتي الحياة والموت فتعدركلام و
يشترط ان يكون طاهرا بلا وصله ليجز بحواله الكلب طي كالعبد
طوب الموت ان لا يكون جلد غير المأكول ويشترط
بالبقية كية في جلده دون وبره الا الجز والسجاء
على كراهية في السجاء ان لا يكون له ساق وان
قصرت الظاهر الكراهية وتعد وقت الطهرين

الى دخول العشائين هذا ما تم على القول اشتراك الوقت
من اوله الى اخره اما على ما اختاره وهو الاصح ولا ايضا
او بناه غير كونه ولا ملبوس عادة ظاهر انه لو اكل اولين في
قطر معتاد دون اخرهم الصريح وهو كذلك توجه
المصلحة اليها ان عليها لا يعلم من ذلك ان فله العبد المحنة
او المحرم والاصح ان قتلة العبد المحنة ولو صا الوقت
الا عن جهة احزانت وتغير فيها الاصح رجحان احدهما
موجب قصر راعيه في غيبه لا بعد اي راعيه
ذلك الوقت وفيه اخترا من الراعية المصيبة فيه
فان ما كانت حضرا يقضي تاما ولو في السفر ان القاتل
في السفر يقضي قصر ولو في الحضر يقصد ثمانية فرائض
واوابعده مع قصد الرجوع ليومية او لعليلة علم
المعصية بماي بالسفر والمراد ان لا يكون السفر معصية
فلا يقدح في القصر وقوع السفر صرف للمعصية باله
يغلب السفر الى اخره اشار الى ان كثير السفر لا قصر عليه
كالخاري والملاح وضابطه ان يسافر الى مسافة ثلث
مرات لا يتخللها اقامة عشرة واما تعدد الثلث بتعدد

حكم الا تمام بمسك كل منها رحمه الله في المقاربات في
اطلاق المقارن على ما يشتمل نحو الركوع نوع من الحيوان
المقارن على ما يشتمل نحو الركوع اعني المصاحب طاهر ما كان
خارجا لو نوى القطع في اثناء الصلوة السنة ويجب
فيها سبعة القصد الى التبعين والوجوب او الذنب او
الاداء او القضاء والقربة الحق ان السنة شرط وليس جانا
لتعلقها على العمل نفسه كما يشهد به العقل ويحده كل عاقل ان
نفسه ولو كانت حرة التعلقت بنفسها فان التعليق بالوجوب
التعلق بكل جزء منه والقول ان فعلها يعظم الاجزاء الا
بالعمل نفسه فكباره لقطع التاويل ان يقصوده سواء
لو نوى القطع في اثناء الصلوة او قبل المأني بطلت في قول العهد
المطلون ولا عبرة باللفظ بل بركه لانه كلام لغوي
حاجة فيه اشارته الى عدم العبارة به فانما يطلب تركه
يمنع كون فعله مطلوبا بمقارنتها للسنة فلو فصل بطلت
طاهر مقارنته كل التكبير للسنة ولا اشكال فيه فان المتبادر
من المقارنة المقارنة بحسب العرف باثناء التخصير الشرعية
فيما وجب لا يقدح بتخلل الزمان السبعين اولها او اول التكبير

تكون المقارنة الحقيقة من احدها واول التكبير قطعاً
تلاوة الحمد والسورة وجوب السورة هو المشهور
عليه العمل على الوجه المنقول بالتواتر الحوازي القراء العشر
متواترة وحده السورة فلو قرن بطلت على قول الاصح
عدم السطون تركب التامين لغير تقيده وهو قول
امين ولا يعلم خلافاً بين علماء الامامية في تحريم واحتمل
في معتبر القول بكراهية الا انه لم يذهب اليه بل ويظهر
من كلامهم الميل الى التحريم ووجهه ان التامين اسم
الدعاء وليس دعاء بل هي من كلام الادميين
فان يحرم اصطلح على اليمين اختياراً والاعلى البنيان
اشغل قارياً في الثاني دون الاول بل يقطع فيها لوجوب
الطائفة وارحمتها اذا الحشوع المطلوب من الصلوة
لها يحصل الذكرفه وهو سبحانه ربي العظيم
بحمد او سبحانه الله ثلثاً هذا هو الاصح وقيل يحز في
مطلق الذكر واليهود على الاعضاء السبعة والواجب
في كل منها وضع ما يصدق عليه اسم الوضع عرفاً وانما قدم
بجبهة اعمى بحالها لورود الخلاف فيها رحمه الله

كانت

كالشيل والمظن المنقذ وضع الجبهة على يمين السجود
علماً بشاره بذلك الى اعتبار اناحة محل السجود وطهارة وكونه
ارضاً او نباتاً غير كوكلاً ولبوس عادة أو سفل زيادة
عن لبنة بطل المرادها اللبنة المعتادة في بلد صاحب الترخ
ويحظر فيها كونها مرسوعة على الكبر سطوحها وقد رتب باربع
اصابع مصومة رفع المحم الراس منه ويجب الاسوا
جالس بعد الاولى ولا يجب في رفع السجدة الثانية
اشاريدك الى ان الطائفة قد يجب في رفع السجدة الثانية
الان الباعث عليه ليس الرفع وانما هو التشهد فوجوب
الطائفة في رفع السجدة الثانية ليس من حيث الرفع بل
بسبب اخر تنبيه السجود اي على الوجه المعتاد
الطائفة بقدره اي جالساً الساب ترتيبه
اي ترتيب القشيد فيبدأ بالشهادة ثم بالتوحيد ثم بالرسالة
ثم بالصلوة على النبي والتم الصلوة على الله وكان الاول اخيراً
ذكر الترتيب عند مراعات المنقول الاسم مراعات
المنقول اي من اللفاظ واما الحقيقة فذكر الترتيب معونها
اولفظ عبده لكن يجب اظهار الضمير في رسوله
اي ولو ترك لم يخطئ معطوف
على قوله ولو ترك وحده لا تتركه

بوضوح ظاهر ان ذلك منقول ايضا على هذا الوصف
 الرادة بالوجوب تحييرا اعلم ان لا جبار بحسب الامكان
 ولا امتناع في التغيير بين الشيء وحده كما في الصلوة في
 الاماكن الاربعه التسليم للاصحاح اسمائه الطائفة
 بقدره اي جالساً وعلى عباد الله الصالحين والاولى
 اولى بل يعين التسليم عليكم بالخروج ان قلنا بالوجوب
 او وجد البركات ونحوه بطلان ان ابدل بعض الفاظه بمراد
 او اظهر الاسم الشريف في قوله ويركاته وما جرى مجراه
 ما جعله الثانيه لم يخرج هذا بناء على ان المخرج احد العبارتين
 وقد علمت ما فيه الفصل الثالث في المسافيات اي المطلات
 وما في الشيء هو الذي لا يتجامع بواقف الطهارة مطلقا
 اي سواء كانت سهوا او عذرا وسواء كانت ما يسه او يترابه
 وهذا هو المختار الاكثر وعليه العمل وقيل ان المتميز ان احدث
 ناسيا وجدا لها فوضا وبقي ومن الاصحاب من لم يشترط
 النسيان في ذلك كالطهارة بالماء الجس او المغموس
 لما كان الطاهر نجسا بارتقاء النفس له وتعدية اليه
 علت النجاسة ام لا لم يعمل طرو الطهارة بالماء فانه له
 بخلاف المغموس فان بطلان الطهارة انما يشترط اليه

حيث

حيث انتهى ومع الجعل فلا تكليف وفي حكم الجس والمغموس
 المشتهر بها فاليمين او اليمين مع بقاء الوقت اي الاحتياط
 الى اليمين او اليمين بوجوب الاعاده مع بقاء الوقت لا مع حروجه
 وهذا اذا لم يكن يعيده فلو لمعه وجبت الاعاده في الوقت
 خارجة كالعبارة لا يتناول من شيء والفعل الكثير
 عادة الفعل الكثير انما يبطل عند الاسهال وكذلك السكوت
 وعلى ذلك المرحله الامامية عدم حفظ عدد الركعات
 التعبير بذلك لا يتناول من شيء فان عدم حفظ عدد الركعات
 يصدق على الشك بين الثلث والاربع مثله مع ان الصلوة
 لا يبطل فاولها ان يقال عدم حفظ شيء منها نقص
 من الايات قد يقال ان بعض ركعتين مطلقا لا يبطل فوات
 شك بين الثلث والاربع مثله لو علم بعد الاحتياط نقص
 صوابه لا يبطل اللهم الا ان يقال مع فعل الاحتياط لا بعد
 نقصا في عرو المشرع ولو يعقد اخر الرابعة الاصح
 المطلق وان فقد لم يتشهد منها فانه لم يأت
 مصيق على قول لا عمل عليه وسمى التطبيق على خلاف
 منها بل يبطل فيها وادعاء الشهيد الاجماع على ذلك

وهو نسيان غير لوكن اداد ما عدل السجدة الواحدة والتمتد
والصلى على النبي والحمد لله المدام كما سيظهر عليك والمرو
الكثير عادة لوقال والمرو بعد طر والكثره كان اولى
او غلب على ظنه احد طرفي ما شك فيه لوقال وعند الظن
على احدى المشكوك فيه كان اولى لما فيه من التحرر عن عطف
للملة الغفيلة على الاسميه ونسيان السجود لاوت
في ذلك بين كون المنسي سجدة او سجدتين خلوه فالابن
ادريس ونحوه يجلسه الفصل قبلهما ان كان المنسي واحده
ولم يكن جلس وذكرها بسم الله وبالله وصلى الله على
محمد وآله اوبسم الله وبالله السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله
وبركاته في فرض كذا اداء هذا مع بقاء الوقت و
مع خروجه والقضاء ولو كان نايبا فعين ذكر المنسوب
فوكه ثم تشهد نهما وليك اي سلام المعهود وقال
ابو صلاح يصرف فيها بالتسليم على محمد والحمد لله السلام
فوكه والشك بين الاديع والخمس اطلاق وجوب السجدين
بما على ما اختاره من ان تعلق الشك بالخامسة غير مبطل
على جميع الحالات كما سيورد عليك ذكره ان شاء الله تعالى

والاحوط

والاحوط وجوبها كل زيادة ونقصه بل الجمع وجوبها
كل زيادة وان كانت نقلا ونقصه الواجب خاصه
والاوتى وجوبه بل يجب وان كان اجود بل يجب
بعد اكمل السجدين لا فرق في ذلك بين كونه قبل
الرفع من الثانية او بعده والاحتيال ركعتين جالسا
وركعتين قايما صلحا بل يجب الشك بين الاثنين
والخمس بعد اكمل السجدين الشك بين الثلث و
الخمس بعد الركوع وبعد السجود احتزبه عنها لو كان
الشك قبل الركوع وله صور سبعت الاشياء اليها فان
صلحته في الجميع صحح قطعا لانه يخرج كل نفسه فيكون
الى الشك بين الاثنين والاديع متى على الاديع ويتم ويحاط
بركعتين من قيام وسجد للمرو الشك بين الاثنين
والثلث والخمس بعد الاكل يتصور وجوب الصحة فان الشك
اما تعلق ما لو لم ين قبل اكمل السجدين يبطل الجماعا
وجوب البطلان هذا هو الاصح لتعذر البناء
وفيه قول بالمطاف يبطل والبناء في الثامن على
الاديع هذا هو المختار اذا كان بعد السجود وقبل

الركوع يكون شكاً بين الثلث والاربع فيهدم لتوالت الشك الى
 بين الثلث والاربع وبعد الركوع فيه قول بالطلان
 حيد وفيه وجه بالبناء على الأقل واخر البناء على
 الاربع هذا هو المختار او يحل حكم حكم ما يتعلق بالخص
 الاصع المشرىك بينه وبين ما يتعلق بالخص فالحكم فيصع منه
 نظر ما حكمنا فيه بالطلان ويجب سقوط المهر حيث يجب
 فيه وكذا القول في الاحتياط وقراءة الحمد وحدها
 اخيراً ولا يخفى الاستصحاب خلاف لان اذ ليس ولا
 اثر لثقل الميطل بينه وبين الصلوة بل اصع البطلان
 خروج وفيها بصيرة الظل مثله في المشهور طاهر العباد
 عود الصلوة الى الظل والمعنى يخرج وقت الجمعة بزيادة
 الظل بعد الزوال بقدر الظل الذي كان موجوداً حين الزوال
 وهو محذور الشيخ في التهذيب والمشهور باعتبار التماثل بين
 الظل الزايد والخص وهل المص اراده فارجم الضمير الى الخص
 المدلول عليه بالظل لانه يستدعي شيخاً وان كان فيه وجه
 صحتها بالتلسن ولو بالتكبير فله بل الاصع اعتبار الركعة
 كغيرها من الصلوات اما ما كان المصلي او ما هوها لكن اغنا
 تشرع معطل سعة الوقت للخطتين وركعتين او شكك

في قوله
 يخرج وقت
 الجمعة بزيادة
 الظل

ذلك

ذلك على المشهور ولا يلي الظن في ادراك الركعة بطل الخطتين
 ووجوب الحاجة فيها اجاعاً خمسة فصاعداً هذا
 هو المشهور والهم هو الشك الثاني والمسافر طاهر
 ان المسافر لو حضر فعملها وجبت عليه وهو احد القولين الاصح
 وبدر رواية صحيحة والاصح عدم وجوبها عليه وان انعقدت
 وهي الكسوفان واجرد الكلام احصاء الكسوف
 بالشمس والكسوف بالمرور وقطابط على ان الصلوة الكسوف
 فرض على الاعيان وفي الخامس والعاشر يتمها بل
 اللام قراءة سورة كاملة وان لم يكن المشرع فيها بقوله
 بلها لا يخلو من شأخ فعلها في المقام الى اخره
 اراد به المعنى السامع في السنة الفقها وهو البناء الذي وراء
 الموضع الذي فيه التعمم التي عليه اثره قدم ابراهيم عليه السلام
 لكن طاهر كلام الاصحاب المصنف بشعران المصلي يحس
 بين فعلها فيه او وراة او الى احد جانبيه وظاهر كلام الاصحاب
 شفيه وانما يجوز فعلها اولاً او الى احد جانبيه عند حصول
 مانع من رجاء او غير وقيل السعي ان وجب اي السعي وذلك
 في طواف الحج والمهرة لا طواف النساء ونحوه ادلا سعي بعده
 ووجوب تكبيرات اربع اراد بالوجوب هنا معناه

الاعم الضادق على الحصري ولا يتوهم اختصاص وجوب الاربع
على المومن فان المخالف بحصر المصلي عليه يدنها والدعاء بالعدد
بين الاضراف **بالتا** لثمة غير تكبيره الاضرام بغير دعاء
وثبتت عفت الراية هذا اذا كانت مومنا لا ركوع فيها
ولا سجود وكذا لا قراءه واجبه فيها وبما نعلم كلام الشيخ الاجماع
على كراهيتها ولا يشترط فيها الطهارة لامن حدث وكان
الحدث فانه ليس عن المقتضى لا شبهة في ذلك وكذا يجب
بامر حديد وان وجب قصر العدد الفروق بين العدوما
عده من الهبات تعلق عرض الشارع بالاول وكذا لو اتم الخائف
والمسافر لا يكون موديا للواجب بخلاف الثاني كذا يجب الايتا
بما هو الاقرب الى حاله الاختيار على حسب المحل **في الشبه**
والحرمة اما وجوب الحرمة والشهادة لخروجهما عن مفهوم الركعة
في اثبت اجزاؤه عن الركعة لا يستلزم اجزاؤه عنهما
والتسليم هذا على القول بوجوب التسليم **فيص** قضاء من
فاقدتها لا فاقد الطهارة قد يقال ان الشرط يلزم من اشتداد انقضا
المشروط كما قرر من دون فرق بين الاختيار والاصطارية فيه فكيف
يصح القضاء من فاقدتها وجوابه ان الشرط الشرعي على مسمى منه
ما هو شرط على وجه الاطلاق كالطهارة فلا يصح المشروط بغيره ولو لم
الاصطاري ومنه ما هو شرط حاله الاختيار واما مع الاصطاري فليس

شرط

179

178

131

132

7 187

2 187

180

181

131

132

636

636

101¹² 1-7

10¹² 1-7

107

108

100

108

104

105

109.

108.

ما كان لي
عندي فديك سادة احزان
وشرايا شرايا العلم ووضنا
فامس عليا باليد فافنا
اعمال اوقات السوء ففنا

171

رسالة من الكافي
الحسيني
في...

الحسيني
في...

قال رسول الله
منكم غريب او فقير او كساة او اظعمه ان
صلى في وجهه وجب له الجنة

تعدنا لوجوه الامام وما لا خلاصا في القدر باعتبار اننا لا نأخذ
عنه العكس والاحتياط والاعتقاد لغير المتكلم **وله** مجتهد وفرض لاخذ
بالاستدلال على كل فعل من افعالها المراد به الحكم المتعلق بها وان
تعلق بها على سبيل الشرطية او الشرطية والكيفية وانما لاخذ
على كل فعل من افعالها تعلقا الى عدم تجزئ الاجتهاد على ما هو الامر
وهو قوله في المصنفين من المتكلمين في اسم المقلد او انه على القولين
لا يقدرا فيما هو مجتهد فيه وان قلد في الباقي والقدرا بالاستدلال
على فعلين افعالها الاستدلال بالقياس على الطريقة المعهودة في
الفتاوى وان اشترك جزم من المسائل في دليل واحد **وله** ونقل
وكيف لا اخذ عن المجتهد ولو بالكتابة اذا امن الترويض والاعتقاد
فمن اعتد النسبة وتخصيص المجتهد بالعرض لغيره عليها اذ لا يخفى
له عنه ولا مند وجه له منه واشار لفظة الاكتفاء للمقلد بغيره على قوله
او قلنا سائر الاجتهاد من المستفاد والمقلدين من السهولة وثانيها
المرسود بان المقلد في جميع طرق وجوب الاجتهاد على الجميع كونه
عسفا وثالثها ان المقلد له التفرق عن حضيض المقلد الى وجوب
الاستدلال باليسعي في الاستدلال اشتهار جليا بالاجتهاد **وله**
فلم من لم يعقد رأيه كونه من المعادين المذكور **وله** ولم يوافق
كما وصفناه من علم المجتهد بربايه ورجوع المقلد اليه **وله** فلا صلاح
اللاج من العيان اشفاء ما هي الصلوة والحال هذه فلا حاجة

في قوله لا يقدرا
فيما هو مجتهد فيه
انما لاخذ على سبيل
الشرطية والكيفية

كل

لو سلمنا

على من

اني تكلف المصنفين المتق على القدر المشترك بين الحق والكمال
او على كل منهما اختيارا لافضل او رده على نفسه من جهة صلاح القاء
اذا استبعد لعدم وجوب القضا عليه ولو كانت فاسدة لوجب
اذا الملازمة ممنوعة فان عدم وجوب القضا لا يستلزم من الحق
كما في الكافر والبراهين القاطعة والحق الساطعة على بطلان عيا
اهل الخلاف فلف الصبح في الظهور وهذا كله على القول باسلا
و دون الاثبات تقطع الانقسام واتقاعا على القول الحق من كثر
خلافه هل الحق فاحكام الكفار قائمه بالجمع وهذا يقيها اولها
من التفرق بغير المعارف لان برهان ولو اجمالى فالحكمة ما سلمت
من علم حكمه صلوة الا لايمان له وثانيها ان من يعلم ولم يبق من
الوقت ما يمكن معه ولو من ركعه وما توقف عليه ومنه تحصيل
المعارف فان كان قد وجب عليه قبل ذلك تحصيلها لا يفتا من المعارف
العقلية وقصر ولم يضيغ الوقت اعنها وجب عليها لقضاء
والا فلا مشاع التكليف بالمشروط مع عدم الممكن من شرطه و
ثالثها ان من خوطب بالصلاة ولم يتحقق له مجتهد يرجع اليه
يكن من اهل الاستدلال فليس له الا العمل بالمقدور مع رعاية
الاحتياط والمشيورة على حد تعذر ما يراعى الاعمال والمقدمات مع بقاء
نفاذ المجتهد في تحصيل احدهما مستقرا على ما يدفع المضرورة من
سد المرقع مع عدم جواز التهاون فان اهل بطلت صلوة قطعا

وراجع الى بيان ذلك في
كل واحد من الفتاوى المذكورة
والاخذ بالصلوة في كل
الصلوة

التقية على عدم وجوب الوضوء معه او على احتياجه للنية و
 كما ان المرد فيه على الحق ان ادرى من حيث عدل من ازاله الخاسا
 فبما ان من غير الخطأ بل ومن الكاف **قوله** والعسالة كالحل قبلها هذا
 هو المشهور فتخص مطلقا وقيل كالحل بعد فكون طاهر على القول
 بالاكتمال العسل وفي الأخير على القول بالآخر وقيل كالحل بعد
 العسل وهو من تقى المرتضى والظاهر في الفتوى والأما كالحل
 هو اطل اجزاء وان كان لا اذ احوط ولا يبان ذلك اطلاقا في النسل
 المعتبر في التطهر وتوهم بعض المتأخرين الخاسه وان لا عليه غلط
 فاحسن وعلى القول بطهارتها فلا تنقل عن الطهر في الحائض المستعمل
 في الكبري ساء فلا عن اعتبار **قوله** فوب المربة للصبي به و
 غايته و هل يحكيها المرتضى في تصحيحه الصحيح والوجه المقدر و
 بالنوب الشباب اذا احتج الى بسية دفعه لعدم تعقل الفرق ام لا و
 قوامه ظاهر النص وجهان احسنهما الاول **قوله** اذا غسلته فلا شيء
 صلاهما بدون الفصل بحقها المعنى التطهير في اليوم والليلتين
 ينبغي ملاحظته وقوعه قبيل الظهرين عزوا بقاها عن آخر الوقت و
 المسارعة العشاءين عابده لا يقام معظم الصلوات بالظهاره علما
قوله والاول في ستر شعرها واذننها للرواية قصتهما الوقت
قوله ان يكون طاهر الرأب به عدم العلم بكونه نجسا **قوله** اما استنحي
 من دم الفروج والجروح والناقص عن درهم ونجاسة ملائمة فيه الصلوات
 او حله و ثوب المربة والنجاسة المتعلقة الاذله **قوله** ان لا يكون جلد

بما لا يسهل ان يكون
 في الرواية الولد
 شاملا لما لو لم يصب
 عدوا عنه الى ان يصب
 وجهه يظهر شوهه
 من ردة ان الولد لا يصب
 يتصور بالوجه ثم يصب

وان كان
 الجرح

حبه ان لا يكون نجس العين والتأني كونه مكررا ولا يضر عنك ان
 ان العذبة اما شرط في ذي النفس حسب اذ غير لا ينفس الموت واما
 حضا حله المذكور نظرا الى الطالب ولا يضر في المرق اذا اخذ من
 لكن الاستشارة لا حيزا به مطلقا او عند الضرر فلا بد من تركه
 اما العطر ونحوه من مما يخله الحياء فلا تأثر الموت فيه **قوله** ان لا يكون
 حله في الجرح وان ذكر **قوله** او صودان قلت في العيان مساححة
 اذا الصوف لا يستعمل فيه قلت ذلك في الحرم في الاصله اما ما يحرم الحرم
 كالشاه الموطوع فلا **قوله** او من هذا اذا كان جرحا من الملاصق ظاهر
 لا اعتبار عليه اما لو كان لاصقا فتصفيه الاصل الجواز والارواح
 في ومن وعلى الاصح في جرحه ولا يضر فيه العذبة كونه من غير
 النفس كما نص عليه اساطير الملة وكبر الدين **قوله** الحائض من الغش
 نجس ومن لا يجوز الصلوة فيه **قوله** والنجاس على كراهية ولا بد فيه
 من العذبة **قوله** ان لا يكون مقصوبا ويعلم بالعصب وطهرتها
 عدلين بلو الشياخ على القول بقبوت العصب بما ان نكته على ليه
 فترفع المظني ذلك لا يكون فيما لو كان سائرا ظاهرا لا اعتبار عليه اما
 عنهم مطلقا الصلوة به موقوف على الولا **قوله** ان لا يكون حرم
 قد عد هذا واجبا مع نصه ثلثة اشياء نجس الجرح والذهب وسائر
 ظاهر القدر

بما لا يسهل ان يكون
 في الرواية الولد
 شاملا لما لو لم يصب
 عدوا عنه الى ان يصب
 وجهه يظهر شوهه
 من ردة ان الولد لا يصب
 يتصور بالوجه ثم يصب

بما لا يسهل ان يكون
 في الرواية الولد
 شاملا لما لو لم يصب
 عدوا عنه الى ان يصب
 وجهه يظهر شوهه
 من ردة ان الولد لا يصب
 يتصور بالوجه ثم يصب

فيه المحس اذا خرج في المخرج وان قل الخليلط ما لم يتفعل عرفا
قوله ولا ذهبها لما حرمته عليها وهذا في السائر حتى وان كان حيا
 منه اما شيع في الميطان بل لنظر مضار واسع وان حرم ما **قوله**
 وان لا يميز ظهر القدم كالنقل السندي والمحة الكراهية ويخرج من
 الاطلاق عدم الفرق بين الفعل وغيره ويستمر مجموع الظاهر و
 بعضه **قوله** وان قصرت لكن لا بد من ما اعتد به عرفا اما النقل
 العربي فيستحق الصلوة فيه **قوله** وهو هذا المشار اليه بما حاش
 الصلوات الحسن للهوت عن باقي الصلوات فنياتي في الخاتمة
قوله الحسن الصبح والظهر والعشاين **قوله** المعلوم صفته
قوله يظهر النقل وهو الحاصل بعد الزوال وما قبله يحتمل
 الى ومحقق بجوارها خط نفس النهار ويزيده زيادة الظل بعد
 نفيه في معظم المبادىء فكيفه العلم بحدتها **قوله** لا يفرغ منها ثمانية
 الانفال والشرط اقل الواجب وان اختلفت باختلاف الاحوال
 كما وكيف واستيعابا لجميع الشرايط وبعضها وهذا **قوله** وقد ذكر
 اذ لم يكن قد اتي بها فقتل في الوقت الحربي لها **قوله** والغرض من هذا
 الحجة المشرفة وهي الكافية في جانب الشرف في المنتهى المقصود
 المكثفا باستناد القرص في حديثي قولنا ليس يكن حله الى الحيفي
 صابته له عن خرف الاجماع فتبين ان **قوله** وللقضاء القرائن منها
 ولو قد ريل كما **قوله** والآية في تأخيرها الى ذهاب القرية افضل

باء على ما اخذت في
 انكافى وان كان قد
 اصل العدم وانما
 لا ذكر موقوف على الدليل
 الاصل عدمه

وفوات بعض الافعال
 مع التدارك وبودته

والفرداء المجوز للسبب من حرم الزوال من حرم

خلف

للقاص من الخلاف حرمها قبل وجوبه وليس ينبغي **قوله** ولا في العتق من
 هو الذي سبب حرمها وهو الصادق اما المستطيل فلا يخرج به لانه
 الكا **قوله** وينتد وقت الظن الى وصول العتقين وحدث وقت
 الظن من غير فرق بين حالتي الاختيار والاعتزال **قوله** الى وحده
 العتقين ان قلت انما يتم هذا على القول بالاشتراك المطلق لا على القول
 الامح بالاختصاص فان وقت الظن يتوقف بالخص بالعمدة المتلاد منها
 وقت مجموعها لا بكل واحدة منهما **قوله** الى طوله عا عوده للشئ كالشئ
 لعدم السبب **قوله** اما ان خصه بامر مع اشتغال الاثر وحده على
 امرين **قوله** ان لا يكون مقصودا من غير ترك العتاقب وغيره الا ان
 ياذن له المالك ولو صفا ولا يذ في المنع من اعتبار العلم والاختيار
 والعدم في عين الجاهل والكن ومحو الشايع في الاجود وان كان لا حوط
 فيه الامداد وحاصله الاباحة شرعا **قوله** وطهارتان قلت وهو
 مناق للصرح بالجواز في التحريم فكيف هو كما المنع له وخلاصته ان تقصير
 بعد الاجام **قوله** او محوله فلا يقدح بغير العامة الملقاة وان كان
 محبا وسعي ان يستثنى من كل ما لا يتم الصلوة فيه وجوه **قوله** فيشرط
 مطلقا وان لم تكن متعلبا وحاليه وان لم يتعدا ولا كانت حايطه
 الا ان يتوقف مقدار ما يقع عليه الجود في المنحة **قوله** اذ صام محرم عن سائر
 فلا يصح المحس والمزور بعد ازالة ولا المعادن في المرجع فيها الى الفرق
 العام ثم الغالب وان لا يقع اختصاصا بكل قطر يعرف او عموم المنع فيها

١٧٣

هذا القول هو الذي
 في قوله لا يميز
 في قوله لا يميز
 في قوله لا يميز
 في قوله لا يميز

حاصل ما مر اعلاه
 عدم العلم بكونه مقصودا

التعدي على وجه معقولة
 نحو

وان كان قصدا لا يتم
 العدم

لما بين الواحد والاربع **قوله** هذه ستون فرسا بحسب خضمه ما
فيه فانه ما جعل الواحد متعدد كجران الطائر على العضو مع ذكر العسل
واشارة الى بعد الجاهل بالمسح مع انها اجزاء متفرقة مما لا يتعدد
واحد كاحتيا بالخير والذهب وسائر نظائر **قوله** وان كان بعضها
بدلا عن بعض كالترابيه بالنسبة الى المايه ونحوه في الاعراف بالقبلة
الارباع جهات المتطهر **قوله** ثم شغل السفر للوقت بحيث لا يقاسموا
كما ينعى لركعه وما توقف عليه ولا مضله للارباع ومقدمتها ولا
وجب عليه الا انام على الارض **قوله** في غير الاربعه الميسرين الا عظمين
ومسجدا للوقت وخارجين **قوله** موجب ليس له اعد ولعمه ولو
ان لم ينعى الا ان يكون جاهلا **قوله** قصر راعيته اذ لا قصر في قصرها
واذا يضافها الى الوقت لزومها قصر اداء وقضاء وعدم تأخير
في راعيه غير فان السافر يقضي ما قاته حضرا تاما كما يقصر بقضيه
السفر في الحضر **قوله** قصد تخفيفه فلا قصر مع عدمه كالهائم **قوله**
ثمانية فراسخ شرعية لا مادونها الا ان يكون اربعة وسين والرجوع ليوم
اوليئته على الارض **قوله** وحقا الاذان والجلد في المتوسطين للشيخ
المتوسطين مع عدم المانع بحيث **قوله** ولو نفذوا كما في الاربع والاصم
واتفاق الخابل كالهوي والظلمه وارتفاع موقع البلاد وانخفاضه
انما الجمع المبرر والمعنى ونظره في المتوسط في ذلك كله **قوله**
وعلم المعصيه بسفره لا في سفره فبطل الجاهل في جوعه وتابعه فيه

هذا هو الوجه في قوله
فانه ما جعل الواحد متعدد
كجران الطائر على العضو
مع ذكر العسل

والا بقية والاشن ولا توف في ان يكون المعصيه في الغايه وجن
مفاجا لخلاف من لم يحرم سفره وان عصي فيها ثمان ترك واجبا تخيل
علم واذا دين او فضا حق فانه لا يندفع يقصر وان يتأخر الى بعض احوالها
الواحيه وانما الموصول الى المرحله وطعام الذي له فيه
ملك ولو غلبه وقداق قيمه ولو ملقته وفي حكمه غريم الاقامه عن في
غير ذلك او صحت لثلاثين **قوله** المقام عشرة سنويه وليس له الرجوع
بعد الاقامه ولو فرض فيه ولو بر كعب السلطنة والصحة ولثلاثين مطلقا
وان لم تكن سنويه فبهم بضمها ولو صلوة مالم يغلب السفر ويدير
مالم يغلب السفر والحوائث اكثر انما تحقق السفر ثمرات بحيث
يلزم ان انام لثلاثين يومين مطلقا في غير بلده مع المنع من قطع
حكم الدين صلبه الفرض في المقارنات وهي اجزاء الصلوة المركبة منها
ولما لم يكن مغاير للفرع من حيث هو بل هو كالمكمل المقتضى ان قلت
جعلها مقارنا لم يعط خبر وجب عن ماهية الصلوة قلت بخلافه الجرد
للكل من وجب الشبه يلزم منه الميل الى جين بها - وطال ما وقع
الاستحاضة في انها شرط او شرط والمعمول الاول حنا كاد ان يكون من اجلاء
الفرع **قوله** ونحوها سبعة في الجملة ولو على سبيل الدلالة ضرورة
لاستحاضة اجتماع الاما والقضائ قلتم لم يجمع بين الوجوب والمندفع
تبدل احدهما من الآخر قلت محاطة على الغرض من الرسالة وهو جرح
الواحيات العتيق للقرضه من نحو كونه اقل او عسل الوجوب

سنة شهر
والظاهر ان يكون قصره
في السفر

مطلقه في بلاد وموتها
بعد انقضاء في غير ذلك
الا ان يتم عشره في بلاد

يكاد يخفى على احد
اقتضاه او لم يورد

هذا هو الوجه في قوله
فانه ما جعل الواحد متعدد
كجران الطائر على العضو
مع ذكر العسل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

اذ لا وجه للشيء لها بدون فصل الوجه والاداء في وصفها
القضاء في خارجها والقرب وهو فصلها عنها على وجه القرب الميق
وانما وجه القرب من الاسمي في الشيء لا في الوجود فيهما فان
الوجه صالحة لجميع الاطراف لا في الاثني كافي المعاد وهو الوجه
لكل من اذ او الفصل صالحة للقرب وغيرهما وشيئهم احتياجهما الى
انها فصل وانما هي الفصل في الوجود لانها فصل في الوجود
من حالتي السقف والخضرة في موضع التخييل في الموضع الذي
والوجه والذهب فلا بد او الفصل والقرب اما المقاربة والاستدانة في
فصلها لوجهها والمقاربة في فصلها والاستدانة في فصلها
وهذان لا يقيدانها في الفصل الاول وصفها في ذلك على انها
محمدة واعبر باللفظ الاول الذي لا خلاف فيها بالقرينة بل يكون
بانه مع انزلها في موضع الزك لانها في موضع الاقامة واللام
كذلك فهو مكرور ومقابل في التزم ولو في الفصل الثاني للفصل

فلام

بالرسم الكبير

والفصل في التزم

الان

الاستدانة على قولهم القربة وهي كبر في الاحكام عليها قوله
صلى الله عليه وسلم في الكبر والتلفظ بها قلت على اللفظ من واجباتها
من شيء فانها اللفظ بعينه قلت دفعا لوجهها لا كلفاء وتصورها
تدفع لوجهها وصورها وفي الشيء وجهها على ان هذه قوله ذلك
فصلها فليبه اسمها كبر في معنى فلو بدلت الصيغة ولو ما يقرب منها

من الرحمن اعظم او نحو الرحمن اكبر والله اعظم طلبت القربة وتطلب
الصلوة بطلانها فيستانق وعبرتها مادة فلا تجري التسمية
وصورها فلا تجري بالحق فلو كان الحق في سويها من القربة
وغيرها ان قلت ان قد تبدل بها بغيرها في سويها من القربة
قلت مقصدا الاول خصوص الملقط ومراعات لفظ الجلالة وحال لفظ الكبر
عليها ومقصدا الثاني في عاين وقومها في القرب فلا تجري عدا بغير
احتياجا ولها مكان القرب بالمعنى في الوقت ولم يتبين المشقة الشديدة
التي لا تجعل لفظها عرفا وح فلا فرق بين القربة والشيءية وغيرهما فان
لكن لفظ القرب والافعال في القرب في سائر سائر فان قد كبر
تصورها وانما يمكن والافعال في القرب في سائر سائر فان قد كبر
وفي تبيين على معنى الاول ما بعد فصلها وعبرتها لفظ الشيء
كيف يتبدل في الكبر باسمها في جميع بعض اقسام الصلوة لا بد منه
المصاحبة حتى يتبدل باسمها في جميع المجرع او هو وقع بعض اقسام الصلوة
فصل في القربة الخامس والسادس انما جعلها حكيم باعتبار الجلالة وكبر
قوله حتى يصير استعمالها في القربة لان المدغم في القربة كما في اللام
والهاء واستعمالها وان لم يفصل مدا كبر اسمها في القربة
اجمع الكبر هو الطيل بوجه واحد طلبت التزمها صالحة والصلوة بطلانها
فيها مقيد لفظ الجلالة وتأخير ما بعدها فلو عكس القربة
للاذن اسماء نفسه حقيقة لا يمكنه او لغيره من القربة على وجه

البيان

وحاصلها عدم العلم
والا فانه في القربة
في لفظ الكبر
في القربة
و لو دار حال بين القربة
الرباط لم يعد صحيح
عليه وعكس في القربة
في القربة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام
الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

وغيره ان قلت غايه الملقط وان لا يكون حذو النفس قلت وان كان حقيقه كذلك
 الا انه يذهب عليه لانه وهو سماع نفسه اخراج الحروف من مخارجها في حقيقه
 هذا من الالهييات للظن سقيا واسع لا مشاء اخراج الحروف من مخارجها وعما
 ان يجاوزها من مخارجها الى الد كذا في الاذكار في ملاحظه الخرج
 من مخارجها الى مخارجها وجوبا العاشر والحادى عشر عن ما اوجبنا من
 الحروف من الكليات ولودى عليها بطلان فقد تلوه الحروف في مخارجها
 فليكن قد من اجابنا ان الان من يفتي الحرف والخرج السور والسور
 وحرفها من السور على الضوابط ان قلت يخرج على باب والجليه من بيان الجواز
 الفاعله وحدها في الفريضة قلت ما في قوع الخزيه وكفى في محققها الفريضة
 والسورة في الشافيه وفي الاولين يقيم الحرف وسكون الواو وقع اللام
 والياء المشاه من تحت ثم السالكه بعدها من غيرها لانه كانت و
 رايته فالظن الشافيه ومراه امرها يفتي ان مرادها ما شمل الى
 الحركات النيبانية وتشديدها ومدها ونما حروفها اما عوا
 الغنة والقلقه والاطباق من الحركات بالتوابع مادة وصورة و
 هي السبع اجماعا والعنف على السمع لتواترها بالضرورة اما الواصل بين
 باسقاط السمله وان كان من السبع فاسماع الاماميه على عدم جواز
 لان السمله من كل سور بالثبوت وهو ما زاد على العشر
 نطقت القرأه حينئذ والصلوة ايضا تطلب ان تعودها بغير من خصا عدا او
 اكتفا بها بدون نذكرها لانها كلام اجنبى الا ان يكون ذكر او دعاء

نبش كل من الملاقا مستقنا بما ومن فصل القرآن بها فلا فرق في الاشد قد
 من الكله والخرق والحركه كذا ما تقدمنا وما خراج في الامه واما
 بالنظر الى السور ان قلت فيد بالتواتر تعنى بعضها قلت ذلك بعد ان تاتي
 وحاصل ان كل منهما واحب براسه فلو كنت طويلا وفرا خلاها من
 غيرها على ان نطقت القرأه ان خرج من كونها فارتاوا الصلوات من كونها
 ولا فرق في هذا العدد من السور اما اليسير لا يخرج من شئ فلا عيش على النقص
 اما قد علم الحقيقه ان ذلك اخلا بدورها في الرجل وجوبا على الامم
 وكذا الخفي على الاحوط ان لا يسعها اجنبى وتغير المراه مع عدمه اما
 في النيبانيه عن احدهما فلو تاي الى رجل المراه لم يلزمه الاخفاقات قطعاً
 وهل يتجرأ ولم يمدح احدا ان انما الاخر ومنه يعلم غير المراه لو قصت
 عن الرجل ولما سمعها الاجنبى والا اخفت في العواقي وحج القلم ان
 والعاله والمراعاة من العشائين ويستخرج في ذلك الجمعه فظهرها فان لا فضل
 فيما الجهر في قوله واقل الاخفاقات بلها حقيقه تان عز وريتان
 ولا تصادق بينهما وان اسكتا شارهما في الاوها الواهيه ليعيد من
 العقول الداهيه بوبد السور وحدها ما لم يخافوا بحلقها
 السمله في اول الحمد والسور انما جاز من منها اجماعا عينا ونزها من
 يدع معصيه عناد الاحملي المؤمنين هلوات ائمة عليه حيث كان بالبلغ
 بالجهن بها ولهذا كان من العلامات الحسن للمؤمن فلو قرأه من
 السور تبين في كونه من غير فرق بين مكاله السور المتأنيه وعلمه

وحدة السورة في غير الصحيح والشرح والبيان والبيان فانه لا يبين
 الجمع بينهما وبما ستران فتفرع عليه احكامهما ومنها الميملة
 طلت في قول ضعيف جدا والاصح عدم التحريم فصدلا عن الطلبة
 لا شأنا للبدالة فلو بعض ونحوه او حركه احتياطا لا اضطرار
 كصنف الوقت عن السورة وبعضها او عن الفاعلة لكن اذا انفك
 عليه التعليل فيقول من الغائب ما في الجملة ولا وسطها او اخرها
 لو لم يحسن لا بعضهما كرهه ولو لم يحسن الا من غيرهما فراه بدلهما
 في ذلك كله ما بقي بقدرها فلو نقص كرهه ولو لم يحسن الاسود
 فقل بعضها عن الفاعلة او يخرج بها عن السورة او يكونها
 عنها احتمالات اخرى بما لا يحسن اصلا او نحو فيقول بقدرها
 لا ريب ان التعليل ان ترفق على وسيله وجب الاتيان بها وان كان لحره
 وان زاد عن احره المثل ما لم يقر بحاله او يخف عن عزيمة من العلم
 الا بجمع المثل وقصفت والنجم والاعلى وهذا في العباد ما الثاني
 فيقول اذا لم يتجاوز محل النجوم والامثال والاماله ولم يتداخل مع مجموع
 التعليل توفير الاسباب على المسببات ولو لم يصر لها سببها لم يفرق
 وما لا يفوت بقرائها الوقت ولو عن بعض التعليل وهذا مع
 المتعد ما مع التبيين فيجعل في الانواع القابله اذا كانا يتاني
 اكثر من اقص سور والاسم بعد الفراع سبها لا يفت وان لم يرد
 بن الوقت الا كرهه الى سورة معيته باستغناؤها بالمشد الى
 جمع السورة واشتغالها بحجزه المعينه الاب القصد ولو التزم

سورة

سورة او اعتادها او سبق لسانها قال كنهها لا يخرج من
 قوم ان تحذف النصف وان لم يبلغه فالظاهر ان المدار على
 الحروف لا الكلمات والايات او كانت النسخة والحق فيكون
 الشروع لا عدد للآية الجمعه او المتاهين في صلوة الجمعه وقولها
 فان لم يعد ولم يبق اليها والحال هذه ما لم يبلغ النصف اذا شرع
 في احدهما نسبانا وهذا على المشهور من استحباب الجمع في الجمعه
 وظهرها واتا على القول بوجوبها على ما هو هذا هو الصدوق وغيره
 المروي في المصباح فاني الصلاح فيتحقق بعد ولا في الاثناء والثناء
 لولا لقراع ولو المصباح اخراج كل حرف من تحريفه من سلفه فيبين
 على استحالة اخراج الحرف الا من حركه فان غاب ان اخراج الحرف
 الآخر وان كان تحريفه هذا الحرف من الابدال المتعدله للنوازل
 لا يظهر لمزيد فابن فلو اخرج صاد في المعنوي محصيه بها
 بالذكر بعين الطريق كتحسين الابدال بالطاء واللام لوقوعه
 لان الغالب الوقوع فيه ومنه ما يفعله الاعاجم من الابدال بالطاء واللام
 او القاء او الال والثناء سببا والحاء هاء والطاء تاء والقائه
 من ابدال التاء عينا واهل الجوين من ابدال التاء في كفاها والثناء وقا
 وبعض اهل الشام ابدال الطاء تاء والفاء تاء وابدال التاء سببا
 اما التثان والفاء فاء والالف والارسل فيصيحون بحسب المقدور
 وهذا في غير الحروف عند حروف القلب نحو ايمهم والاسبق والعتاد والقراع

سورة

بها أو الاستماع في الزمان فإن كذا كذا محض اللام المحضة انما هي المحضة
الاستنباه اشتباهها بغيرها من حيثها ان قلت اعتبارا للغة بالقرآن
تما يقضي بها التحيز ضرورة فان القرآن قرأ في قلوبنا صلواتا عدم اعتبارا للغة
رأى على ان حقيقته وان تعلم عليه العلم فينتقل الى التبيحات الأربع وكل
يكفي بالكفاية عن الفاتحة في الاخير انما يدبر في قدرها الا في الثاني
تركها لما بين وهو قولنا انما نؤمن ان قلت احتراز في المعنى بالكلية
قلت محذور هذا الاحتمال لا للمعنى بالكلية وكيف كان فهو من المصطلحات
وعند مثل هذا الزود من الواجبات لا يتوهم من تسامح ان قلت يحكم عن
ان في الصلاح كراهية قلت لم يصير في المحذور فانه احد مواردها حيا
له من شرف الاجماع لغوية فبحر معهما وحيزي في غير الاخر
وهو المألوف والمألوف من غير التباينة وانما الكبرية واحدة على
الاصح وفاقا لمحجة الاسلام ونظم الامية واية الله ورايس المحققين جري
لصحيح زارة وان احتلفا في انهما افضل ولو جرح من اطلاق فتيد
المعنى وان سمي الفاتحة في الاولين وهو الحق وليس بشي
من ثباتها في روع في واجبات وهي اربعة للترتيب والمواضع خلافا لاني
حقيقته والاختلاف والحرية لكنه مع التمكن وبه خالف المحقق والاع
ترجمته وهل يقدم عليه مطلق الذكر بالعربية الطاهر ذلك فان بعض
احلوا وفق بقدرة عملا للمسيح في بعض هذه الامور الى ما حصل
من واجبات القرارة بصريحين ان قلت هو بل يسهلها قلت هو بل

الفاتحة في الاخير بحسب على ان اليد لا يتلف في الوجوب في الحيلة
كما انه عليه في واجبات القراء الطاهرة وان كان بعضه بدل
عن بعض وفي الثلاثة السنية والتحرية والقراءة وانما الحق
باقامة الصلب وان اطلق لاسد فلو احنا ولو سيرا احتياط
لا اضطرارا ويكفي فيه المستفاد التي لا يحل منها عاده فكيف من وفوق
عدوا الاستعلاء في موضع الفتح عليه والملازمة ان لا يستعمل
بالوزن المستقط فلو اعتمد محتازا بطلت وعند الضرر بحسب
الاعتماد بحسب المقدور بل ما يتوقف عليه لم يصير بحاله وكيف
وان كانت معقولة واستقر وتمكن معها من جميع ما لا بد منه لورد
الموضوع بالمنع من ذلك على الخصوص لان ذلك لم يبعد من الشارع لا نقاشه
يقرب من الحلال الغيرة بقوله من الشارع ومنها استقر في مائة
عليه كالعظم المنقوش والظن المدون والشيخ المجمل والربيل
المتنهي محتازا في الجميع فلو اضطر الى شي من ذلك جاز ويؤي
الى الركوع والسجود عند بقدرها بما يخرج به معه عن حد القيام
والرجوع الى العرف ولوا وجد المالك في راسه الى العرف في غير
الركوع كالمخني خلقه فعدو مخني في راسه على وجه مفادهم
ركبته اصطح على راسه كالمخني على سائر فان مخني لا
يتوهم استلحاقا لمحتضر لو تمكن ولو في بعض فان قد علم
الركوع والسجود هذا والاولى بانه ثم بعينه والسجود احق

و ادعوا اصلاً بضم الاء فتاء وتلفظ بالاقوال والا يتصورها انها
 والمجمل في الصلوة لا يقط ما دام عمداً فان خفت بعد ثقله
 او ثقل بعد خفته انثقل فاري في الثاني وهو انثقل بعد
 الخفة من انثقاله من حاله العليا الى الدنيا دون الاقوال وهو
 الخفة بعد الثقل والخفت تركا لقراءتها فيهما بحافظه على تحصيل الطائفة
 كما ينبغي عليه رتب المحققان جلي الركوع وهو من لا يكون
 الاخذ بهذا هو عين الركوع في مدة من الوضوءات حديثه ويجب
 بل يصح وغير مستوي الخلقه كالحلقة سبحان في العظم ويجوز
 نسيها له لصفات جلالة وحكمه او سبحان الله للمعظم فاقاه
 للفقرة والصدوق ويجوز نقاه في الذكر وحسنها في الجمل
 الائمة والخلف اجزاء مطلق الذكر لصحيته من الناسيين ولا بد من عناية
 كما بعد ذكره فلا يكفي الخلاله وحده وانما في الشيع والمكبري منه من
 افضل الواحشين على الخبر ومطلق وحسنها لا يقتضي تحميها مع الذكر
 على قيام غيرها مقامها عربا للذكران قلت الذكر المنقول له يكون
 الاخرى اهتلت لما كان يقاد الخبز اجزاء مطلق الذكر وعريته خصوصها
 انما استفادت بدليل اخر وجا صله يحتمل العربي امتصاصا على المانق
 فلو ترجمه احتياكا مع علمه به وفدته عليه ولو اضطر الى الترجمة
 بطلت وجبت ويظهر منه وجوب نقلها لولم يحتملها ولا فرق بين الالة
 الانجليزية من العربية والمصرية وغيرها بطلت الصلوة وهذا اذا

تعد لا يتصور عليها كالتفيس طائفة الوضوء فان ذكر قبل فوات الحلق
 تداركه والامسقت لوقتها وتداركه قبل فوات الحلق وهل يجوز احتياط
 العدم للصليح المبداء احتياكا لا لصحة لان غايته ان يكون ذكر الخطا
 عن الصلوة موانع والمجمع فيها الى العرف وكذا من عاين الغفم
 العربي ايضا بطل الذكر لو خرج عن كونه مصليا بطلت صلاته
 ايضا من غير فرق في ذلك كله من ان يسكت او ياتي في خلاصة من عزمه و
 لو قرأ من هذا استتبط قاعدة حكمه وهي ان كل يخرج الانسان عن كون
 مصليا بطل الطائفة بغيره بغيره في الذكر الواجب ومختلفة احتلال
 الذكر الماني بطول او قصر بطل الذكر والصلوة ايضا ان يقرأ
 والناسي يتداركه في محله ولو تفادى في عدم السمع وحاصل عناية
 المستلفظ وعدم اجزاء حديث النفس ودرج المراس من حيث يصير
 قائما فلو هو من غير رفع بطل التبادر بعود الصليح الى الركوع ومن غير
 اذا لم يدخل المبلغ في حصة الركوع وعدمه ويمكن رده الى الصلوة وانما
 لو تعدد اجتماع النسيان في تداركه ما لم يصير جزءا للمساعد والاحتياط
 الطائفة فيه الصليح الى الرفع ولا حد لا فائز شرفا بل استماعه
 ان لا يطيلها قد مر من ان هذه التروك من الواجبات لا تخلو
 من سائجة بطلت الصلوة وان لم يتبين وهذا اختصاصا بصلوة
 هذه الطائفة بل هو جاري في كل طائفة غيره واجب في كل موضع
 طائفة ومنه يجوز ان يكون دعاء فرق بينهما وصلوا وبينهما شرف

الاطالة فيها فانه قد عد على الصادق قد في كونه ادنيه وثلثون
 شيعة وهو لا يجري نقضاً فان الكلام في ابطاله الخرجة من
 هذا القول وقد مر بطلان الخرجة عنها السجود لقدا حسن في
 عدم الاعتناء من واجباته واما على الرجلين فما يصدق معه
 الوضع عرفاً وان كانت الخرجة واعتبار مقدار الزمان فيها موقوف
 على الدلالة فلو قام من دون بعضها ولو تدارك تدارك كالفن
 والتجمل للدين ما يصح عليه السجود من الطهارة والباحة وكذا اذا
 اوتياها غير ما كثر ولا يلزم من على ترتيبه مساوات سجود
 لموقعه لغيره عدم نقضاً وانما انساب المذكور والظاهر اعتبار في
 باقي السجود فليس مقدره باربع مفاهيم من مستوفى الخلق
 بطلان الصلاة والسجود انما لفرد ولم تدارك والحل ياتي
 مما يصدق عليه الوضع عرفاً فلو وضع دون ذلك بطلان
 الوضع وبطلان بطلان المتلوق ان افترقه عليه متولاً والاشهر
 او ما ذكر في الركوع من سبحان الله تعالى ان كان تحت الارض ان كان يظفر
 والحق اجزاء مطلق الذكر في ما تسمى الركوع فلو رفع قبل اكماله
 طائفة وقوة بكمالها ساجداً بطلان الذكران بعد وفات محله
 والادراك عريته اختصاراً على ما مر سؤالاته فلو فصل
 ولو يكون ما يجري حية عند الذكر فلا فاه الا ان السجود عن المتلوق
 فيبطل اسماء نفسه كسائر ولو قد بطل كجمله ان لا يكون من جنس

النفوس

النفوس والنفوس وهم اسماهم الصحيح فلو الماس منه بحيث يستوي قاعاً
 فلو قام ساجداً فانه قد عد على السجود ولو فعل السجود فاساً دون الرفع
 لطلبت صلاته انما تحقق السجود فاساً دون اصل الرفع بطلان
 للجهة السجود بعد جعل الالة يقال ان استمراره في السجود يقبل انشا
 بتوهم انه قد رفع يدهما والاشياء تدارك محله والاشياء تستوي ولو
 يسيراً لا حمله سراً وكان عليه عدم عداها اليها من الواجبات فيجوز
 ما صنعته هناك ولا يجب الطائفة للرفع منها خلاف للسجود المتيقن
 حيث اوجبها وهي المستحالة بجلست لا سراجها والحق استصحابها
 والمؤمن لا يختار ولا حمله بل يكون بغيره ويختلف طوله وقصره
 باختلاف الصفات الكبرى والصغرى انما السجود مستحب للمخلص
 والطائفة من الذين لا يبالون به حالاً اني لا وقام التقدير للمخلص
 ترتيبه بمقدم الشهادة الواحدة ثم بالرسالة ثم الصلوة على النبي وآله
 فلو اخطأ الى ما يحصل بالترتيب ومراعاة المنقول شرعاً لفظاً وروحاً
 في فعله بغيره لزم ان يحضر من اداء العبادة باللفظ والهيبة فصار محقق
 المعادلة فلو بطله بطله كاحترق من علم يقين والرحمن الحي لا اله
 محمد باحد او ياتي في القاسم بحج وجه من الماتور فلو سقطوا ولا
 العطف بالشهادة او بالرسالة او بالشيء غيرها سقط لفظاً شهد
 او لفظاً عن شرط اظهار الصبر في رسوله لم يضر ما حصله من
 بين الصغرى والكبرى والاستيعاد في وقوعه بين الاقل والاكثر كان عام

الخصم موضع الغمر وسما السبع الى ربع اصابع التسليم وخرج
من الواجبات نظرياً ولا يرب انما حوط وان كان قصداً لاصل
المسئل لعدم احد العبادتين التحسينيهما خبر بمقتضى المتأخرين
ولفقه المصنف في الدورس والحق لعدم ولا من الاولى ولما
لم يكن فيه الخروج من عدم لزومها الخلو من التبدل واختياراً
الطائفيه بظاهر احتياطاً حالسا ان تمكن او لا عند عدمه
ولا في اولي بل لا بد منها ووجهه القدر بركانه اضافاً جامع وفي
رواية ابن اذني عن الصادق ثم في مفيد صلوات الله عليه قاله
في السقاء وجوز انما حذف بركانه الترتيب على الوجه الثالث
عن مائة احتياطاً قد سلف ان المراد بغيرها وهو اخيراً المدرك
مواضعه فليكن يخرج بغيره عن ثمانية فيلزم من كون مصلحتنا ان
نظرياً ان الطاهر من تبا ولا ان وجوبه بما كان التحلل باحتمال ان
احوطهما الاول مله ما ذكر مادة وصورة وهو الاجازة لحد ليقبل
ويدخل تحت رعايته خصوصاً العبارة فلا يترك معاً وهو السلام و
لا يجمع مفرقاً وهو الوجه ولا يفرقهما وهو الجلالة ولا يفرقهما
في البركات ولا الخاف من تخلفكم ولا يفرقهما وهو التبريد
الراجع اليه في كل المراتق وترتب عليه الحفظ على الترتيب
اخيراً عن التثني محافضة على الترتيب بينهما وان كانت احوط
الاخرط هو الاحوط جمل الخرجه من الصلوات بناءً على احتياط

التحسينيهما متفق الثانية خارجة الصلوات قد علمنا احتصاصه بخصو
السلام احتياطاً عليكم ورحمة الله وبركاته ويجب فيه وفي التثني
هذا يقتضي صافه واجباتاً لما ذكر من واجبات التثني فتكون عشر
كاملة ومثل الحصر اسماعاً ولو قد بدلت احتياطاً لا يسقط مع الحجز
ولو لبقية وحاصله عدم اجزاء التحليل في النفس بالان من التثني
فهذه جميع الواجبات في المقارنات احد وستون اعتبار
ان واجبات التنية سبعة والخمسة عشر والقرآن ست عشر والقيام
اربعه والركوع تسعة والسجود اربع عشر فمما قد تنبهت عليه من
تعريفه على ما تكلف لكون ذلك هذا الحصر وفي الثانية اربعة
واربعون مائة اسقاطاً تسعة عشر التعريف اجمع ومن التنية وفي الثالثة
تسعة وثلاثون وهذا ان هذا القامحة اذ لو سجد اربعة وتسعين واربعه
للقيام واحد للتنية وتسعة للركوع واربع عشر للسجود ومن يعلم
حكم الرابعه مائة وثلاثة وعشرون يلا والسجود وسبعون والثاني
اربعه واربعون وللتثني والسلام ثمانية عشر مائة واحد وسبعون
مائة تسعة وثلاثون وتسعة لثلاثه وتسعة للتثني الثاني
مائتان وخمسة مائة وتسعة وثلاثون الرابعه في الحصر
اجمها حقل ست مائة واربعه وعشرون بدلت عشرون مائة وثلاثين
وعشرون للتثنية ومائة واحد وسبعون للتثنية ولكون الرابعه
الثلاث مائتان وعشرون وسفراً ست مائة وثلاثة وستون كل من الشاها

الاربع مائة وثلثة وعشرون حملتها مائة واثنان وستون
اذا صفت الى مائة واحد وسبعون للثلاث مائة ست مائة
ثلثة وستون لكن النمايات الاربع مائة وثلثة وعشرون
فاذا صفت الى مائة وثلثة وهي مائة واحد وسبعون يبلغ ما ذكره
وليس ثمان مائة وخمسة وسبعون حقن باسقاط النسي
عشرين واجبات الفراه الستة عشر وانما اربعة من واجبات النسي
في كل من اربعة من الرباعيات الثلث وثلثة المربع يكون المجموع اربعة
وثمانين من سبع مائة واربع وعشرين الفصل الثالث
المنايات التي لا تخاف منها وسقطها كالحديث وعزم ومطلة
لاستدبار توافيق الطهارات كايضا كانت كالطهارات
بالاخص والمضاف طلقا عمدا او سهوا لا اعتبارا
اضطرارا او تنابها ابتداء واستلاما بينا المتطهر على ما صنفه
اذا احدث في شائها مطلقا او مضطرا النسيان اصح ان يحتاج
الى بيان في الاجزى ما خضع لغضوب القديسين لتعبه بالطلاق
لنهيها انتفاها مع عدم واحد منهما ولو زال الغرض في الانشاء لم يمان
كان الباقي سحلا غير ولو كان غسل في وضوء او غسل نوحا
المباح فان تغلب النسي فان تعدل ايضا انتفا المكلف باليقين
املا حينئذ لا يستأخذ الخطاب الشروط مع تعدل النسي وقضاء على
الاصح تسكا بفضيل الاصل واستدبار القليل وهو ما نأخر من

الشيخ

اليمين واليسار وتب عليه مقابلة بها مطلقا عمدا او سهوا
واضطرازا علما او جهلا ولا يوجب علم في الانشاء ولو احدث في وقت
الوقت او في ان ذلك ان يستقيم القيد وضائق الوقت لا اي جملة اجزات
وان استدرت فلت هذا من النسي ان ذلك احتشال الماصد من وجب
لغرض الخروج عن العزم فلت هذا اذا لم يستثن وقت المصلحة المطلوبة
لغيره كالطهارة بالحيض والنفاس او الياسر الى اذ توجه الى
واحد منهما بطلان التوجه خاصة وهذا اذا ظن ان القيد بالوجه المصغر
له شرعا هو كقول الكراه عذرا المتي عدم مع بقا الوقت فانه
بعيدا ان يتبين الخطا بسبب الوقت لا اذا خرج فان القضا لا يكون كما
بامر جديد ومن اصل عدمه من خروج الوقت وهو في اثناء الصلاة ناهجا
ولو كشف الخطا استأنف والي اليه والبيان فانه يفرق بين انشاء وبعد
الشراف لا يلتفت الفعل كغيره عادة بل هو من اطلاق العباد
الطلاق وان لم يتوجه اليه جميع من التحقيق والمطعم التيقيد بالحدود فيعد
الناسي والتحقيق عندي بناء على تفسيرهما مع ضرورة الصلاة
من اصح الاول او باليسر من الصلاة فالاصح الثاني حال بعد معرضا عرقا
وانما حال على الكثرة على العرق لا شفاا الحد بغير عدا لا فرق بين ان يحد
كثرا كالقطم او كثره اخيرا كالنعم بجملة طويلة ولا فرق بين انشاء الجنب
كالنعم المذكور او كاد ان يكون المعامدة من غير جلد او شد وسقط
الضابط فيه ما خارج عن القواعد او يخرج عرقا في نفسه السكوت

الطوبى اعاده بحيث يخرج عن كونه مصليا فيستأنف ولو خرج عن كونه
قاريا في موضع القراءة او ذكر كراي موضع الركعات استأنف ما هو فيه
عادة انما حاله على العادة ان الطول ليس الامور الاضائية وهي من
مضبوط عدم حفظ عدد الركعات اصلها بحيث لا يعرف بعينها
شأ الشك في الركعتين الاولتين والشك فيما بعده الى انهما اوش
الشايه اذ في ثمانية الصبح ومقصودة الرابعة او في المغرب
عصر السلاية المغرب لا يمتصاها فيها نفس ركعة من اركان الخصة
الركوع وتلك السجدتين معا والمخترية والتمام فيه وفيها ركوع عند
الفيلان قلت ركعتيها صبيح في شرطها والحق شرطها قلت لا يشهد في
البطلان بفوايدها وزادها لا يصح شرط في الصلوة والمخرج من الاولى
ثم نذكر بعد المناقشة مطلقا فما سئل والمراد بما سئل الصلوة على كل
عكس او صحتها كالحديث ولا يستدبر احذر من البطلان عدا كما تكلم عدا فان
وقوع شرط البطلان وان قلت هذا اذا لم يتجدد الكلام قلت وان تحمل كونه مستبعد
في الصلوة ومن المعلوم ان ذلك على تقدير ما لم يصح المصير من البطلان كما كانت
الطوبى اخرا والاشية ان تقدم هذا من حق الطريف لا من تحصيل الحكم في
الطوبى الحكم في حلوس بعد المائدة في السلاية وبعد الشايه في الشايه بعد
الاحكام كالوتر بعد الشك في الركعة او في الركعة بعد الشك في الركعة وهي في
استحباب السليم ولا الشك في الركعة ايضا فيسلك عليه علم استنابة النص عليه
من وجوبه وتلج منه عدم اعتبار جلوسه دون ذلك فكا اذا جلس ذلك المدا

ثم صلوة والحق المطلق ان قلت فان كان فصيلا اصل ذلك ما لم
ان قلت المحجب المطلق وان تشهد سالم لم يخرج عن الصلوة قلت لما استأنف
حقوق الحروف ونحوها تشهد وان قلت فلو قصد الخروج من تشهد ركعة او قضاها
لم يطل قطعا وهي الشهادة لان صحيح دارج عن ابي عبد الله عليه السلام ان كان
قد قصد عتق الرابعة بعد الشك فيكون ما قد تده واتا بقوات التمهيد
الشهادة فلا تدر بسبب في الصلوة وانما زيادة ركعة وتلج الزيادة في
الصلوة لعقل الخروج منها عما تدر ليس مما عني فيه لان الكلام بانها حق
في الزيادة في الصلوة والعرض انه قد خرج منها ان قلت مع خروج المخرج
منها استمع زيادة الركعة كقولها من صلوة مستأنفة قلت ربما يتيقن
ذلك لعقله من خروج من الصلوة متى هم انذ فيها العاشرة
حفظ الاولتين الفرق من هنن ومنهما في السادس وهو متعلق بكل
بها انما نسبت من ذلك لوجه واحدا عدم العلم بالتيان بالاولين
والعرف بينهما وبين عدم حفظ عدد الركعات ان هذا لا يدرى ان لم
صلي واحدا واشين اولين ايقاعها قبل الوقت محتمل ان يرد
مطلق ايقاعها وان كان بعض منها يتلج في دخول الوقت وهو
احد القولين لا صحاب بالطلاق بطلانها الوقوع خارج الوقت محتمل
او بعضا عدا او سهوا او جهلا او نسيانا او ظنا والقول الاخر انه
شرعا طائفا لدخول الوقت فدخل عليه وهو متشاغل بالخبر منها بحيث
ولا قلا وهو الاصح ويحتمل هذا فيل لزيادة ايقاعها خارج الوقت

في مكان بحيث نجاسة المكان ما قد خرج اذا كان مقدر بطلان
في سبب الجبهة وغيره وفيه وان لم يتعدى او نجا من نجاسة
غيره فحقها هذا ما استقامت الصلوة فيه وجوه والآدمي داخل في الغلو
كأنما كان او مقصور صحتان للمكان والشوب مع سبب العلم
بنجاسة المكان والشوب وعصيتهما وهو يعطى بطلان صلاة الناس بها
حالة الصلوة والاخر انه معدوم بتدويع العقل والفعل وما ورد من إعادة
بيان صفة عن الإعادة وهذا ما يشتهى مع الاختيار فالملك معطى
وكذا البدن هو معطوف على الخبز والتفصيل فيه ما مر من العقول
والعلم والاختيار وعدمها وما تقرر عطفه على العصبية ايضا ومثاله
بيد الناشئ والابق وهو غلط فالحش ومثاله الخواص
مقتضى كبرياء صفة بلا دي ومخبر به عن من لم يقتض بطلان الصلاة
بغيرها صفة الحق واحترامه عن الموجد والحال ان لم يطالب بها ولم يطالب
اذا نحن عن آذابه وفي اطلاقه المناقاة ينبغي ان ذلك انما يكون مع سعة
الوقت لاجل صفة اذا قابل به على قول يخرج من الامر شي ينبغي عن
وهو بدهية البطون او مستلزم له ومنها الخيط انما هي عن الخلق بين
النفيس والصند وكيف كان مطلوبه احلا الاصول في الاصول
في انشائها انما هي كالاتي لا ولا كالتسليم والانيات واذا اتى من
الوقت قدر الطهارة وركعه وعلل المحققين بالطهارة من باب التمثيل
او من حيث ان شأن المسلم المنتزع من النجاسات والعادات قاهر من

المعروف والا يستقبل امر في غاية السهولة فلم من الا الطهارة وكيف كان
والبلوغ والوقت باقي ذلك المظهر سبب لوجوب الصلوة ولا يمكن توثيق
الواجب بتكامل المتيقن به وهذا المانع على تقدير كونه من الطهارة وهذا
على القول بان افعال الصبي شرعية ودون انشائها انعقاد فان
افعالها لم يثبت بحضرة لا توصف بغيري المصحة والفساد هذه مناصا
وان كانت سبب الخلاف ما ياتي فاما انما شافيتها بعدا وضع
احدا المدين على الاخرى وهو المسمى بالكفر والاطلاق شامل لجميع
المدين على السواء والعكس سواء كان فوق السرة او تحتها مع الخيال
ودونه ورد عنهم عليهم السلام من سبب المحرم على الكلام فلا
خير مع السهولة والسيان والطهارة في حكمها الاكراه وحشي الامر
من الكلام المركب من الحرف والصوت لا يضره بالتحمل بحرفين
فما عدا فلا يقدح الحرف غير ان لم يفهم قطعنا انما المفهم من قول
الطرفين كفي هذا نص من المحققين جدي على الاطراف ولعل نظر
الا مقتدر في حكم الملقوط والتقدير الدقيق فيه مضار واسع لم المحقق
وقد اصل العلم وربما تسارع الى بعض الادعاء انما امر ان المراد
بالحرف اسمه وهو الحركات الاربعة غير ان والمرجع فيه الى
مستاه عرفا في الاحتصان بصفته فالمخبة انما لا يخرج بالعقد عن كونها
واما ما سواه فهو تابع للعقد فليسوع مع قضا الفرائض وان حاول
به غير ما احتجوا دخلوها اسلام امين وان قصد دخوله وتكلم

وصلة اسانه مع ذلك من ان يظهر انه لو اتى بشي من المضموم منه مؤثرا
بحيث لا يغفل النظم القرائي لم يقدح كالات السالفة ولا عار
ان لم يكن ما نوقا بالحق واليقين وان لم يكن عربيا نزل الوفا على ارباب
اسلاف الرضا والعقوان ما قد مضى واعوذ من جهل القضاة المصطفى
والمرضي وفي حكمه الذكر والمحج منه لم يكن الطاهر انما فرق في بين
الاستسنة ومنه التسليم في غير محله الصغر الكلام المبطل فقد
الحمل والشرب فلا يقدح لو وقع سهوا او اطلاقا منها لفتن المطلقين
بها مطلقا او الميرج في محله والحق نقد هذا الكلام وفاقا لايه وعيد
الرسا والاذان او بالامر من الصلوة كما انه عليه المصنف وان
استثنى من ذلك الصائم العطفان في الترتاد اطلاقا في احكام الصيام
ولم يترك مبطل والمستند لاجماع روايه سعيد الاعرج وطرد الذين
الحكم في مطلق النافله نقد الفقهه بلوح من الاطلاق وقوم
التقيد بالاحتياط والمطلقان وان استولت عليه بالاعمال دفعه رعاية
ما هناك ان لا ياتى ونقد الكلام ينبغي ان لا يخرج الميرج فليس منه
الا مورا لادني الامور الدين والاكاذيب من اثمها الغزبات نقد ذلك
واجب شرطا او فعلا او كفيته مطلقا وان كان جاهلا بالحكم
مفعلا لاجل اهل البيت وكذا نقاد الامام في موضع الفرض وقول المختران
عن القبله غيره ويسمى بغيره بينه وبينه في الامين واليسار والاستدبار
واما قيل بالبقول لا مع التسيان والتفان ليس نصايها تكون اذ

واحد مطلقا وان لم يكن وكذا التسيان وفي حكمه لو مضى في الصلوة
وتعد زيادة شئ من ذلك او شئ واجب اليه وان تعد بذكره
تعد المجرى وفي المراء نقد بعض شعر وهو جمعه وشعر في احسنه
كالله وهو شعره وليه على الداس وفي مقدمه على الجبهه على احسنه
فيها اما العوض وهو خلاصتها الحرام عند الرئيس لروايه صادف
عنا في هذا المدة بعد صلواتي في رجل صلي وهو معقود الشعر
في صغيفه مع اهل اهل بيته في حجره ولا يجوز اعادة والحكم الكراهه
والاستصحاب الاعاده وفاقا للعوض وهي على تقدير تسليمها محج على
الكراهيه وقوى ما ياتي في تحرير حجره ان منع الحجر وخروج من موضع
المسألة اذ ليس كونه عصفار وحكايه مع الهد والاحتياط والتأني
التكليف فقصية الاحكام قلت قد اذ في مصنف الاجماع على المطلقان
بما قلت وان سلمنا محبة الاجماع المنقول محج لاجل ان الحق خلاصه
في قوله وفيهم من اطلق بمطلقا والله حي في الدرر من مبطل
صلوة وان كان ناسيا وفي حكمه نقد القوم في التكتشف كالصلوة في
واصح الجيب والكم بحيث تترك واحد العورم القاء منه والشرع
الرساله وهو حاصل من اضافة الستين الساتع المضافات الخمسه
والعشر في التسع مائة واليه وعشرين وقد عرفت ما فيها من
اختلاف العدد فان توافق الطاهر قد جعلها احدى عشر ومطلبا
اكثر من ذلك ولا يخفى من القبله والاستدبار والنقجه التي يحسن العين

او اليسار واليمين واليمين من يمينه ولعل راعاه الله المتحرك وهو مطلق
 له الخراف والشك في الاولتين والثانية والثالثة والثالثة والثالثة والثالثة
 في ثوبها ومكان معصومين وعشرين وكذا الدين في هذا الجواب القريب
 امره بل يكفي المعرفة في هذا الاحتياج اليها او مطلقا حقا من
 تقويتها في دفعها او ايقاعها لا ينبغي وفرد كذا في فضل المناهيات
 اذا انحازت محله وهو الشروع في الركن الذي بعده لا استعانة الله الركن
 ولا استلزام زيادة ركن اخر او صفاها من الجهر والاختلاف
 او واجبات الاحتياج في الركوع من الذكر والعلامة انما الاحتياج
 المخصوص فحين الركوع فلا فرق بين اياها فالواجب انما في الركوع والركن
 فكل الاحتياج الذي هو عينه وكذا السجود وفي حصوله فانه لا
 شك في حصول الشك او السهو لم ينفك لاصل الادوم ومنه ان يرجع اليه
 الى السهو المستعمل من معني وسهو والشك استعمال اللفظ في حقيقة
 ومجازة محاذ والسهو في جميع السهو يقع الجيم من صلواته لا حياء
 وسجود بين السهو اقل من كل في الحقيقة بناء على انما او نراة لم
 انما على الصحة ولا يذهب على ان كل من يفيض السهو او الشك السهو
 الكثير وهو عند المصنف يحصل النوا في ذلك شيئا للدرس وان حزن
 واليه يلج ركن المحققين جدي وعند المحقق انه سهوا في الركن
 او سهوا ونقرب منه في اكثر من اقل الخمس يعني في ثلث صلوات
 منها ولكن ان نساقولها بقول الصادق ع في رواية في غير هذا

كان

كان الرجل سهوا في كل صلاة وهو عن يمينه السهو والحق ان من جهل الجاه
 وقاها في الصلاة والركعة والركعة والركعة مع حفظها لما هو
 على الامام وان اتخذ وان لم يركع ولا والعكس وهو حفظ الامام على
 المأموم او عليه على طهارة طريق ما شارك فيه من الشبان والركعة
 ذلك وان كان مبطل في المبدأ كالشك في الشايبة والمبطل انما يكون
 بعد الميا من المبدأ انما يكون في النقص عطف الفعل على ما يستحقه
 بالقرآن وكلامه في النقص انما في الاصحاح ومعلوم للبل سكتا
 حتى قرأ السور فان قرأ الحمد وسورة فدها وكذا الحكم في الركعات
 او شيان السجود من غير فرق بين شيان الركعة او شيان السجود
 للحق فان كانت الثانية ولم يكن جلس قبلها اذ لم يحل بعد الاولى
 ولما يسجد فانه يعود الى الركوع ان تجاوزه وانما انصرف عليه
 وهل يجب استيقاظه في الركعة الاولى او الثانية في الركعة الاولى
 ان الامام وهو السجود فكل ركعة محله وحقق النوا في الشك
 في الركن الاول ولما تركه فانه يعود الى السجود اذا لم يبدل حد الركعة
 وكذا الشهيد يدل انما اذا شئبه وتذكر قبل ان يركع الركعة الثانية كان الشك
 بعينه فذهب المصنف اجزاء المنسي واحتمل استينافه وهو الحق و
 اظهره المحقق ببيان الشهيد الاخير ونسبة المصنف الى الحكم
 احتياط والعقد في المرتبة عن قضا الشهيد وليس في ان كان من
 او الصلوة على النسي وبعينها فانما في اياها اجمع وانكر المحقق قضا

لعدم النقصان قلت في صحيح عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عفا
 كفاية وان كان ركوعا او سجدة او تكبيرا قلت لا يقال في ركوعها
 طهر او عصا او سجدا او ركوعا ادا ما دام الوقت باقي
 ولا فلا قضاء وتصح في السجود او السجدة او السجدة
 في ركوعها لعدم التميز بين اداء لا يربطان التعرض للآداء او ط
 ونحب فيها ما يجب في سجدة في الصلوة من الطهارة والستر
 الاستقبال واما المحقق وابنه فيهما تروا ان سكت عنها في ركوعها
 سكتا للغير لا لله ولا ريبا فيناحوط ان خلفت عن الروايات والجمهور
 على الاعضا السبعة الطائفة والجلوس عليها وذكرها في الصحيحين
 وبالله وجميع الله على محمد وآله وسلم الله وبالله السلام عليكم
 ايها النبي ورحمة الله وبركاته هذا هو المشهور لرواية عبد الله الجلي
 عن ابي عبد الله عفا انه سمعه تارة يقول في سجدة السجدة لصيانة الآداء
 ومنه اخرى الثانية وجعلها على الآية ما في المذهب لا بها ما هو
 انما تضمنت حكمه فعله ثم قال ولو سلمنا فلا دلالة على الوجوب
 غايبا لرجحان لا ريبا فيناحوط وظاهر الميسر مطلقا لا لكان قلت
 ٢ ورواية عبد الله الجلي عن الصادق عفا في التمسح عنهما وما عمل ثم
 الآية وايضا في حقه قلت مع ضعفها لا يقدح في صحة باقي التمسح
 ايها ثم يثبت فيها صحته عندنا بن علي الجلي عن الصادق عفا
 ٢ ورواية فيهما حفيظا وظاهرا الجوي ومسلم لقول الصادق

٢ في رواية عبد الله بن سنان عن مسلم وقال الجلي الخروج عنهما
 بالتسليم على النبي صلى الله عليه وآله واستغفر بالمصنف فعلمنا قبل
 الكلام وهو عطاء الله له وليس حتى يشرع في الصلوة خلافا
 للخلاف وان وجبا براسها والتسليم في سجدة كانه بالتسليم
 كلام احبني والظاهر ان المراد بالخروج عن الصلوة الواقف على سبيل
 الخيرة وموجبها في هذه الاشياء كلها الرتبة الميسرة وان كان
 التمسح في الجلي والقيام في موضع فتور جعله لم يرضي لان
 التسليم في غير سجدة وان قرأها بعد الوقوف على من تعد في حال القيام
 وبالعكس وتلك الشبهة ولم يدرى يتركها او يتركها والكلام ناسيا
 والحسن فيهما على الاخرى الشكل من الاربع والحسن والاولى فيهما
 لظهوره وتقصيده حكمه الرئيس وتكمل الآية وبالله من بعض محاسننا
 قال المصنف لم تظفر بقايله وما خذله مع استلزامه في الجملة لا في الصلوة
 قول الصادق عفا في رواية سفيان بن السميط سجد السجدة لزيادة
 وتقصيده ولا بد من تعديل الفقيصة الواجب كما صنفه جميع المحققين
 ضرورة ان نسيان المذنب لا يجب له شيء وبالله التسليم مطلقا
 سوى كانه الزيادة او بقية لصحة عبد الرحمن بن الحجاج وهو ثقة بعد
 الله في القدر كلامهما عن الصادق عفا وقول ابي علي في تقديمهما
 على التسليم ان كانا للفقهاء لرواية سعد بن سعد الاشعري عن ابي
 عفا صفة اعني عن السنان لضعفها اولى وعدم ثبوتها معارضة

لما هو اجمع منها طريقا واشهر دلاله ناسا وشذوذ بعضيها
 ثالثا وانقضاء الاجماع على خلافها لا ينافي الغايل بها
 خامسا ومخالفتها الخاصة عامه سادسا وموافقها للعامه
 خاصه فان ذلكا حدثت في الشافعي وفاقا لما ذكره صاحبها
 على القبة تاسعا وعلم ان فعلها في الصلوة يبطل بها تاسعا
 ولما حب فعلها في الوقت ولا قبل الكلام بحرفين فصاعدا وبغير
 من الميطلوت علا نصيحه الاصل واو في وجوبه اياها اذ
 الوجوب اوجوب كليتها والحق وجوب ذلك كله والقول ايضا
 للمخبر لكن لو اخل بشئ من ذلك وجب التذاتك ولا يقبل الصلوة وان
 بالحق في الخلاف وجعلها شرطاً لصحة الصلوة ولا يحل التعرض
 في نيتها للاداء والفتاء وان اوجبه دليل المجتهد في حجبها اذ
 وقت المجتهد وان قضاء خارجيه يسوي كانت الصلوة مؤداة
 او مقصيه ولو كان ناسا فعلا من غير علم وجوب التعرض بالنية
 لهما بما قاما للصلوة وللنظر فيما مضى واسعه لست بينهما عا سها
 الثاني في الاجزاء المنسبه من محي دا وشهدا و صلوة على
 النبي صلعم عند ذلك كما في ذلك المشا راليه وجوب التعرض لاداء
 في الوقت لا لغضا وان خرج اما الطهارة من الخبث والحدوث
 والاستبراء والستر المعز ان فيما سبق
 فشرط في الجميع من غير فرق في ذلك بين الاجزاء المنسبه وبين غيرها

له

المسعودي مقدم بعد اكمال السجدة في الحق بوصوله في الثانية المجد
 الساجد وجل يشترط ذلك الوضع الظاهر ذلك وان اتفق على الاصح
 السجود عليه وهل يتغير وضع ياق المساجد المذموم لعدم نفي السجود
 عليه وان اعتبره ربي المجتهد في الثاني في الوقت ولا يخلو قطعا بين الملك
 والاربع مطلقا الحمل السجود في ام لا لا تعلق بالاولين فبهما التعلق
 الى الصورتين المذكورتين وهو الشك في الاثنين والملك وبين الملك والاربع
 لانها باليه او كحتمين جالساً غير نيتها ولا السجدة في تعلق الملك
 بالاولين مستطال وكان قبل اكمالها والبناء في هذه الصورة على
 الاربع لا مشاع البناء على الاثنين ولا حشياً طر كعتين قائماً وكعتين
 جالسا احسن ما نطقت به رواه ابن ابي عمير عن الصادق ع اما الركعتان
 ولقول الصادق عليه السلام في رواية محمد بن مسلم وعليه ركعتين واقام الصلوة
 فلو راعى رعا عذبة ايضا لان كل منهما يقوم مقام ركعة من الاثنين
 والملك والاربع اذ اقلت الشك في الاثنين والاربع بعينه يخلق الشك
 بالثالثة قطعا من غير ان يكون بينهما وتوهمها كان شكاً من الملك والاربع
 وان يقين عدهما انهما الشكلا صلا يكون ما بينهما واحداً فما وجه الفرق
 في الضيق بين الحكم ويلزم في الاول لا يقتضيه على الركعتين وفي الثانية
 حكم ركعة اخرى انها قلت وجه الفرق ظاهر فانه ليس المراد تعلق الشك
 في الوقوع وعلمه بل يكون مشها العمل عند الثانية او الثالثة فكل
 منهما او الرابعة في الثانية وحاصله ان الركعة الثالثة في الثانية

الاول

السجدة

والاحتمال برأيه بخلاف الاول في قاطعنا تابع للاربعه وقومنا واما قوله
 انكار بعضها اصلاً بعد الاكثار للسعي من حيث ان لا يكون
 وينبغي على الاربع احتمال البناء على الاقل من الاثنين والثلاث
 الاحتمال الجبران على تقدير كونها اثنين ركعتين حال احتضار
 فوافع ظاهر الرقابة ونحوه منها ومن ركعة من قيام لاحتمال كونها ثلثا
 لانها لا بد منها ركعتين من قيام لاحتمال كونها اثنين وهو يلزم لعدم
 جبران الاثنين على جبران الثلث كما ذهب بعضهم ام لا لانه شك
 واحد لان الاصل العلم بتغيير وهو الاقوى وربما انكف الصلوة
 بركعة من قيام وركعتين من جلوس نظرا الى تدارك الاسمين بها وقصر
 الثلث على واحد منهما بين الاثنين والحسن بطل وان كان هذا
 السجدتين لا يمنع البناء على كل من طرق الشك بعد الركوع او بعد
 السجود اذ لا يمنع البناء على شيء من الحسن في شيء من خلافه والو
 كان بعد الركوع فانه يهدى قيامه وان قرب بثلثة بين الاثنين والاربع
 وقد سلف حكمه بين الاربع والاحتمال بركعتين قائما والمرحمن
 بين الاثنين والثلث والحسن وان كان بعد اكمال السجدة
 اذ لا يتأتى البناء على شيء من اطراف هذا الشكل في هذه الاربع
 الصق من الحاصل الى الثامن وجهه ما بنا على الاقل عمل المثنى
 وليس بشي وجهه بالطلاق في المأله والحق بالاربع وهو الثامن
 احتياطاً ان قلت الاحتمال بطلان الابداء متوافق لقوله

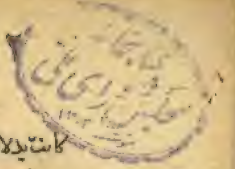
شأنه ولا يتناولوا ما لم يثبت فانه متردد بين محدود من البناء على الزيادة
 المبطلات والمنقصة هذا مع الامكان اقل من عدمه فلا احتمال الا تمام
 متبعها الزيادة المبطله او المنقصة المبطلين مع عدم الا تمام بقضاء
 من الوقوع في الزيادة المبطلان قلت الاصل لعدم بعدل عند الدليل
 ان قلت الاحتمال لمجرد انه لا ينهض حتى قلت وان لم يكن في جودانه ذلك
 الا ان الصلوة المرحله عند الشك باعثة عليه ومثل جعل الشارع مدار
 الشك على الاحتمال الملتزم من الارتباط والبناء في الثاني من
 على الاربع والقفا والاقول والاكثر لكن بعد اكمال السجدة من محاضنة على
 الاولتين ولعل اطلاق المصنف اعتماداً على ما سبقه من السطون
 ونقل الشكل الاولين بطل وحاصله تركه من شك بين الاثنين والاربع
 والحسن في اعراضه خصوصاً فيما بينهما والتمسوه السهو لاحتمال الزيادة
 والمنقصة وحكم حكم الثامن والبناء على الاربع والاحتمال بركعتين
 من قيام والمرحمن والمرحمن للشيخان الجزئي بتدارك شغل المكلف
 عن عبادته كما ان المكلف لتقصير في الحقيق عن السهو او اما
 ويزيد الاحتمال بركعتين حال السهو الاحتمال الثلث وفي الحقيقة هو ركعتان
 بين الاسمين والاربع والثلث والاربع والاربع والحسن فتختص في احكامها
 اجمع الشكل بين الاربع والحسن موجب للمرحمن كما في بيان ما
 حيان له قبل الركوع يكون سكان بين الثلث والاربع لعدم القيام
 ويسلم فان كانت الخامسة صارت اربع وان كانت الرابعة صارت ثلث

تتبع قولنا بالبطالون لتزود بين الشايع على الزيادة او المقتصر
والاصح الحاقه بالحق الاول وهو ما وقع بعد اكمل الشايع
وذلك ان اذا جاع بعد الشايعين فقبلها بطريق اولي قلت تصنع في
في عدم تعدد الشايعين على الاول وروى وقد كان فيه فالاصح المبطالون
اقتصار على موضع الحق بين الملك والاربع والخمس وفيه وجوبنا
على الاول وهو الملك لا الشايعين والاصل عدم الزيادة واخرنا بنا
على الاربع لا الشايع على الاول الاكثر وبركه قائما وبركه في حالنا
التحقيق التفصيل للزوم ذلك بعد اكمل الشايعين واذا فذكرنا
من قيام ان كان قبل الاربع لصبر فيه شكك بين الاثنين والملك و
الاربع عليهم القيام وارساله نفسه للقيام وان كان بعد الاربع
من انه احسن الوجهين ان سيقن الشكل السادسة وفيه وجه
البطالان علا بطريق الاحتياط مع انه جهة العباده متلقاة من الشايع
ولم يرد فيه على الخصوص من حواجزه واخر خصوص النصوص
واخرنا بنا على الاول بطريق الى الشايعين في ضعف بانه خلاف ما علم
من عاده الشايع على الصادع بما فضل تسليم واكمل شرا فيه ضروري
ان المعلوم من اما الشايع على الاربع ان كانت احد طرفي الشكل او ما يوكلا
المها كما في الشكل بين الاثنين والملك او يجعل حكمه حكم ما يتعرف
الخمس في موضع صحة وسيط في موضع بطلانه وهذا بانك
الوجه وان كان البطلان هو الواجب ولا يد في الاحتياط من

النية لانه عاده وكل عباد لا بد لها من النية والمقدّمات قطعيان بل في
اصل بركه اما المطلق الركعتين غير نصية في الشايعين او الصانع لان
الركعتين الاحتياط لا يكون الا من قبله والتقدير في الشايعين يكون تميزا لا يفتق
الاصح لا يميز على ما في الركعتين قائما كون تارة من قيام والحرقى حلوس
في الركعتين المعين ظهر او عسل او حفرا او عشا او صبحا لا يكون الا في
اليوم لا متعاه في غيرها لانه اما ثمانية حجة وعبدك او اياك وطواقي ولا
خطها في صلوة الاحتياط والامان ليس صلوة فضلا في الشايع على الركعتين
وكذا الفقرة ومنه لا ان يكون راعية لصلوة الاخرى وفيها ان قلنا بانها
لست صلوة طاعة ادا وان وقع في وقت الجحيم او فتن ان خرج وقت الفقرة
وان مدت ولو كان الجحيم في محل غير الفقرة فهل يحل الركعتين لها فاعلمه مقام الجحيم
والاستنباط في الظاهر كد تصاوي الاحتياط وان حمل الهم لاستناده في
فعل الشايع ويلزمه قراءة الحمد لعدم قوله صلى الله عليه وآله لا صلوة
الاختصاص الكتاب وحدها لقيامها مقام الاختيار فلا نصيب لها في
السجود ان قلت فيجب لها وبين السجود كما به الحق ان اردت قلت نعم
احتمال ابد ليتها الاختيارين ونحن منع مساواة الحمد للعبد من جميع الوجوه
ومن ثم نص عليه عدم اجزاء السجود ان قلت لا يلزم الاختصاص من
المصنف بقلنا نحن للمعتم بذلك وان كان هو لا حوط وليست
فيه جميع ما تفسر في الصلوة من المقتضات والمقارنات ومنها التستيد
والسليم ان قلنا بوجوب ولا اشتغال المطلق بنية وبين الصلوة الجحيم

فيها المشاركة للبدل وهو الركن المحمل لقوله تعالى قد سبق علم
استلزامها من المشاركة من جميع الوجوه ولا يخرج الوقت فانه
لا أثر له وان طال الوقت جدا وهل يجوز له التأخير اعتبارا الظاهر
ذلك وان كان الاخرى لعدم غايه ما هناك انه يوجب القضا
ولو ذكر بعد الصبح للجران والمراد الفراغ منه في انقائه ولما يرفع منه
النقصان ينتج من الاخير بين واللام للبعدا وعوض المضاف اليه
لم يثبت الى التذكار واستمر على حاله وفصيلا لاطلاق عدم الفرق
بين ساطقة الجران وعدمه على ما في ذات الاحتمالين اذ لم يطابق
المبدؤا به كما لو احتاط بركبه ثم بين ان صلاحه ركعتان او بركعتين
وطرأ عليها ملك ووجه اسعافه الى الاحتياط هذا والعاده على
خلاف الاصل ان قلت انهما لا يفرق مع عدم التبين حسم اما مع تنوع
قلت عدم الاستفصال في بيان الجاهل مع قيام الاحتياط ليل يعم المقار
وان احتمل الصحة مع ساطقة بقاء وعدمها ان لمكن التذكار والافلا
وقيل له ذكر النقصان ويلزم منه الاعاده ان تذكر الزيادة في انقائه
الضمير الى الاحتياط على هذا المضاف يعني صلواته اعادته للصلوات
راسه لنقصان ركعه ولو فرضها سدا احتياط لمسدها فكذلك
تلكه الا فتاح فيه ركن ساطق لا يثبت اعتبارا ان قلنا انما ركن فلا يخرج
فان الكبر ليس لا فتاح المحيى والركن انما هو تكرر وانما هو احتياج و
هو المحيى به في تحقيق النسيان فلهما القات يتبر في القطع والتمام لا تكلف

براة ذمته وان كان التمام افضل وخصوصيات باقي الصلوات
التي هي اليومية يصير في الضل مثله في اللام للبعدا وبالمصاف اليه وهو
ضل الشاخص بعد الزوال في اعتبار الحاله بين وبين التخي وهو المشهور
فيخرج وقتها اذا صار الضل مقدرا ذلك الشيء وان المالكين من الضل الطاري
هو الزوال والضل السابق عليه وهو خير الرس في التندب وجران
يلتصان الى ان مرجع التغير في ضل كل شيء غلب على خلاف ما في الرواية
المصاف او المصاف اليه والظاهر لا ولا ان رد الضمير الى المصاف الذي
هو الضل لا يراد به الا ان رد الضمير الى المصاف الذي هو الضل المراد
بالمضل السابق واللاحق والاعم هما واي كما كان فلا معنى لغيره
مثل نفسه الا ان يراد بالضل لللاحق ومرجع السابق وقيل بتطيق بل
من النقصان ما لا يحق واحتمال انما الثاني لعدم ذكر التخي الثاني
ومرأها على الاثر رد الضمير الى الشاخص المدلول عليه الضل بقوله
صحتها بالسلبين هنا بالكيه قبل التغير يخرج الوقت و
مقتضاها عدم اعتبار الركعه وان كان الاقوى اعتبارا ردا لها على
صحة الموقفة خارج وقتها الا مع ادراك الركعه حسب ما وقع عليه
الاتفاق ومقتضاها السلب من غير فرق الحجة وغيرها فتنتفي عن
الخصوصية نعم المشهور في مقتضى وعيها على ادراك الخطيئين و
ركعتيها انما هما ولو قلنا ولا يكفي ما دون ذلك وان كان ركعه
بعد الخطيئين فثبت عليها من الخصوصية واستحياء الجهر وان



كانت يدافع الظاهر لا خفايته ولا ريب ان الملة لا تحيانه كونه افضل الواجب
 على الحبس . والحطيتان بضم الحاء والمشتطتان
 على الله والنساء عليه وصلاح على النبي واله صلوات الله عليهم والوعظ
 شديد الاخر والشيب منها والترهب من العاجل والقار والاولى الاخر
 نامة القادر . تقدم الحطيتان عليها وعدم حكمها به وهما
 ان شأركتها في وجوب الحطيتين الا انها منها بعدا وتقدمها به
 عثمانيا ومعوية . الاجزاء عن الظاهر الامع لكونها لا عنها ولا شفع
 الظاهر الامع تقدمها . وجوب الحماة فيها بقصد الامم والايام الحماة
 اشتراطها بالامام المعصوم صلوات الله عليه فاذا تمكن من اقامتها وليس
 الاستتباب الامع تقدمها . او من نصبه خصوصا يصح مع باقي الشرايط
 او عموم بالنسبة من الجبهة المقدسة لمن فاز بالاستيلاء على شرايط الحكم
 والاعتلاء على صحبنا الفتوى بحمل على الامع وما يتسارع اليه من اهل
 من شر وعينها يدوة فهو الامراض عنها او الامراض عنها اولي
 من الاعتراض عليه بل هو خرف الاجماع الامم ضرورة ان كل من اعترضه
 اعتبرها مطلعا من غير فرق بين حصن الامام وعينه او قلت هل تنزع
 للفقهاء الجامع للشرايط مع وجود الناييا المخصوص قلت قضية الطلاق
 الدلائل ذلك وان لم اقف لاحد في ذلك شيء على المخصوص بهتان لا محالة
 ولا حتى انه لا فرق في الناييا لخاص من ان ينصب لها وحدها خصصها

210

211

